جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

الميزان AL-MIZAN

ARABIC ECONOMIC INDEPENDENT JOURNAL

Issue 6. Vol. 3.March 1996 — العدد السادس - المجلد الثالث - اذار/مارس ١٩٩٦

لأن حكومة الحريري لا تستطيع البقاء إلاّ بالأحكام العرفية ... فليحكم الجيش في لبنان

● للمرة الثالثة استعانت حكومة رفيق الحريري في بيروت بالجيش للتصدي لموجة الاحتجاجات والمطالب الشعبية. وقد تعرضنا لهذا الموضوع في الصيف الماضي بعنوان «جيش الشعب وجيش القمع». فمنعت الحكومة دخول عدد «الميزان» الذي حمل تلك الافتتاحية. لكن الاستعانة بالجيش هذه المرة تحمل معاني جديدة ،

لانها عملياً إعلان للاحكام العرفية لمدة زمنية طويلة قد تكون قابلة للتجديد ، او على الاصح... للتمديد!

فالاستعانة بالجيش هذه المرة كشفت ان حكومة الحريري لم يعد لها في البلاد مبرر او سند. جميع الفئات الشعبية والنقابات العمالية والنقابات المهنية والانتلجنسيا وعدد كبير من النواب ضد الحكومة وسحبت ثقتها بها. وهي الآن تستند في بقائها بجلاء، ووضوح الى الجيش. أي انها بشكل من الاشكال حكومة عسكرية، بل حكومة عرفية.

وهذا، بكلام آخر، يعطي انطباعاً بان الجيش اللبناني يحكم البلاد من وراء الستار، وهو امر ينفر منه اللبنانيون واستعملوا له في السابق عبارة شهيرة هي «الدكتيلو».

فاذا كنت الحكومة الحالية لا تستطيع ان تحكم إلا بالاعتماد على الجيش، فانه من الافضل قطعاً ان يتولى الجيش الحكم مباشرة لانه سمي عليه في اي حال. واللبنانيون قوم مباشرون، فلا يستسيغون ان يسقيهم احد سراً اذا امكن الجهر. فضلاً عن ان مساوىء هذه الحكومة سوف تحسب على الجيش وعلى قائده بعدما انفض جميع اللبنانيين تقريباً عنها. فاذا كان اللبنانيون قد انفضوا عن الحكومة فانه من الطبيعي ان ينفضوا عن داعميها وحماتها في الداخل والخارج.

إن الاعلام في الغرب رأى في استعانة الحريري بالجيش مبعث تشكيك بهوية الحريري الديمقراطية أو التزامه الديمقراطي. كانه كانت للحريري هوية ديمقراطية والتزام ديمقراطي. لكن اللبنانيين الذين يعرفون من البداية انه ليست للحريري مثل هذه الهوية، لا من قبل ولا من بعد، يرون في ما حدث خيبة امل بالجيش لانه مدّ للحكومة الحريرية حبل الانقاذ، بعدما كانوا يأملون خيراً بقائد الجيش وينتظرون بفارغ الصبر قدومه الى رئاسة الجمهورية قبل مسرحية التمديد.

ومن المؤسف ان ما حدث اخيراً أضعف كثيراً حظوظ قائد الجيش في قيادة البلاد ديمقراطياً، وهو صاحب هوية يرتاح اليها اللبنانيون. ومن المؤسف اكثر ان يكون الجيش قد اصبح جيشاً حريرياً بالمعنى الذي يطلقه اللبنانيون على «جيش الاعمار» بقيادة سوليدير!

وحتى لو صح ما يردده بعض اللبنانيين من ان المسألة عائدة الى السوريين، لأن التوجه السوري كما يدعي هؤلاء، هو اضعاف الحكومة بتشجيع خصومها، ومتى شارفت على الانهيار يعودون الى انقاذها ودعمها عن طريق القوى المتعاطفة معهم في الجيش وفي مجلس النواب. ومع ان هذا السيناريو يبدو منطقياً في الظاهر، فان السوريين في النتيجة يعرفون ان توجهاً كهذا من شأنه ان ينعكس سلباً عليهم بانعكاسه سلباً على القوى اللبنانية المتعاطفة معهم في الجيش وفي مجلس النواب خصوصاً.

ذلك ان انزال الجيش لانقاذ الحكومة، هو الشقيق التوأم لاستنفار المجلس النيابي للتمديد لرئيس الجمهورية خلافاً للرغبة الحقيقية للنواب. فلا احد يخال ان الجيش كان مسروراً بالظهور بمظهر العداء للرأي العام والمنظمات الشعبية والمهنية، كما انه لا احد يخال ان النواب كانوا مسرورين بتحريف الدستور للتمديد لرئيس الجمهورية ضد رغبات ناخبيهم.

ولهذا يفضل كثيرون من اللبنانيين اليوم ان تقال الاشياء باسمائها. فاذا لم يعد سند للحكومة سوى الاعتماد على الجيش، فانه من الافضل للجميع ان يكون الامر بيد الجيش مباشرة حتى لا يتحمل اوزار غيره.

واذا كان من تضحية مطلوب من اللبنانيين تأديتها، فانهم يفضلون تأدية هذه التضحية للجيش كواجب وطني، لكنه من غير المنطقي او الواجب ان يضحي اللبنانيون قسراً على يد الجيش لحساب مثل هذه الحكومة.

واذا كانت حكومة الحريري، كما تبين في الحالات التي اعتمدت فيها على الجيش، ترى في الشعب اللبناني ومنظماته الشعبية عدواً يستوجب القمع العسكري والاحكام العرفية، فان ذلك لا يترك خياراً امام اللبنانيين ومنظماتهم سوى اعتبار الجيش «عدواً»، وتصديق المقولات التي كانت تطلق عليه قبل الحرب الاهلية، مع انه وصل في ظل قيادته الحالية الى وضع يدد فيه المقولات السابقة ولقي قبولاً شعبياً حماساً من جميع فئات الشعب.

ومن المفارقات في هذا الموضوع انه لم يمض زمن طويل بين محاولات الحكومة الحريرية تحجيم الجيش بحجة ان مالية البلاد لا تستطيع تحمل نفقاته المتزايدة، مما ادى الى الهجوم الشهير الذي شنه احد الضباط على مكتب وزير الدولة للشؤون المالية، وبين «وعي» الحكومة المستجد لاهمية الابقاء على الجيش.

فكما هجم الجيش على السنيورة ارادته الحكومة ان يهجم على اللبنانيين المطالبين بلقمة العيش.

«الميزان»

الملف العراقي ينتقل من الاردن الى سوريا

● قالت مصادر عراقية مستقلة لـ «الميزان» ان الملف العراقي قد انتقل من الاردن الى سوريا بعد المجزرة الدموية التي استقبل بها في بغداد صهرا الرئيس العراقي صدام حسين وأخوين من افراد العائلة. وانحت تلك المصادر باللائمة على دور الحكومة الاردنية في دفع الصهرين الى العودة، مشيرة الى ان الحكم الاردني بعد تطبيع علاقاته مع الكويت اراد الابقاء على خط مع العراق بشكل غير مباشر ينتيح له الاستمرار في موقف شفهي معلن ضد بغداد.

وافادت تلك المصادر ان بعض فصائل المعارضة العراقية بات يفضل اعتماد دمشق بدل عمان كمنطلق للعمل لاعتبارين اساسيين: اولهما ان سوريا مأمونة اكثر من الاردن واكثر وضوحاً في موقفها من العراق سواء لجهة الالتزام بوحدة العراق او لجهة الموقف من صدام حسين وحكمه. وثانيهما، ان سوريا هي الطرف العربي الوحيد القادر على استقطاب ايران والفئات العراقية المتعاطفة معها، ولا سيما انه من غير الممكن ان يجري اي تحرك في العراق يتجاهل ايران ومصالحها.

واكدت تلك المصادر ان الرئاسة الاميركية واجهزتها الامنية وخصوصاً وكالة الاستخبارات المركزية، وسواء في العهد الجمهوري السابق برئاسة جورج بوش او في العهد الديمقراطي الحالي برئاسة بيل كلينتون، لا تريد اسقاط حكم صدام حسين، بل هي تدعمه بطرق متعددة منها التخلي عن مناوئيه في الدائرة الداخلية للنظام. وقد يكون في ذلك اشارة الى دور اميركي عبر الحكم الاردني في التخلي عن حسين وصدام كامل حسن المجيد صهري الرئيس العراقي.

واشارت تلك المصادر الى ان هذه السياسة الاميركية المستمرة في دعم صدام حسين تقوم على اعتبارات اقليمية منها اعتباران اساسيان يتعلقان بالمصالح الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط، وتحديداً بالمملكة العربية السعودية وبتركيا. وقالت المصادر العراقية المستقلة ان المملكة العربية السعودية طلبت طلباً صريحاً من واشنطن الابقاء على الحكم الحالي في بغداد لتعذر البدائل التي ترتاح اليها وتؤمن مصالحها، خشية ان يؤدي التغيير في بغداد الى قيام كيان شيعي موال لايران على حدود المملكة. وهذا، على قول المصادر المذكورة، يفسر الامتعاض السعودي من تصريحات الملك حسين حول اقامة فدرالية شيعية. سنية. كردية في العراق، وربما يفسر التطورات اللاحقة التي ادت الى عودة الصهرين المنشقين.

والموقف التركي ايضاً مماثل للموقف السعودي لجهة تحسس الاتراك من امكانية قيام كيان كردي مستقل على حدودهم، ولا سيما ان الحركة الكردية داخل تركيا نشطة ومقلقة لانقرة. وبالتالي فان الحكومة التركية تفضل بقاء صدام حسين على مثل هذا الاحتمال. اما اسرائيل، على قول تلك المصادر، فلا مانع لديها من بناء سياستها على الاعتبارات الاميركية لجهة اطلاق يد نظام صدام في داخل العراق شرط الاستمرار في تقليم اظافره وانيابه التي يمكن ان تشكل خطراً على اسرائيل في المستقبل، وهو ما يجري دون موادة منذ خمس سنوات، بما في ذلك تخفيض عدد سكان العراق وتهجير العقول العراقية الى الغرب!

المسألة اليهودية في الانتخابات الاميركية

ذعر الشركات والمصارف الكبرى يسهل تجديد رئاسة كلينتون

تواجه الولايات المتحدة في المنافسة الانتخابية الاولية الجارية الآن لاختيار المرشح الجمهوري الذي سيخوض معركة الرئاسة ضد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون في الخريف المقبل، طروحات جديدة ومثيرة اطلقها المرشح باتريك بوكانان من شأنها ان تحدد اطار حملة المرشح الجمهوري حتى ولو اخفق بوكانان نفسه في الفوز بتأييد حزبه، بل ان الأوساط السياسية في واشنطن تقول ان طروحات بوكانان قد تحدد اطار الانتخابات المقبلة ذاتها.

وقد استفزت حملة بوكانان قوى سياسية واقتصادية قوية، وفي مقدمها اللوبي اليهودي والشركات والمصارف الكبرى ودعاة العالمية الرأسمالية (راجع «خواطر اقتصادية» الصفحة 9).

. وشعار حملة المرشح الجمهوري المسيحي المحافظ داخل حزبه هو «اميركا اولاً» في اشارة الى نقطتين مركزيتين في السياسة الاميركية: النقطة الاولى هي الولاء المزدوج لليهود الاميركيين، بمعنى انهم يؤثرون مصالح اسرائيل والرأسمالية العالمية على مصالح اميركا والاميركيين، والنقطة الثانية هي نظرة الشك والريبة الى المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ودعاة الحرية التجارية والانتقاص من دور الحكومات الوطنية.

وكان واضحاً ان المنظمات اليهودية في اميركا اتخذت موقفاً دفاعياً صاخباً يقارب الذعر، فاتهمت بوكانان بالميول النازية سابقاً وبالتشكيك بحدوث المحرقة او الهولوكوست الهتلري ضد اليهود. بل ان وسائل الاعلام اليهودية حاولت احراج بقية المرشحين الجمهوريين بدفعهم الى اعلان موقفهم حول ما اذا كانوا سيؤيدون بوكانان في الانتخابات في حال اختياره مرشحاً للحزب الجمهوري.

ويتضح من جواب المرشح ستيف فوربز حول الموضوع جدية المواجهة اليهودية للموجة الجديدة. فقد قال: «الطريقة الوحيدة التي تمكن بوكانان من الفوز بترشيح الحزب هي اعتذاره اعتذاراً صريحاً والتراجع عن التصريحات التي اطلقها في الماضي عن اسرائيل واليهود في اميركا. والا فانه لن يقترب من امكانية الترشيح».

ويأتي طرح المسألة اليهودية في الانتخابات الاميركية من خلال المسيحيين المحافظين، في الوقت الذي يتطرق اليها ايضاً المسلمون الزنوج بقيادة لويس فرقان زعيم منظمة «امة الاسلام» السوداء. وهذا التلاقي المسيحي - الاسلامي في طرح المسألة اليهودية في اميركا على بساط البحث اثار حفيظة المنظمات اليهودية وحلفائها في المؤسسات البروتستانتية الانكلو - ساكسونية. (سوف تقوم «الميزان» في عددها المقبل نشر تحقيق عن المسألة اليهودية في اميركا وانعكاساتها العالمية).

لكن مصادر اميركية عليمة، ومنها مصادر مقربة من بوكانان نفسه، تقول ان المنظمات اليهودية الاميركية تضخم المواقف لاثارة مخاوف اليهود وضمان استقطابهم عن طريق التخويف، واستنفار الشركات والمصارف الكبرى التي تشكل عماد الرأسمالية العالمية، وهو امر من شأنه أن يسهل اعادة انتخاب الرئيس الديمقراطي الحالي بيل كلينتون.

ومع ذلك فان الطروحات الاقتصادية التي اطلقها بوكانان تجد اذاناً صاغية نظراً الى مخاوف شرائح اجتماعية واسعة من فقدان مواردها نتيجة للعالمية الاقتصادية التي يحذر منها المرشح الجمهوري المذكور، ومنها: المنافسة التجارية غير المتكافئة، والاستيراد الرخيص المدعوم، وتقليص الشركات الكبرى قوتها العاملة على الرغم من تزايد ارباحها، ونقل الصناعات التحويلية بالجملة الى بلدان اخرى حيث الايدي العاملة رخيصة، مما يؤدي الى بطالة واسعة النطاق في اميركا.

وتخشى الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات ان تزيد الحملة الانتخابية من النزعة الانعزالية في الولايات المتحدة، ومن العودة الى سياسات الحماية التجارة والتعرفات الجمركية.

ولا يعدم المناهضون للمرشح بوكانان حججاً اقتصادية لنقض طروحاته والدفاع عن العالمية الاقتصادية من حيث اثرها الايجابي على الولايات المتحدة في النتيجة، لكن الصخب حول المسألة اليهودية البالغة الحساسية يطغى حالياً على الاصغاء للمنطق الاقتصادي المضاد، ومنه مطالعة لوزير العمل الاميركي روبرت رايخ قال فيها إن تشخيص بوكانان صحيح لكن العلاجات التي يطلقها خاطئة تماماً.

ويؤكد المراقبون للحملة الانتخابية في واشنطن ان «الحمار» الديمقراطي سوف يفوز على «الفيل» الجمهوري على الرغم من سيطرة الجمهوريين في مجلسي الكونغرس بانتصار انتخابي مدو لاول مرة منذ نصف قرن.

اسعار الموزعين

Austria.....AS.26.	Greece.....DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrain.....Fils.250.	Italy.....L.300	Spain.....Pts.3.50.
Belgium.....BF.50.	Jordan.....Fils.200.	Switzerland....SFr.3.
Canada.....C$.2.50.	Kuwait.....Fils.200.	Syria.....L.S.15.
Cyprus.....C£.1.	Lebanon..L.L.1000.	Tunisia...M.600
Egypt.....E£.1.	Libya....L.Din.0.75	U.A.E.....Dirh.3.
France.....FF.8.	Morocco...Dh.7.	UK.....£1.
Germany.....DM.2,.5.	Oman.....Peiza.300.	USA.....$.2.

«بنك عودة» في تقريره يحث حكومة الحريري على خفض العجز

هبوط النمو وارتفاع التضخم والدين العام يتفاقم داخلياً و خارجياً

● وجد خبراء «بنك عودة» في تقريرهم الفصلي الاخير ان الاقتصاد اللبناني نما بمعدل سبعة في المائة سنة ١٩٩٥ مقابل ٨.٥ في المائة سنة ١٩٩٤. وتوقع هؤلاء في التقرير ان يكون معدل النمو في العام الحالي بحدود ثمانية في المائة وحثوا الحكومة على خفض نفقاتها ليصبح بالامكان خفض العجز العام وذلك بزيادة الايرادات الضريبية عن طريق تسريع النمو.

وقد تم التطور الاقتصادي المنتظم سنة ١٩٩٥ «بوتيرة اقل ثباتاً منه سنة ١٩٩٤». وان النشاط الاقتصادي الناجم عن الاستثمارات الخاصة والاستهلاك العام «نما حسب تقديراتنا بمعدل سبعة في المائة سنة ١٩٩٥ قياساً على سنة ١٩٩٤ حيث بلغ نموه ٨.٥ في المائة».

واشار تقرير خبراء «بنك عودة» انه يمكن تحقيق نمو بمعدل ثمانية في المائة في ١٩٩٦ «غير ان ذلك يبقى رهن مناخ سياسي مستقر وسياسة نقدية مريحة تؤمن المزيد من تحرير الموارد لصالح القطاع الخاص». ويمكن خفض العجز العام في موازنة الدولة بخفض النفقات العامة «شرط ان يسمح بذلك هامش المناورة الذي تنطوي عليه الموازنة» لسنة ١٩٩٦ والمقدرعجزها بنسبة ٣٨ في المائة. وتبلغ النفقات في موازنة العام الحالي نحو اربعة مليارات دولار بينما تبلغ الايرادات المقدرة بنحو ٢.٤٩ مليار دولار والعجز المقدر نحو ١.٥٠ مليار دولار.

ونقرأ في التقرير انه عندما تكون هناك نفقات ثابتة بنسبة ٨٢ في المائة من ارقام الموازنة فلا يبقى من سبيل سوى زيادة الضرائب او تسريع النمو. لكن التقرير اشار الى انه في الوضع الحالي للاقتصاد اللبناني «قد لا يكون من المعقل زيادة الاقتطاعات الضريبية في سياق جمود طلب العائلات لانه من المحتمل جداً ان يقابل زيادة الايرادات الناجمة عن رفع الضرائب انخفاض الايرادات بفعل ضعف النمو الناتج عن رفع الضرائب». لذلك يرى بنك عودة ضرورة «السعي الى زيادة الايرادات الضريبية عن طريق تسريع النمو وهذا يعني انه لا بد من البحث على مستوى السياسة النقدية عن شروط خفض البطالة والعجز العام».

ولتحقيق نمو بحدود ثمانية في المائة خلال سنة ١٩٩٦ استناداً الى موازنة هذه السنة يرى خبراء «بنك عودة» انه «يتحتم على الدولة ان تؤمن استثمارات خارج الموازنة بقيمة ٨٠٠ مليون دولار كما يجب ان تبلغ الاستثمارات الخاصة خمسة مليارات دولار. كذلك يجب زيادة استهلاك الاسر بنسبة ستة في المائة بالقيم الفعلية وان تفوق الصادرات المليار دولار». وقد بلغ عجز الميزان التجاري سنة ١٩٩٥ما قيمته ٦٤٧٩ مليون دولار، بينما بلغت الواردات ٧٣٠٣ ملايين دولار.

ومضى تقرير «بنك عودة» يقول ان تحقيق هذه المجاميع يتطلب منح تسليفات مصرفية للقطاعين العام والخاص بقيمة ثلاثة مليارات دولار «وللتمكن من تامين هذه التمويلات يجب ان تزداد الودائع المصرفية بدورها بنسبة ٢٣ في المائة اي بمقدار ٣.٥ مليار دولار، وهذا ممكن شرط ان تتجاوز حركة الرساميل الوافدة سبعة مليارات دولار لتتيح التعويض عن عجز الميزان التجاري الذي من المقدر ان يبلغ ٦.٥ مليارات دولار واستخراج فائض في ميزان المدفوعات يقارب ٨٠٠ مليون دولار. وقد سجل ميزان المدفوعات السنة الماضية فائضاً يقدر بنحو ٢٥٦ مليون دولار بينما سجل سنة ١٩٩٤ فائضاً قدره ١١٣٠ مليون دولار.

واعاد التقرير اسباب تراجع النمو الاقتصادي في ١٩٩٥ عن ١٩٩٤ بفارق ١.٥ في المائة الى عوامل ثلاثة:

■ اولها ازدياد الضغط الخارجي بنسبة واحد في المائة نتيجة ازدياد فعلي للواردات بنسبة ٥.١ في المائة وللعجز الجاري بنسبة ١.٣ في المائة.

■ العامل الثاني، هو انخفاض مساهمة الاستهلاك بنسبة ٠.٢٥ في المائة نتيجة تراجع استهلاك الاسر بنسبة ٢.٥ في المائة «بالقيم الحقيقية».

■ العامل الثالث. انخفاض مساهمة الاستثمار بنسبة ٠.٢٥ في المائة نتيجة تراجع الاستثمار العام قياساً على نموه سنة ١٩٩٤.

وقال التقرير ان نمو سنة ١٩٩٥ تحقق «في سياق متسم بركود حركة الرساميل الوافدة وتضخم معتدل دون العشرة في المائة وبعجز عام كبير وفوائد مرتفعة».

واعاد التقرير تراجع معدل النمو سنة ١٩٩٥ الى «التقلبات السياسية التي سادت في غضون الاشهر التسعة الاولى من تلك السنة وعن الضعف النسبي لمداخيل الاسر المتاحة». وكان التقرير يشير بذلك الى الجو السياسي الذي ساد لبنان اثناء الجدل الذي دار قبل «تمديد» ولاية الرئيس الياس الهراوي لمدة ثلاث سنوات اخرى.

وحول زيادة الاسعار السنة الماضية يقول تقرير «بنك عودة» انها زادت بنسبة ٩.٩٢ في المائة عند احتسابها بالليرة اللبنانية وبنسبة ١٣.٤٨ في المائة عند احتسابها بالدولار.

وحسب التقرير فان ارتفاع الاسعار شمل النقل (٣٤.٩ في المائة) والتعليم (٣٢.٢ في المائة) والألبسة (١٣.٢ في المائة). اما اسعار السلع فارتفع مؤشرها ٦.٤ في المائة والصحة ٨.٧ في المائة. وحسب التقرير فان الرساميل الوافدة الى لبنان من الخارج سنة ١٩٩٥ بلغت ٦.٨ مليارات دولار«مما اتاح امتصاص عجز الميزان التجاري واستخراج فائض في ميزان المدفوعات قدره ٢٨٣.٣ مليون دولار».

وحث التقرير حكومة رفيق الحريري على ابقاء عجز موازنة السنة الحالية عند حدود ٣٧ في المائة من الانفاق. بعد ان كان عجز موازنة سنة ١٩٩٤ نحو ٤٧ في المائة. ولاحظ التقرير ان العام المنصرم شهد انشاء ٤٣١ مؤسسة صناعية جديدة استخدمت ٣٤٥١ شخصاً ووظفت حوالي ٩٦ مليار ليرة.

وحسب التقرير فان الدين العام الداخلي الاجمالي للدولة سنة ١٩٩٥ بلغ ١١٩٩٧.٣ مليار ليرة بينما كان ٩٣٢٠.٨ مليار ليرة في نهاية سنة ١٩٩٤. اما الدين الخارجي بالعملات الاجنبية سنة ١٩٩٥ فقد بلغ ١٢٩١ مليون دولار مقابل ٧٧٢ مليون دولار سنة ١٩٩٤. وعلى الصعيد المصرفي ان التقرير اورد حجم الميزانية المجمعة للمصارف والتي بلغت السنة الماضية ٢٩٠٥٤.٩ مليار ليرة مقابل ٢٤٢٨٥ مليار ليرة سنة ١٩٩٤ اي بزيادة نسبتها ١٩.٦ في المائة.

على صعيد آخر، وفي جردة حساب لنفقات الموازنة العامة خلال الشهر الاول من هذه السنة، يتبين انها بلغت ما قيمته ٤٢٧ مليار ليرة مقابل واردات قدرها ٢٥٤ مليار ليرة اي بعجز قدره ١٧٣ مليار ليرة ونسبته ٤٠.٥١ في المائة، وهو عجز يفوق المقدر في قانون موازنة سنة ١٩٩٦ ونسبته ٣٧.٦ في المائة، مع الاشارة الى ان نفقات الشهر الاول تكون دائماً اقل من نفقات الاشهر اللاحقة.

وشكلت فوائد الدين العام خلال الشهر الاول من هذه السنة ٩٦ مليار ليرة، اي ما نسبته ٣٧.٧٩ في المائة من اجمالي الواردات وما يقارب ٢٢.١١ في المائة من اجمالي النفقات.

واستنادا الى ذلك فان حجم العجز الاولي ،اي العجز من دون احتساب فوائد الدين العام يكون في حدود ٧٧ مليار ليرة اي ما نسبته ١٨.٠٣ في المائة.

جدول تطور قيمة الدين العام الصافي بين كانون الاول ١٩٩٣ ونهاية كانون الثاني ١٩٩٦

	ك١ ١٩٩٣	ك١ ١٩٩٤	ك٢ ١٩٩٥	شباط ١٩٩٥	آذار ١٩٩٥	نيسان ١٩٩٥	ايار ١٩٩٥	حزيران ١٩٩٥	تموز ١٩٩٥	آب ١٩٩٥	ايلول ١٩٩٥	ت١ ١٩٩٥	ت٢ ١٩٩٥	ك١ ١٩٩٥	ك٢ ١٩٩٦
الدين العام الداخلي بالليرة اللبنانية (بمليارات الليرات)	٤٤٠٧	٦٧١٢	٦٨٩٢	٧١٦٦	٧٢٥١	٧٥٧١	٧٧٢٦	٨٠٥٨	٧٨٩٨	٨٠٢٦	٨٣٦٢	٨٧٣١	٨٩٩٥	٩٢٨٦	٩٦٣٢
الدين العام الداخلي بالدولار (بمليارات الدولارات)	٢٥٧٦	٤٠٧٥	٤.١٩٧	٤.٣٧٢	٤.٤٣٦	٤.٦٤١	٤.٧٥٦	٤.٩٧٣	٤.٨٨٦	٤.٩٧٤	٥.١٩٢	٥.٤٤٢	٥.٦٢٥	٥.٨١٩	٦.٠٥٢
الدين العام الخارجي بالدولار (بالمليارات)	٠.٣٢٧	٠.٢٧٧	٠.٧٩٠	٠.٨١٧	٠.٩٠٠	٠.٩٠٥	٠.٩٣٦	٠.٩٥٧	١.٢٦٣	١.٢٨٠	١.٣٠٥	١.٢٧٠	١.٢٧٦	١.٢٩١	١.٢٨٧
اجمالي الدين العام بالدولار (بمليارات الدولارات)	٢.٩٠٣	٤.٨٤٧	٤.٩٨٧	٥.١٨٩	٥.٣٣٦	٥.٥٤٦	٥.٦٩٢	٥.٩٣٠	٦.٤١٩	٦.٢٥٤	٦.٤٩٧	٦.٧١٢	٦.٩٠١	٧.١١٠	٧.٣٣٩

لأن كلفتها على الخزينة قليلة

البنك المركزي طرح نقوداً معدنية أصغر فئاتها ١٠٠ ليرة

● وضع مصرف لبنان في التداول نقوداً معدنية من فئات الـ ١٠٠ ليرة والـ ٢٥٠ والـ ٥٠٠ ليرة لبنانية.

وكان رياض سلامة، حاكم المصرف، اصدر ثلاثة بيانات اعلامية تضمنت مواصفات القطع النقدية المعدنية.

جاء في الاعلام الاول: «يحاط الجمهور علماً بان مصرف لبنان سيضع في التداول اعتباراً من النصف الثاني من شهر شباط ١٩٩٦ نقوداً معدنية من فئة ١٠٠ ليرة، ومواصفاتها كالآتي:

على الوجه: في الاعلى عبارة «مصرف لبنان» وفي الوسط ارزة عليها القيمة الاسمية ١٠٠ ليرة وفي الاسفل تاريخ الاصدار ١٩٩٥، وذلك باللغة العربية. على الظهر: في الاعلى تاريخ الاصدار ١٩٩٥، وذلك باللغة الفرنسية. وفي الوسط القيمة الاسمية ودائرة ضمنها عبارات «مصرف لبنان» مصغرة ومتتالية وفي الاسفل عبارة «مصرف لبنان» وذلك باللغة الفرنسية. المعدن: برونز ـ المنيوم ، اللون: اصفر ذهبي ، الوزن: ٥ غ. القطر: ٢٣.٥ ملم ، السماكة: ١.٨٢ ملم ، الشكل: مستدير، المحيط: مسنن.

توضع هذه النقود المعدنية في التداول الى جانب الاوراق النقدية المتداولة حالياً من الفئة نفسها».

وجاء في الاعلام الثالث: «يحاط الجمهور علماً بان مصرف لبنان سيضع في التداول اعتباراً من النصف الثاني من شهر شباط ١٩٩٦ نقوداً معدنية من فئة ٥٠٠ ليرة، ومواصفاتها كالآتي:

على الوجه: في الاعلى عبارة «مصرف لبنان» وفي الوسط ارزة عليها القيمة الاسمية ٥٠٠ ليرة وفي الاسفل تاريخ الاصدار ١٩٩٥، وذلك باللغة العربية. على الظهر: دائرة ضمنها، تاريخ الاصدار في الاعلى والقيمة الاسمية في الوسط وعبارة «مصرف لبنان» في الاسفل وذلك باللغة الفرنسية. المعدن: نيكل ـ صلب، اللون: ابيض، الوزن: ٦ غ. القطر: ٢٤.٥ ملم، السماكة: ٢.٠٥ ملم، الشكل: مستدير، المحيط: املس.

توضع هذه النقود المعدنية في التداول الى جانب الاوراق النقدية المتداولة حالياً من الفئة نفسها».

وعزا مصدر مصرفي هذا الاصدار النقدي المعدني الى ان كلفة اصداره تقل عن كلفة اصدار الفئات نفسها من العملة الورقية التي تتطلب اعادة اصدار بين فترة واخرى بسبب التلف الذي يصيبها من جراء الاستعمال.

وقبل الانهيار الذي شهدته الليرة مقابل العملات الاجنبية، كانت اعلى عملة نقدية معدنية من فئة الليرة الواحدة ، فيما كان سعر صرف الدولار الاميركي ليرتين ونصف الليرة. لكن الليرة المعدنية اختفت مع التضخم الكبير الذي وصل ذروته في سنة ١٩٩٢ عندما بلغ ٢٧٥٠ ليرة لكنه تراجع حالياً الى ١٥٨٨ ليرة وتبلغ اصغر ورقة نقدية ورقية لبنانية متداولة حالياً ٥٠ ليرة فيما لا توجد اية نقود معدنية.

واضاف المصدر المصرفي انه تم صرف النظر عن اصدار نقود معدنية من فئة خمس ليرات وعشر ليرات و٢٥ ليرة كان مقرراً لها ان تصدر سنة ١٩٩٤ بعدما فقدت هذه الفئات قيمتها الشرائية. وقال ان من الاسباب الاخرى لاصدار النقود المعدنية هو ان عدداً من مشاريع الطرق السريعة التي سيتم انشاؤها على اساس التلزيم مقابل تحصيل رسوم مرور تدفع في الات لا يمكن استخدام النقود الورقية فيها بسبب التلف الذي يصيب هذه النقود.

وكان مصرف لبنان اصدر في سنة ١٩٩٤ اوراقاً نقدية من فئات ٢٠ و٥٠ و١٠٠ الف ليرة بعد تفويض حصل عليه من مجلس النواب.

وقبل الاحتراب الداخلي في نيسان/ ابريل ١٩٧٥ الذي استمر على وتائر حتى سنة ١٩٩٠ كانت اكبر ورقة نقدية لبنانية من فئة المئة ليرة وكانت القطع النقدية المعدنية تبدأ من فئة الخمسة قروش وتنتهي بفئة المائة قرش (ليرة واحدة).

اكتتاب لتجديد فندق «فينيسيا»

● اعلنت شركتا «ليبانون انفست» في بيروت و«كابيتال تراست» في لندن الشروع في عملية الاكتتاب الخاص بزيادة رأس مال شركة الفنادق الكبرى ش.م وحددت بين الثامن من كانون الثاني الماضي والحادي عشر من اذار/مارس الحالي. وتملك الشركة فندقي «فاندوم» و«فينيسيا انترکونتيننتال».

وجاء في بيان اصدرته «كابيتال تراست» ان سندات الاسهم ستستخدم حصراً لتجديد فندق «فينيسيا» الذي يحتوي على ٥٧٢ غرفة درجة خمس نجوم وان اعمال الترميم ستبدأ هذه السنة.

ونقل عن مسؤول في «ليبانون انفست» ان الاسهم ستعرض في اوروبا والخليج وبيروت وسيتم الاتصال بمؤسسات استثمارية ومهاجرين في الاميركتين.

ويملك ٨٦.٤٩ في المائة من اسهم الشركة المالكة للفندقين مروان ومازن صالحة اللذان سيطرحان ٣١.٧٣ في المائة من اسهم الشركة للبيع وسيزاد راس مالها بقيمة ٣٥.٦٤ مليون دولار اميركي ويبلغ عدد الاسهم المعروضة للبيع ١٦٧٥٠ سهماً بسعر ١٨٧٥ دولاراً اميركياً السهم الواحد، على ان يكون الحد الادنى للوحدة الاستثمارية ١٥٠ سهماً بمبلغ ٢٨١٢٥٠ دولاراً اميركياً.

وذكر ان اتفاقاً مبدئياً تم التوصل اليه لادراج اسهم الشركة، بعد انتهاء الاكتتاب واصدار الاسهم الجديدة، على لائحة سوق بيروت الثانوية التي تتعاطى فقط اسهم «سوليدير».

ونسب ايضاً الى المسؤول في «ليبانون انفست» القول بان طلباً سيقدم الى بورصة بيروت عندما تتجز لوائحها الدولية، على ان يقرر حاملو الاسهم في الشركة نهائياً في اي من السوقين الماليتين ستدرج أسهم الشركة.

رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان، اصدره بقرار حمل الرقم ٦١٠١

تعديل قواعد نسب التسليف المصرفي من ٢٥ الى ٢٠ في المائة

● عمّم رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان، قراراً حمل الرقم ٦١٠١ الخاص بمساهمات مصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل وبالتسليفات المتوسطة والطويلة الاجل الممكن منحها.

وجاء في نص القرار:

المادة الاولى: تعدل النسبة الواردة في البند (٤) من المادة الخامسة من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠ تاريخ ١٩٩٣/٧/١٥بحيث تصبح ١٠ في المائة بدلاً من ٥٠ في المائة.

المادة الثانية: تعدل النسبة المنصوص عنها في البند (٣) من المادة الخامسة من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٥٠ المتعلقة بالتسليفات الممكن منحها لشخص حقيقي او معنوي واحد البالغة ٢٥ في المائة من اموال المصرف الخاصة بحيث تصبح ٢٠ في المائة.

المادة الثالثة: يمكن للمجلس المركزي لمصرف لبنان الموافقة «لمصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل» الخاضعة لاحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٥٠ وتعديلاته اعتماد نسب وآجال مختلفة عن تلك المحددة في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي المذكور اذا توافرت فيها او لديها شروط معينة.

المادة الرابعة: يتوجب على مصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل الخاضعة لاحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٥٠ وتعديلاته والممنوحة بأي عملة كانت للقطاع الخاص وللشركات المختلطة اللبنانية عن مجموع تسليفاتها الممنوحة بأي عملة كانت للقطاع العام.

المادة السادسة: تلزم مصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل الخاضعة لاحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٥٠ وتعديلاته، المسجلة على لائحة المصارف قبل تاريخ صدور هذا القرار، ان تلتزم بنص المادة الاولى من هذا القرار خلال مهلة اقصاها ١٩٩٦/١٢/٣١، وينص المادة الخامسة من هذا القرار وفقاً لما يأتي: ان لا تقل، بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠، تسليفاتها للقطاع الخاص وللشركات المختلطة اللبنانية عن نسبة ٢٥ في المائة من مجموع تسليفاتها للقطاع الخاص وللشركات المختلطة اللبنانية عن مجموع تسليفاتها للقطاع العام، وبعدم تخفيض النسب لديها، بتاريخ صدور هذا القرار، لما دون النسب المفروضة بموجب المادتين الاولى والخامسة من القرار المذكور.

المادة الثامنة: يحسب مجموع التسليفات الممكن ان يمنحها اي مصرف اعمال ومصرف متوسط وطويل الاجل خاضع لاحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٥٠ وتعديلاته لشخص حقيقي او معنووي واحد نسبة للاموال الخاصة المبينة في الموازنة الموحدة، عند وجودها، المنظمة بينه وبين المصرف الام وفقاً للاحكام القانونية المرعية الاجراء.

المادة التاسعة: يمكن المجلس المركزي لمصرف لبنان الموافقة على افادة اي مصرف تجاري من ذات التسهيلات والاعفاءات المطبقة على مصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل الخاضعة لاحكام المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٥٠ وتعديلاته، والمتعلقة بأي عملية تسليف متوسط او طويل الأجل يمكن ان يمنحها.

بعدما تأمن التمويل على مدى سبع سنوات

«سوجيليس» تؤجر لبنان ٢٠٠ باص بقيمة ١٠٠ مليون فرنك

● وقع وزير النقل عمر مسقاوي ورئيس مجلس ادارة مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك ربيع عماش والمدير العام لشركة «سوجيليس - لبنان» انطوان توسان، اتفاقاً تحصل المصلحة بموجبه اعتباراً من هذا الشهر وحتى نهاية ١٩٩٦ على ٢٠٠ باص من شركة «رينو فيهيكول اند سترييل» بقيمة ١٠٠ مليون فرنك فرنسي.

وتشتري شركة «سوجيليس - لبنان» هذه الحافلات وتؤجرها الى المصلحة وفقاً لتقنية الايجار التمويلي (Leasing) على فترة سبع سنوات على ان تعود ملكيتها بعد انقضاء الفترة الى المصلحة، ورتب العملية «الشركة العامة اللبنانية - الاوروبية» المصرفية.

والى جانب شركة «سوجيليس لبنان» امن التمويل «الشركة العامة اللبنانية - الاوروبية» المصرفية، ممثلة بميشال سوفانياك وشربل نحاس وبيار ميرابل، و«البنك اللبناني - الفرنسي» ممثلاً بالوزير السابق فريد روفايل، وجوزفين شاهين، و«بنك ناسيونال دو باري انترکونتينتال» مثله رولان مينيغو، و«بنك كريدي ليوني - لبنان» ممثلاً ببيار ايمري ودانيال كنشار، و«بنك سرادار» ممثلاً بماريو سرادار وهيدو جفي.

واعتبر بيان وزعته شركة «سوجيليس» ان «هذه العملية التي قادتها شركة سوجيليس - لبنان تشكل اكبر عملية ايجار تمويلي (Leasing) تتم في لبنان. وتلبي خدمات الايجار التمويلي حاجة فعلية للقطاعين العام والخاص، وتسهل للمستثمرين اعادة تجهيز معداتهم (الصناعية او غيرها)، وتمويل هذا التجهيز على مدى طويل وبنسبة تصل الى ١٠٠ في المائة من قيمة التجهيزات، من غير ان يرفع هذا النوع المبتكر من التمويل مستوى مديونية الشركات او يزيد حاجتها الى رأس المال». وشركة «سوجيليس - لبنان» شركة مالية تابعة «للشركة العامة اللبنانية الاوروبية» المصرفية، وتنتسب الى مجموعة «سوجيليس» الدولية التي تغطي اكثر من ٣٠ بلداً وتستفيد من خبراتها في مجال الهندسة المالية.

سلة الاخبار

«سبلين» تصدر سندات قيمتها ٣٥ مليون دولار

● قال مسؤول في شركة «ترابة سبلين» ثالث اكبر شركات الاسمنت في لبنان أن الشركة ستصدر سندات قيمتها ٣٥ مليون دولار ومدتها سبع سنوات لتمويل خطط للتوسع.

وقال المسؤول ان الجمعية العمومية للشركة وافقت على اصدار سندات قيمة الواحد منها ١٠٠ دولار وتحمل فائدة نسبتها ١٢ في المائة سنوياً، وهي قابلة للتحويل الى اسهم عند الاستحقاق بقيمة ٢٠ سهماً للسند الواحد .وكانت الجمعية العمومية قررت ايضاً تسجيل سندات شركة «ترابة سبلين» في سوق بيروت الثانوية الخاصة التي لا تتعامل الا في اسهم «سوليدير» اكبر شركات لبنان والمكلفة باعادة اعمار وسط بيروت.

وسيمول اصدار السندات خط انتاج جديداً سيزيد طاقة الانتاج الى ١.٢ مليون طن سنوياً من ٤٠٠ الف طن.

ويخط الانتاج الجديد ستصبح «ترابة سبلين» ثاني اكبر منتج للاسمنت في لبنان. ووقعت الشركة عقداً قيمته ١١٠ ملايين دولار مع شركة «تكنيب كلو» الفرنسية لزيادة طاقتها الانتاجية لثلاثة اضعافها في غضون ١٨ شهراً.

٦٤٤ مليون دولار استيراد منتوجات نفطية

● اظهرت احصاءات لوزارة النفط ان واردات لبنان من المنتوجات النفطيةزادت الى ٦٤٤.٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٥ مقارنة مع ٤٨٣ مليون دولار في سنة ١٩٩٤.

وكانت الواردات الرئيسية هي البنزين (بقيمة ٢٤١.٧ مليون دولار) ووقود الديزل (بقيمة ١٦٣ مليون دولار) وزيت الوقود (بقيمة ١٦٢ مليون دولار) وذلك مقارنة مع واردات سنة ١٩٩٤، وبلغ نصيب وقود النفاثات ٣٩.٥ مليون دولار والاسفلت تسعة ملايين دولار.

واظهرت الارقام ان واردات البنزين زادت الى ١.٣٣ مليون طن في ١٩٩٥ من ١.١٢ مليون في ١٩٩٤ وزادت واردات وقود الديزل الى ١٠٠٢ مليون طن من ٧٩٥ الف طن ووصلت واردات زيت الوقود الى ١.٤٣ مليون طن من ١.٣٥ مليون طن في سنة ١٩٩٤.

وارتفعت واردات لبنان من وقود النفاثات الى حوالي ٢٠٨ الاف طن من ١٤٦ الف طن في سنة ١٩٩٤.

ووصلت واردات الاسفلت الى ٦٧ الف طن من ٦٦٥٠٠ طن بينما تراجعت واردات الغاز المسال الى ١١٦ الف طن في سنة ١٩٩٤.

السعودية الاولى على لائحة المستوردين من لبنان

● أظهرت احصائيات رسمية ان صادرات لبنان الصناعية حققت في الشهر الاول من ١٩٩٦ نمواً ملحوظاً، إذ بلغت قيمتها ٨٠.٨ مليار ليرة (نحو ٥٠.٥ مليون دولار).

ولم تذكر المديرية العامة لوزارة الصناعة في تقريرها ارقاماً للمقارنة ، لكن اجمالي الصادرات الصناعية وغيرها في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٥ بلغ ٨٧ مليون دولار.

وقالت ان صادرات الالبسة كانت الاولى في قائمة الصادرات الصناعية اللبنانية، اذ بلغت قيمتها ٤٧.٨ مليار ليرة وبنسبة ٥٩.٢٩ في المائة من قيمة هذه الصادرات . وجاءت السعودية في المرتبة الأولى بين الدول التي استوردت من لبنان ، اذ بلغت قيمة مستورداتها ٤٣.٥٢ مليار ليرة.

واشار التقرير الى ان سوريا جاءت في المرتبة الثانية بين الدول المستوردة من لبنان ثم الاردن فليبيا فمصر فالامارات العربية المتحدة.

وجاءت المواد الكيماوية في المرتبة الثانية من الصادرات اللبنانية تليها الالبسة ثم المواد الغذائية فالمصنوعات المعدنية.

في احصائية للبنك المركزي

«الدولار» يكتسح «الليرة» في الودائع المصرفية

● أقر البنك المركزي، ان دين لبنان الخارجي الى ازدياد، فبلغ ١٢٨١.٨ مليون دولار في نهاية سنة ١٩٩٥.

وكان الدين الخارجي بلغ ٧٧١.٨ مليون دولار نهاية كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤.

واشار مصرف لبنان في نشرته الشهرية، الى ان موجوداته من العملات الاجنبية ارتفعت الى ٤٤٨٧ مليون دولار سنة ١٩٩٥. واضاف ان نسبة ارتفاع هذه الموجودات عن سنة ١٩٩٤ بلغت ٩.٣ في المائة.

ويشمل اجمالي الاحتياطيات ودائع المصارف التجارية بالعملات الاجنبية لدى المصرف المركزي.

وجاء في النشرة ايضاً ان الميزانية المجمعة للمصارف التجارية اللبنانية نمت بنسبة ٢٩.٦٤٪ سنة ١٩٩٥ مقابل نمو نسبته ٢٩.١١٪ في سنة ١٩٩٤.

وذكرت النشرة ان حجم الودائع المصرفية ارتفع الى ٢٣٨٨٤ مليار ليرة سنة ١٩٩٤ من ٢٠٣٥٠ مليار ليرة في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤.

واشار البنك المركزي في نشرته الى ان ودائع المصارف بالعملة الوطنية باتت تشكل ٣٧.٦٦٪ من اجمالي ودائع القطاع المصرفي وبلغت ٨٩٩٤ مليار ليرة بينما بلغت الودائع بالعملات الاجنبية ٩٣٣٠ مليون دولار.

واضافت ان نسبة الدولرة في الودائع ارتفعت سنة ١٩٩٥ الى ٦٢.٣٤٪ بالمقارنة مع ٦١.٤٦٪ سنة ١٩٩٤.

اما المؤشر الاقتصادي فقد سجل ارتفاعاً في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي عما كان عليه في الشهر الذي سبقه. إذ بلغ في كانون الأول/ ديسمبر ١٦٦.٩ نقطة بعد ان كان قد سجل في الشهر الذي سبقه ١٦٠.١ نقطة.

ويحسب المؤشر على اساس انه كان ١٠٠ نقطة في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٩٣ ويدمج ٢١ حلقة اقتصادية بعضها مع بعض من ضمنها الصادرات والواردات وانتاج الطاقة الكهربائية ونشاط المرفأ والمطار.

وقال المصرف ان لبنان حقق فائضاً قدره ١٠٩ ملايين دولار في ميزان مدفوعاته في شهر كانون الاول/ ديسمبر الماضي.

وفائض ميزان المدفوعات سنة ١٩٩٥ بلغ ٢٥٦ مليون دولار مقابل ١١٣٠.٥ مليون دولار سنة ١٩٩٤.

ناصر السعيدي في جردة حساب لعملها حتى نهاية ١٩٩٥

«السوق الثانوية» برهنت على انها اساسية في «السوق المالية»

● ناصر السعيدي، النائب الاول لحاكم البنك المركزي ورئيس اللجنة المشرفة على سوق بيروت الثانوية، قدم جردة تقويمية لعمل السوق التي يراس منذ سنة ونصف السنة. وجردة الحساب التي قدمها السعيدي هي حتى نهاية سنة ١٩٩٥.

قال النائب الأول لحاكم البنك المركزي ان «سوق بيروت الثانوية للقيم المنقولة وسائر الادوات المالية اثبتت منذ بداية عملها انها ركن اساسي من اركان السوق المالية في لبنان، وانها تمكنت من القيام بمهمتها خير قيام من دون اخطاء على الاطلاق، وعملت على تطوير انظمتها واسلوب عملها كلما دعت الحاجة، وذلك بتوجيه من لجنة سوق بيروت الثانوية التي تشرف على كل جوانب عمل السوق وتتكون من ستة ممثلين عن المصارف والمؤسسات المالية العاملة في السوق، وممثل عن شركة لبنان المالية، وجميعهم على مستوى رئيس مجلس الادارة او المدير العام، وبرئاسة النائب الاول لحاكم مصرف لبنان».

وقال ناصر السعيدي «على صعيد العمل اليومي خلال سنة ١٩٩٥ تم تبادل ١.٣٤١.٣٨٧ مليون سهم من اسهم شركة «سوليدير» وهي الشركة الاولى المطروحة اسهمها للتداول، من خلال ١٢.٢٣٣ مليون صفقة بلغت قيمتها ١٦٩.٠٠٦.٩٣٠ مليون دولار اميركي». واضاف «على صعيد الوسطاء، وردت الى اللجنة طلبات انتساب جديدة عدة من قبل مصارف عامة ومؤسسات مالية مسجلة لدى مصرف لبنان، لم يتم قبول سوى واحدة منها، وهي مؤسسة ماربيا ليمتد، فرع لبنان نظراً الى اكتمال عدد الوسطاء البالغ ٢٤ وسيطاً وهو الحد الاقصى الذي حددته لجنة السوق. وعلى صعيد الاسهم والادوات المالية المدرجة للتداول، ورد خلال السنة الى لجنة السوق عدد من الطلبات لادراج ادوات مالية يجري العمل على اطلاقها من قبل مؤسسة مالية مرموقة، وقامت اللجنة بدراستها بعمق وأعطت موافقتها المبدئية لادراج احداها مع بداية سنة ١٩٩٦».

وقال السعيدي «انطلاقاً من الرغبة في تطوير عمل السوق، جرى استحداث عملية تثبيت للسعر مرة ثانية في اليوم ابتداء من ١٩٩٥/١١/٨٣، واصبح في امكان المستثمرين تعديل اسعارهم خلال اليوم نفسه مما يزيد من تجاوب السوق مع حركة العرض والطلب.

حركة التداول بين ٢٣/٦/١٩٩٤ و٣١/١٢/١٩٩٥

السهم	الطلب	العرض	الاسهم المتداولة	القيمة بالدولار
١. سوليدير فئة الف	٣٦٢٧٩٧٢	٣٩٩٨٥٢٢	١١٦٥٣٥١	١٥٥٧٧٣٣٨٨
النسبة من المجموع العام	٣٧.٧٨٪	٤٧.٦٢٪	٤٤.٧١٪	٤٣.٠٢٪
٢. سوليدير فئة باء	٥٩٧٤٢٤٧	٤٣٩٨٩٥٣	١٤٤.٩٧٩	٢٠٦٣٢٠٧٨٨
النسبة من المجموع العام	٦٢.٢٢٪	٥٧.٣٨٪	٥٥.٢٩٪	٥٦.٩٨٪
المجموع العام	٩٦٠٢٢١٩	٨٣٩٧٤٨٦	٢٦٠٣٣٠	٣٦٢٠١٧١٧٦

سوريا

في دراسة هي الاولى من نوعها منذ صدور القانون رقم ١٠

الروتين والبيروقراطية يهربان المستثمرين من سوريا

● سلطت دراسة اعدها محمد سراقبي حول واقع الاستثمار في سوريا منذ صدور القانون رقم ١٠ سنة ١٩٩١ الاضواء على المعوقات التي تعترض سبل الاستثمار وابرزها «الروتين والاجراءات الادارية وعدم وجود سوق مالية تقوم بحصر عمليات بيع وشراء اسهم الشركات المساهمة والافتقار الى المناطق الصناعية المنظمة».

واشارت دراسة سراقبي الى «الروتين والاجراءات الادارية الطويلة» واعتبرت انه «بات ضرورياً احداث مصرف للاستثمار ينطلق من مبدأ التخصص المصرفي القائم في سوريا ويتناسب مع الطبيعة الخاصة بشؤون الاستثمار والعمل المصرفي الخاص به وما تقتضيه هذه الطبيعة من سرعة في الانجاز ودقة في العمل ومواكبة للتطورات والاساليب العلمية».

والمعروف ان القانون رقم ١٠ يهدف الى تشجيع استثمار اموال المواطنين من سوريين وعرب واجانب في المشاريع الصناعية والزراعية وغيرها من المجالات التي يقررها المجلس الاعلى للاستثمار وهو هيئة برئاسة رئيس الحكومة محمود الزعبي.

واوضحت الدراسة ان الناتج المحلي الحقيقي ارتفع بنسبة ٨٪ وسطياً خلال الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٣، كما اشارت الى هبوط نسبة التضخم من ٩٥.٥٪ في سنة ١٩٨١ الى ٧.٧٪ في سنة ١٩٩١.

وقالت ان الحكومات السورية المتعاقبة اصدرت قوانين عدة للاستثمار ابرزها القانون رقم ١٠ الانف الذكر والمرسوم التشريعي رقم ١٠٣ (١٩٥٢). وفي المجال الزراعي صدر المرسوم التشريعي رقم ١٠ سنة ١٩٨٦، وفي المجال السياحي قرار المجلس الاعلى للسياحة رقم ١٨٦ سنة ١٩٨٧ والقرار رقم ١٩٨ سنة ١٩٨٧ الذي تضمن النظام العمراني للمنشآت السياحية.

كما وقعت سوريا سلسلة من الاتفاقات الدولية لتشجيع الاستثمار ابرزها مع الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والمانيا وسويسرا والمانيا الغربية.

وافادت دراسة محمد سراقبي ان عدد المشاريع التي اقيمت على اساس القانون رقم ١٠ وصل الى ١٣٤٩ مشروعاً بلغت تكاليفها الاجمالية حوالي ٢٥٥ مليار ليرة سورية (الدولار يساوي ٥٠ ليرة) منها حوالي ١٩٥ مليار ليرة بالقطع الاجنبي، وأن هذه المشاريع توزعت على قطاعات الصناعة والنقل والزراعة وتربية المواشي. وقالت ان غالبية هذه المشاريع نفذت في منطقة دمشق وضواحيها وفي مدينة حلب.

وطالبت الدراسة بـ«اجراء تعديلات على قانون الاستثمار وقانون التجارة وقانون الضرائب على الدخل والطوابع وغيرها باتجاه منح المزيد من الحوافز والمغريات بهدف جذب اكبر عدد من المستثمرين».

واشار محمد سراقبي في دراسته الى ان عدد المشاريع الاستثمارية المشمولة بالقانون رقم ١٠ التي تتضمن «مشاركات عربية واجنبية» بلغ ١٦٣ مشروعاً منها ١٤٣ مشروعاً في قطاعي الزراعة والصناعة و٢٠ مشروعاً في قطاع النقل البري والبحري حتى سنة ١٩٩٤.

واضاف في دراسته، ان هذه المشاريع أمنت حوالي ٥٠ الف فرصة عمل في القطاع الصناعي و٤١ الفاً في قطاع النقل و٢٦٠٠ في الزراعة.

اما الاستثمارات التي تمت بموجب القانون رقم ١٠ فقد شملت الكثير من المجالات «التي كانت محصورة بالقطاعين العام والمشترك وهذه تشمل الصناعات التحويلية وصناعة التعدين والصناعة الاستخراجية والبنى التحتية والنقل البحري».

وبالنسبة الى قطاع النفط «بدأت سوريا منذ النصف الثاني من الثمانينات بالانفتاح على الشركات الاجنبية من اجل التنقيب عن النفط في المنطقة الشمالية الشرقية وذلك من خلال عقود الخدمة» التي تقضي بقيام الشركات الاجنبية بتحمل نفقات التنقيب والاستكشاف الى حين بدء الانتاج حيث يتم استرداد نفقاتها من عائداته.

وقال ان ذلك «حول سوريا من بلد مستورد للنفط الى بلد مصدر له».

واوضح محمد سراقبي ان نسبة التنفيذ في المشاريع الصناعية والزراعية بلغت في سنة ١٩٩١ حوالي ٩٢٪ وفي مشاريع سنة ١٩٩٢ حوالي ٦٨٪ وفي مشاريع سنة ١٩٩٣ حوالي ٦٠٪.

اما بالنسبة الى مشاريع سنة ١٩٩٤ وعددها ١٧٦ مشروعاً فقد «دخلت عشرة منها حيز الانتاج».

■ مصدر مأذون له في جامعة الدول العربية افاد ان سوريا طلبت ادراج موضوع انشاء «مركز عربي للدراسات المائية» على جدول اعمال اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي سيجري خلال هذا الشهر الى جانب مشكلة تقاسم المياه مع تركيا.

وقال المصدر ان دمشق طلبت ادراج هذا الموضوع بهدف «دراسة كافة القضايا المتعلقة بالموارد المائية في المنطقة العربية في اطار مساعي الجامعة للحفاظ على الامن المائي العربي كجزء لا يتجزأ من الامن القومي الشامل».

وتقترح المذكرة السورية ان تكون دمشق مقراً لهذا المركز.

وكان المجلس كلف سوريا سابقاً باعداد دراسة عن المركز ستناقش الى جانب دراسة اعدتها لجنة من خبراء الجامعة لانشاء لجنة سياسية للمياه تكون تابعة للجامعة وفي مقرها.

ومن المقرر ان يبحث المجلس في مشكلة تقاسم مياه دجلة الذي ينبع من تركيا ويمر في العراق، والفرات المشترك بين تركيا وسوريا والعراق، خلال دورته المقبلة.

ويطالب العراق وسوريا بزيادة حصصهما من مياه النهرين مبديين قلقهما من الاجراءات التركية ومشاريع الري والطاقة الجاري تنفيذها في الأراضي التركية والتي من شأنها تقليل الكميات التي تصل اليهما. (راجع الميزان الجيوبوليتيكي ص. ٨).

الاردن

صندوق النقد الدولي مرتاح للاداء الاقتصادي

٣٠٠ مليون دولار لبرنامج تصحيح يستمر ثلاث سنوات

● يتوقع المحللون الاقتصاديون ان تحصل عمان على موافقة «صندوق النقد الدولي» على برنامج جديد طموح وشامل ويتناول الاصلاحات الاقتصادية على مدى ثلاث سنوات.

وسيقدم البرنامج الثلاثي المقترح، الذي سيحصل الاردن بموجبه على نحو ٣٠٠ مليون دولار، بموجب «تسهيلات الصندوق الممدد» التابع «لصندوق النقد الدولي».

وسيحل البرنامج الجديد محل البرنامج الاردني الحالي الذي لايزال معمولا به ويبقى صالحاً نظرياً عاماً اضافياً آخر.

ووصف المسؤولون الاردنيون قرار احلال البرنامج الجديد مكان البرنامج الحالي بانه مهم، وسيستغرق تنفيذه ثلاث سنوات اعتباراً من اليوم الذي يوافق فيه مجلس الصندوق الدولي التنفيذي عليه.

والبرنامج الجديد يشكل جزءاً من الجهود التي تبذلها الحكومة الاردنية في سبيل تقوية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد الاردني.

وكان «صندوق النقد الدولي» تلقى ادلة تشير الى ان احتياطات الاردن استقرت واستتبت، في المقام الاول، بفضل الخطوات التي نفذتها السلطات الاردنية الشهرين الماضيين في سبيل رفع اسعار الفائدة. وبالنظر الى ان اسعار الفائدة تراجعت في الولايات المتحدة وفي دول صناعية اخرى في تلك الفترة اصبح الدينار الاردني اكثر جاذبية بالنسبة الى الموجودات المسعرة بالدولار وبعملات اخرى.

وتقول سلطات صندوق النقد الدولي ان ثمة ما يشير حالياً الى ان التراجع في الاحتياطات الاردنية رافق استرجاع الدنانير الاردنية في منطقتي الضفة الغربية وغزة، لا سيما في خلال الربع الاخير من سنة ١٩٩٥.

ويقول المسؤولون في صندوق النقد الدولي ان الاقتصاد الاردني استجاب على نحو ممتاز للسياسات التي تناولت ادارة الطلب وللاصلاحات البنيوية التي كان الصندوق الدولي لايزال يدعمها بموجب «تسهيلات الصندوق الممدد» منذ سنة ١٩٩٤.

وكان متوسط النمو الاقتصادي الفعلي في فترة العامين اللذين استغرقهما العمل بموجب البرنامج (١٩٩٤ و١٩٩٥) اكثر من ستة في المائة، بينما بقيت معدلات التضخم بين ثلاثة و٣.٥ في المائة. وتراجع العجز في الحساب الجاري في شكل حاد من ١١.٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، سنة ١٩٩٣ الى ٤.٦ في المائة من هذا الناتج السنة الماضية.

واثنى الخبراء الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي على اداء الاردن القوي في مجال التصدير خلال السنتين الماضيتين. وازدادت الصادرات بنسبة ١٤ في المائة سنة ١٩٩٤ واكثر من ٢٠ في المائة هذه السنة، على حد ما اشارت اليه احصائيات الصندوق الدولي. وازداد ما ارسله الاردنيون العاملون خارج بلادهم الى نويهم بنسبة ١٣ في المائة سنة ١٩٩٥.

لكن ارتفاع الدخل من السياحة السنة الماضية بنسبة ٣٤ في المائة، اي من ٥٨٢ الى ٧٢٣ مليون دولار، هو الذي لعب اكبر دور منفرد في هذا التحسن في الوضع الاقتصادي الاردني، والمنتظر ان يلعب الدخل السياحي اياه دوراً كبيراً في تمكين الاردن مستقبلاً من زيادة دخله العام من التصدير.

وثمة عامل اخر وراء تحسن وضع العجز في الحساب الجاري الاردني وهوان ما انفقه الاردن على الواردات تراجع بالقيمة الاسمية سنة ١٩٩٤، وان الواردات مالت لتصبح في غالبيتها مواد اولية وسلعاً راسمالية، وهذه المواد والسلع تمالء النمو الاقتصادي وتشجعه. وتشير الارقام الاولية الى أن الواردات ازدادت ١١ في المائة سنة ١٩٩٥.

والغاية من برنامج «صندوق النقد الدولي» الجديد هي الاستجابة للفرص الجديدة الناشئة بفضل التبدلات السريعة في المناخين الاقليمي والدولي، وبفضل تعاظم حظوظ اندماج الاقتصاد الاردني باقتصاد «الاتحاد الاوروبي» والاقتصاد الدولي.

ومن المفترض ان يكون برنامج الاصلاحات البنيوية والاقتصادية العامة قد بدأ في اواسط الشهر على ان يستمر ثلاث سنوات.

ويقول المسؤولون في صندوق النقد الدولي ان الغايات العامة من هذا البرنامج هي تحقيق نمو اقتصادي في الاردن تصل نسبته السنوية الى ستة في المائة في الواقع والحقيقة والفعل، وابقاء التضخم مسايراً لمعدلات التضخم في الدول الصناعية ومواصلة خفض العجز في الحساب الاردني الخارجي مما يخفف من ديون الاردن الخارجية ومن عبء خدمتها (خدمة هذه الديون)، وبناء احتياطات الاردن الخارجية (الاحتياطات من العملات الاجنبية) لكي تغطي المستوردات الاردنية فترة ثلاثة اشهر.

والمنتظر من السلطات الاردنية ان تسعى الى الحصول على موارد خارجية اضافية بغية المساهمة في بناء احتياطي الاردن. ويقال ان هذه السلطات تنظر في عدد من الخيارات منها السعي الى عملية ثانية تتناول اعادة جدولة الديون عندما ينتهي مفعول الاتفاق الراهن مع نادي باريس في منتصف ١٩٩٧. كما ان الاردن يجري حالياً محادثات مع البنك الدولي ومع الاتحاد الاوروبي ومع عدد من المقرضين الذين يقرضون على اساس ثنائي.

وسيدعم البرنامج الجديد اتخاذ مزيد من الخطوات في سبيل تحرير التجارة الاردنية عن طريق خفض التعرفات الجمركية القصوى وتبسيط بنية التعرفات الجمركية كلها عن طريق خفض عددها وزيادة الشفافية في هذه البنية عن طريق خفض الاعفاءات التي تتضمنها هذه البنية.

ويشدد المسؤولون على ان البرنامج يتضمن اتخاذ خطوات تخفف من وقع عناصره على الاردنيين العاديين.

ويتضمن البرنامج، على سبيل المثال تدابير توسع بموجبها شبكة الامان لكي تشمل الفقراء العاطلين بالاضافة الى الفقراء العاطلين عن العمل. كما ينوي البرنامج زيادة ما ينفق من اموال الى صندوق المساعدات الوطني في الموازنة العامة، وهو الصندوق الذي يوفر سيولة مباشرة للفقراء والمحتاجين، بدلاً من ان يوفر دعماً للمواد الاستهلاكية التي تستخدمها الطبقات الاجتماعية كلها.

غزة- اريحا

سلطة الحكم الذاتي تسببت في الغلاء الفاحش

ثمن الدونم ٨٠ ألف دولار وغلاء الايجارات يبقي الابنية شاغرة

● يضع مسؤولون فلسطينيون الملامة على اسرائيل في التسبب برفع اسعار العقارات والاراضي وزيادة معدلات ايجار المساكن بشكل كبير في غزة واريحا.

وقال مسؤول في المجلس الفلسطيني للاسكان، وهو مؤسسة شبه حكومية، ان ارتفاع اسعار الاراضي والعقارات يرجع في بداياته الى مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ ثم تحول الى ما يشبه الارتفاع الصاروخي في اعقاب توقيع اتفاق طابا في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

فالاتفاق قسم اراضي الضفة الغربية الى ثلاث مناطق «أ» و«ب» و«ج» وتشمل المنطقة «أ» المدن الفلسطينية التي تم تسليمها فعلاً الى سلطة الحكم الذاتي. وتشمل المنطقتان «ب» و«ج» الأراضي التي بقيت السلطة الامنية فيها للدولة العبرية في ما اوكلت ادارة الحياة اليومية والاقتصادية فيها الى السلطة الوطنية الفلسطينية. ولأنها ادرجت الاراضي وتراخيص البناء تحت بند الامن اصبح بناء المساكن فيها امراً بالغ الصعوبة مما جعل البناء يتركز في المنطقة «أ» فقط.

ووصلت اسعار الشقق في مدينة رام الله مثلاً الى سعر يراوح بين ٧٠ الف دولار و٨٠ الفاً في مجتمع تصل فيه نسبة البطالة الى نحو ٣٥ في المائة بسبب تقليص اسرائيل حجم العاملين لديها من الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح للعمل من غير ان المعاناة من الغلاء الفاحش في اسعار الاراضي وايجارات المساكن لم يقتصر على العاندين بل شمل ايضاً قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني خصوصاً من جيل الشباب والازواج الجدد الذين لا يقدرون على تحمل تكاليف «الحياة الزوجية في ظل هذا الغلاء».

وينحي بعض هؤلاء باللائمة على اجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية وكبار الموظفين فيها لاقدامهم على شراء او استئجار عقارات وبنايات باكملها بالسعر الذي كان يحدده المالكون فاسهم ذلك في رفع اسعارها الى هذه المستويات الهائلة مما انتج ظاهرة تمثلت في وجود الاف الشقق الخالية التي لا تجد من يشتريها او يستأجرها في ظل هذا الغلاء، وفي ظل وجود عدد كبير ممن يحتاج اليها من دون ان يستطيع توفير ايجارها او اسعارها.

ومما زاد الامر تعقيداً ان المصارف العاملة في فلسطين سواء منها الفلسطينية او تلك المتفرعة عن مصارف اردنية او غيرها تحجم حتى الان عن منح قروض اسكان طويلة الامد.

ويقدر المجلس الفلسطيني للاسكان حاجة المناطق الفلسطينية من المساكن خلال السنوات الخمس المقبلة بنحو ١٩٥ الف وحدة سكنية يكلف انشاؤها نحو ٨ ملايين دولار اي بمعدل ٤٠ الف دولار للشقة الواحدة المكونة من غرفتين للنوم وتوابعهما.

وتقدر الاحتياجات الآنية لسد العجز القائم الآن بنحو ١٠٠ الى ١٢٠ الف وحدة سكنية اضافة الى نحو ٢٠ الف وحدة اخرى للشبان المتزوجين حديثاً كل سنة.

ولا تبدو في الافق حلول عملية لهذه المشكلة التي تنذر بعواقب وخيمة كما لا تبدو السلطة الوطنية الفلسطينية جادة ولا قادرة على حلها، وتشكلت اخيراً جمعيات للاسكان يعود بعضها الى المحامين او المهندسين او الكتّاب والصحافيين وهو تقليد بدأ في اوائل الثمانينات حين اخذت مشكلة السكن تفرض نفسها على المجتمع الفلسطيني آنذاك. لكن احداً لا يدري ان كانت هذه المشاريع ستحل المشكلة او جزءاً منها.

والمشكلة في قطاع غزة تختلف عنها في الضفة الغربية، ففي غزة يمتد نفوذ السلطة الفلسطينية ليشمل ٦٠ في المائة من اراضي القطاع مما سمح باقامة عدد من مشاريع الاسكان التي موّل بعضها «الاتحاد الاوروبي»، وبعضها الآخر الولايات المتحدة واليابان، غير ان المشكلة في القطاع تكمن في مساحته الضيقة التي لا تتجاوز ٣٨٠ كلم مربع يقيم عليها نحو ٨٤٠ الف نسمة سيصبحون في السنة ٢٠٠٠ اكثر من مليون نسمة مما ينذر بمشكلة حقيقية خصوصاً لذوي الدخول المتوسطة او الدنيا.

السعودية

التصحيح الإقتصادي يصيب القطاع الخاص بالاذى

الاستهلاك تراجع ومعدل النمو الى درجات دنيا

● يجمع المحللون الاقتصاديون ، الذين هم على دراية بشؤون البيت السعودي ، على ان التصحيح الاقتصادي الذي بوشر تطبيقه في السعودية لمواجهة انخفاض اسعار النفط بدأ يؤثر بشكل حاد على القطاع الخاص بعد سنوات من انتهاج سياسة ترشيد الانفاق الحكومي.

وقد عمدت الرياض التي تمتلك ربع الاحتياطي العالمي من النفط الى تخفيض الانفاق الحكومي ورفع أسعار الخدمات في اطار التصحيح الذي أعقب تراجع قيمة موجودات المملكة في الخارج نتيجة التكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية (١٩٩١).

وقد لخص هنري عزام، المستشار الاقتصادي في «بنك الاهلي التجاري» ذلك بقوله ان القطاع الخاص اخذ «يتأثر بسياسات ترشيد الانفاق الحكومي وتراجع معدلات نمو الطلب المحلي بسبب ارتفاع اسعار الواردات نتيجة تراجع سعر صرف الريال السعودي والدولار الاميركي مقابل العملات الاوروبية واليابانية اضافة الى ارتفاع اسعار خدمات المرافق العامة والبنزين وبعض الخدمات الاخرى التي يقدمها القطاع العام الى القطاع الخاص».

ويتوقع المحللون ان يشهد الاداء الاقتصادي العام بعض التراجع في ظل تباطؤ نشاط القطاع الخاص واحتمال انخفاض أسعار النفط هذه السنة ايضاً في حين ان نمو اجمالي الناتج المحلي ، لا يتوقع له ان يتجاوز ١.٦ في المائة سنة ١٩٩٦.

وكانت الارقام الرسمية أظهرت نمواً في اجمالي الناتج المحلي لسنة ١٩٩٥ بنسبة ٤.٣٪ بفضل ارتفاع الناتج المحلي في القطاع النفطي بنسبة ٩.٢٪ بعدما ارتفعت اسعار النفط الى ١٦.٨ دولار للبرميل مقابل ١٥.٥ دولار سنة ١٩٩٤.

وارتفع معدل النمو في سنة ١٩٩٥ ثلاثة اضعاف ما كان عليه في سنة ١٩٩٤ بينما سجل هذا المعدل تراجعاً بنسبة ٣.٩٪ في سنة ١٩٩٣.

ويشكل النفط القسم الاكبر من عائدات السعودية. وقد ادى تدهور اسعاره في السنوات العشر الماضية الى ظهور عجز مزمن في الميزانية.

ومن اجل مواجهة هذه الظاهرة اضطرت السعودية الى تخفيض الانفاق الحكومي الى قرابة ٤٠ مليار دولار في السنتين ١٩٩٥ و١٩٩٦ مقابل ٥٢ ملياراً في سنة ١٩٩٣ و ٧٠ ملياراً في سنة ١٩٩١.

وانخفض العجز في الميزانية الى ٤.٩ مليار دولار مقابل ٣٣.٦ مليار في سنة ١٩٩١.

وقال هنري عزام ان النمو في السنوات الماضية كان اسمياً بسبب عدم توافر اي ارقام رسمية عن معدل التضخم. واشارت التقديرات الى ان معدل التضخم ارتفع في سنة ١٩٩٥ الى ٥٪ تقريباً بينما لم يتجاوز ٠.٦٪ في سنة ١٩٩٤ بسبب ارتفاع أسعار الخدمات في اطار الاصلاحات الجارية.

واضاف عزام ان «نشاطات بعض القطاع الخاص ستظل تعاني من الركود بينما ستحافظ نشاطات اخرى مثل قطاعات التعدين والاتصالات والكهرباء على معدلات نموها الايجابية».

وتابع عزام قائلاً: «يتوقع للنمو في الناتج المحلي الاجمالي لسنة ١٩٩٦ ان يتراجع عن معدلاته للسنة الماضية، في حين يتوقع ان يتراجع مؤشر كلفة المعيشة الى مستوى ١٪ لان ميزانية هذه السنة لم تتضمن زيادات اضافية في الاسعار والرسوم».

واظهرت الارقام التي اعلنها هنري عزام ان تحسن اسعار النفط ادى الى ارتفاع الفائض التجاري السعودي الى ٢٣.٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٥ مقابل ٢٠.٥ مليار دولار سنة ١٩٩٤.

وادى ذلك الى تراجع العجز في الحساب الجاري الى خمسة مليارات دولار مقابل تسعة مليارات في سنة ١٩٩٤. واشار عزام الى ان ميزان المدفوعات سجل فائضاً بقيمة ملياري دولار سنة ١٩٩٥ مقابل ١.٥ مليار دولار في سنة ١٩٩٤.

وقال «ادى هذا الامر (الفائض في ميزان المدفوعات) الى تدعيم الاحتياطي الخارجي لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي بلغ ٩.٤ مليار دولار في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ مسجلاً اعلى مستوى له منذ سنة ١٩٩١ ومرتفعاً عن مستوى ٧.٤ مليار دولار الذي سجله في نهاية سنة ١٩٩٤».

■ تدرس «الشركة السعودية الموحدة للكهرباء» في المنطقة الشرقية «سكيكو» عروضاً تقدم بها عدد من المصارف السعودية والدولية لتمويل قرض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لانشاء محطة توليد جديدة.

وحددت «سكيكو» منتصف هذا الشهر لاتخاذ القرار النهائي. واشارت الشركة الى ان القرض سيستخدم في تمويل مشروع انشاء محطة توليد التي تخطط لانشائها في منطقة «غزلان». تقدر كلفة المحطة بنحو ٨ مليارات ريال وطاقة توليدها بنحو ٢٤٠٠ ميغاواط وتتنافس اربع شركات عالمية للفوز بعطاء تنفيذ محطة التوليد. وهي شركات «أسيا براون بوفيري» الاوروبية و«شركة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة اليابانية» و«شركة وستنغهاوس» و«شركة جنرال اليكتريك» الاميركيتين. وكانت الجمعية العامة السنوية للشركة قد طالبت في اجتماعها الاخير بالدمام على سرعة اتخاذ القرار النهائي بشأن تنفيذ المشروع وارجع المجلس ذلك الى الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في المنطقة الشرقية حيث تشير دراسات قامت بها الشركة أخيراً الى زيادة كبيرة في الاستهلاك مستقبلاً، فيما تفي الطاقة المتوفرة لدى الشركة حتى صيف ١٩٩٨.

ويتوقع ان يرتفع الطلب على الطاقة بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالوقت الراهن. ومن هذا المنطلق يعتقد مسؤولون انه من الضروري حسم سريع لعطاءات التنفيذ المقدمة من قبل الشركات، خاصة ان المدة الزمنية لتنفيذ مشروع توليد الطاقة يحتاج الى سنوات.

وسيتم تنفيذ المحطة الجديدة بجوار المحطة الحالية للشركة في منطقة غزلان والتي تقع بين منطقتي الجبيل ورأس تنورة وسيتم تسلم اول وحدة توليد للطاقة الكهربائية في سنتي ١٩٩٨ و١٩٩٩ فيما ستسلم باقي الوحدات بنهاية سنة ٢٠٠٠. وسيقوم هذا المشروع على تغطية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في المنطقة الشرقية وخصوصا الطلب الصناعي الذي يتزايد بشكل غير طبيعي. كما ان الشركة تولي اهتماماً بدعم الطلب الصناعي في المنطقة حيث تتميز المنطقة الشرقية بوجود كم هائل من الصناعات مثل «شركة ارامكو السعودية» التي تستهلك ضعف استهلاك دولة البحرين وكذلك مصانع مدينة الجبيل الصناعية والمدن الصناعية الثلاث في كل من «الدمام» و«الاحساء».

اليمن

تسعى الى اتفاق جديد مع الاتحاد الاوروبي لزيادة المساعدات

صنعاء تتكل على بروكسيل لتمويل خطط التنمية

● تأمل حكومة علي عبد الله صالح ان تجد العون والمدد من السياسات الجديدة التي يضعها الاتحاد الاوروبي حيال بلدان المتوسط ومن مجلس التعاون الخليجي اضافة الى ابرام اتفاق يضمن مساعدات وقروض اوروبية لتمويل خطة الانماء التي اعدتها.

وكان جاسم عبد الخالق الاغبري السفير اليمني لدى بروكسيل طالب في اجتماعه مع مانويل مارين، مفوض السياسة المتوسطية والتعاون مع دول الجنوب ، مراجعة الاتفاق بما يتناسب وحاجات التنمية في اليمن واتساع مصالح المؤسسات الاوروبية فيه.

ويتركز الحضور الاوروبي بشكل خاص في قطاع المحروقات ، وقطاع النفط والغاز الذي تعمل فيه ٢٥ مؤسسة اجنبية منها ١٤ مؤسسة اوروبية يتزايد حجم نشاطها مع تزايد اكتشاف حقول النفط.

ووقعت مؤسسة «توتال» الفرنسية اخيراً عقداً لاستغلال حقول الغاز بقيمة ٣.٥ مليار دولار.

وفي ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية فإن اليمن اقترح على الاتحاد الاوروبي التقدم نحو اتفاق جديد يأخذ في الاعتبار حاجات التنمية في اليمن من جهة وواقع المتغيرات الاقليمية في المنطقة من جهة اخرى.

ويتميز الاتفاق الذي ابرم سنة ١٩٨٤، في ظل انقسام اليمن الى دولتين، بضعف مردوده الاقتصادي حيث لم تتجاوز قيمته المالية ٤٢ مليون ايكو (٤٩.٧ مليون دولار) انفقت في مشاريع صغرى في الصيد البحري والزراعة.

وتمنى السفير اليمني في اجتماع مع مسؤولين اوروبيين رفع المساعدات الغذائية من ١٤ الف طن الى ١٠٠ الف لمواجهة حاجات العائلات التي تعيش تحت مستوى الفاقة.

ونقل السفير الاغبري عن المفوض مانويل مارين استعداد المفوضية للنظر في بحث امكانات وضع «اطار جديد» للعلاقات بين اليمن و«الاتحاد الاوروبي» الذي يواجه صعوبة فنية في تصنيف اليمن ضمن اطار اقليمي، اذ هي بعيدة عن المنطقة المتوسطية ولا تنتمي لعضوية «مجلس التعاون الخليجي» كما لا تنخرط في اتفاق لومي للتعاون بين الاتحاد وبلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي.

وفي انتظار تطور العلاقات الاقليمية فإن اليمن يتطلع الى اتفاق جديد يختلف عن اتفاقات الشراكة المبرمة مع البلدان العربية وتضعه ضمن خارطة علاقات «الاتحاد» مع دول الجوار الجنوبي، بحيث يمكنها الحصول على قروض ومساعدات اوروبية لتمويل مشاريع التنمية.

وذكر السفير جاسم ان المفوضية ستوفد فريقاً من الخبراء في غضون شهر اذار/ مارس الحالي يلبي اجتماع اللجنة المشتركة في شهر ايار/ مايو المقبل لبحث اطار جديد للتعاون يتناسب مع حاجات التنمية في بلاده خصوصاً بعد وضعها خطة الاصلاحات الاقتصادية والتي قرر مؤتمر الدول المانحة الذي انعقد اخيراً في لاهاي منحها مساعدات وقروض قدرت بنصف مليار دولار من اجمالي ٩٠٠ مليون يحتاجها اليمن لتمويل خطة التصحيح الاقتصادي.

وتشمل خطة التصحيح مشاريع تطوير البنيات التحتية في قطاعات الطرقات والصرف الصحي والتنمية الزراعية والتدريب المهني.

وتعد المساعدات الاوروبية الى اليمن زهيدة مقارنة مع حجم الهبات والقروض المخصصة ضمن اتفاقات التعاون والشراكة المبرمة مع بلدان الشرق الاوسط وبلغت الى حد السنة الماضية ٤٢ مليون ايكو، منها ٢٩.٥ مليون انفقت في تطوير شبكات الطاقة واصلاح بعض الطرقات ومشاريع سياحية و١٢.٥ مليون لتمويل برامج مركز البحوث الزراعية في وادي زرقان.

وقدم الاتحاد الاوروبي الى اليمن مساعدات غذائية (١٤ الف طن) تبيعها الجهات الحكومية المختصة في مقابل استخدام عوائدها في صندوق خاص لتمويل مشاريع اجتماعية اخرى.

ومطلب اليمن من الاتحاد هو رفع المعونات الغذائية الى مائة الف طن في السنة ودمج عنصر «المنظمات غير الحكومية» حتى تبلغ مستحقيها لأن بيعها في السوق يتم بالاسعار المتداولة ولا تصل العائلات التي تعيش تحت مستوى الفاقة، ويقدر عددها بثلاثة الاف عائلة.

عجمان

٦٧ دولة اشترت منتوجاتها سنة ١٩٩٥

الامارة جنت من صادراتها ٨٢٧ مليون درهم

● بيّنت احصائيات في امارة عجمان ان اجمالي قيمة صادرات المصانع الوطنية واعادة تصدير الشركات العاملة في الامارة الصغيرة بلغ سنة ١٩٩٥ نحو ٨٢٧ مليون درهم ، وذلك استناداً الى شهادات المنشأ التي تصدرها غرفة التجارة للمصانع والشركات المصدرة.

وقال محمد الحمراني، مدير عام غرفة تجارة وصناعة عجمان، ان الصادرات الوطنية شكلت ٤٤ في المائة من اجمالي تجارة التصدير واعادة التصدير بواقع ٣٦٩.٤ مليون درهم خلال النسبة الباقية لاعادة التصدير التي بلغ اجماليها ٤٥٨.٢ مليون درهم.

واعتبر الحمراني ان تنوع المنتوجات الصناعية في عجمان، التي تعتبر ثالث اكبر قاعدة صناعية في الامارات العربية المتحدة ، اتاح للمصنعين في الامارة تعزيز عملياتهم التسويقية الى الخارج خصوصاً وان المنتوجات الوطنية في عجمان باتت تحظى بجودة ونوعية متطورة.

واشار الى ان الصادرات اتجهت سنة ١٩٩٥ الى ٦٤ دولة اقليمية وعالمية، مما يعكس القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في الاسواق العالمية بعدما اثبتت مكانتها في الاسواق المحلية والخليجية.

واضاف الحمراني ان بلجيكا تصدرت سنة ١٩٩٥ قائمة الاسواق العالمية التي اتجهت اليها الصادرات الوطنية للمصانع، اذ استحوذت على نسبة ٢٧ في المائة من اجمالي الصادرات بواقع ١٠١.٥ مليون درهم، فيما جاءت الولايات المتحدة في المركز الثاني بين الدول المستوردة لمنتوجات وطنية من عجمان مستحوذة على نسبة ١٤.٢ في المائة من اجمالي الصادرات بواقع ٥٢.٤ مليون درهم.

وحلت فرنسا في المركز الثالث بين الدول العالمية التي استوردت منتوجات وطنية من الامارة بما يعادل ١٢.٢ في المائة من الصادرات بواقع ٤٥.٣ مليون درهم ، تلتها بريطانيا في المركز الرابع بنسبة ٩.٢ في المائة حيث استوردت منتوجات قيمتها ٣٤ مليون درهم ثم المانيا بنسبة ٦.٢ في المائة وبقيمة ٢٣.٣ مليون درهم.

وبلغت قيمة صادرات المصانع العاملة في عجمان الى هولندا سنة ١٩٩٥ ما يزيد على ٢١.١ مليون درهم ، فيما بلغت الى المملكة العربية السعودية ١٠.٣ مليون درهم ، اما اليابان فقد استوردت منتوجات وطنية بقيمة ٩.٩ مليون درهم ، في مقابل ٩.٥ مليون درهم قيمة واردات الكويت و٨.٩ مليون درهم قيمة واردات تركيا.

دراسة

في دراسة انجزها «اتحاد المصارف العربية»

هجرة رؤوس الاموال من ديار العرب مستمرة

● قرأنا في دراسة انجزها «اتحاد المصارف العربية» عن «واقع وافاق اسواق المال العربية» ان هجرة رؤوس الاموال في المنطقة العربية الى الخارج تفوق ما هي عليه في المناطق الاخرى النامية.

واشارت الى ان اسوق المال العربية لاتزال ضيقة المجال ومغلقة امام المستثمرين الاجانب.

واوضحت الدراسة ان اجمالي رؤوس اموال الشركات المدرجة في اسواق اوراق المال العربية لا يتجاوز ٥٠ مليار دولار. واعتبرت ان هذا الرقم ضئيل اذا ما قورن باجمالي الاصول الاجنبية المملوكة للقطاع الخاص العربي التي بلغت ثروتها مطلع التسعينات ووصلت الى ٦٧٠ مليار دولار، منها ٤٢ في المائة ودائع لدى المصارف الاجنبية.

واشارت الدراسة الى ان المساهمات الاجنبية في السندات الحكومية العربية تكاد لا تذكر باستثناء بعض الاصدارات الكويتية القديمة ، وفي المقابل تضم المنطقة العربية مؤسسات تعد من اكبر المؤسسات المالية استثماراً في السندات الدولية.

واعتبرت الدراسة ان اسواق المال العربية حديثة في حد ذاتها، وحتى دور اقدم البورصات العربية التي يعود تاريخ انشائها الى فترة ما قبل الاستقلال (تونس ومصر والمغرب) لم يبرز الى حيز الوجود.

وذكرت الدراسة ان عدد الشركات المساهمة المدرجة في اسواق المال العربية القائمة بلغ ١١ الف شركة وان اجمالي رؤوس اموالها بلغ ٥٠ مليار دولار، بما في ذلك ١٠ مليارات دولار رؤوس اموال الشركات الكويتية قبل فترة اقفال السوق في أب/ اغسطس سنة ١٩٩٠.

وبالمقارنة مع الناتج الاجمالي المحلي تعد اسواق اوراق المال العربية صغيرة جداً اذ لا تزيد حقوق المساهمين في الشركات المدرجة في اسواق الاوراق المالية على ١٣ في المائة من اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٩٣، بينما تصل في المتوسط الى ٣٠ في المائة في الدول النامية و٦٠ في المائة في الدول الصناعية.

وقرأنا في الدراسة ايضاً ان هذه الارقام تخفي تفاوتاً كبيراً بين الاوضاع الخاصة بكل دولة، اذ بلغت نسبة حقوق المساهمين الى الناتج المحلي الاجمالي ٨٧ في المائة في الاردن و٤٦ في المائة في الكويت قبل الغزو العراقي ، بينما لا تزيد على ٧.٦ في المائة في مصر والمغرب على التوالي.

ولجهة القيم المطلقة تحتل السعودية المرتبة الاولى بقيمة اجمالية لحقوق المساهمين في سوق الاسهم تجاوزت ١٧ مليار دولار و٧٨ شركة مدرجة سنة ١٩٩٣ تليها السوق غير الاسمية لدولة الامارات العربية المتحدة التي تجاوزت ٨ مليارات دولار و٢٢ شركة مساهمة اي ما يعادل ٣٢٠ مليون دولار في المتوسط لرأس مال الشركة الواحدة . في المقابل بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق المصرية ٦٥٦ شركة سنة ١٩٩٣ بقيمة اجمالية لحقوق المساهمين تناهز ٢.٦ مليار دولار اي ما يزيد على اربعة ملايين دولار للشركة الواحدة.

وجاء في الدراسة ان تطور اسواق رأس المال العربية امر لا ندعي انه تقدم حتى الآن، اذ على الرغم من انخال عدد من الدول العربية اصلاحات جذرية مهمة في المجال المالي لايزال معظم اسواق رأس المال العربية يعاني من عدم تبلور فلسفة اقتصادية واضحة تؤمن بدور القطاع الخاص في التنمية.

العائلة الحاكمة السعودية تواجه الازمات باعطاء التنازلات لرجال الدين

الملك فهد غض الطرف عن فرض الامراء خوات على التجار والمعارضة

الصحافي الاميركي المعروف ميلتون فيورست، زار المملكة العربية السعودية اخيراً، وكتب عنها تحقيقاً تنشره «الميزان» نقلاً عن مجلة «شؤون خارجية» الاميركية. وقد كتب فيورست تحقيقه هذا بعنوان: «العاصفة والحصن». وهو من المهتمين بالشؤون العربية عموماً والخليجية خصوصاً، وقد غطى تغطية ملية في الثمانينات الحرب العراقية - الايرانية، وقام باكثر من زيارة الى العراق، كتب انطباعاته عنه في مجلة «نيويوركر» الواسعة الانتشار. وقد استطاع اثناء وجوده في بغداد سنة ١٩٨٧ زيارة بقايا الطائفة اليهودية العراقية فتحدث الى افرادها ونقل عنها رأياً ايجابياً حول الرئيس العراقي صدام حسين، وكشف ان عالماً كيميائياً يهودياً من اهل البصرة اوفدته الحكومة العراقية الى الصين لإجراء عقود مع المؤسسات الصينية لحساب العراق. كما زار فيورست الكنيس اليهودي في بغداد وقال انه سمع يهود العراق يفتتحون صلواتهم بالدعاء للرئيس العراقي.

وفيورست هو مؤلف كتاب معروف عن العالم العربي بعنوان: «قصور على الرمال: العرب يبحثون عن العالم العصري». وقد بدأ تحقيقه عن السعودية ببحث عن الانشقاق في الجزيرة العربية. وهذا ما جاء فيه

● العائلة السعودية المالكة مقتنعة بانها تحكم بلداً مباركاً بشكل خاص. وهي تشعر بانها شكلت انصهاراً للسلطة السياسية والدينية هو شيء مثالي لمجتمع اسلامي، وهي مندهشة لأن الدول العربية الاخرى لا تقلد نظامها هذا. إنها مصممة على ان لا يكون لها جيش كسوريا والعراق يمكن ان يستولي على الدولة. وهي ترى في البرلمانات الفوضوية القائمة في الكويت ومصر تحذيراً ضد اغراءات الديموقراطية. ومع ان الملك فهد قد اصيب بجلطة في مطلع شهر كانون الاول/ ديسمبر الماضي، فان عائلة آل سعود تصر على انه لن تكون هناك ازمة خلافة.

ويبدو آل سعود فخورين بقيادتهم التي يقولون انها استحقت امتيازها في سنة ١٩٩١ عندما وقف جيش صدام حسين على الحدود فتحلّق الشعب السعودي حول قيادته.

لكن اخبية العائلة المالكة السعودية اخذ التبرم والضيق بالتزايد بصورة مطردة منذ حرب الخليج الثانية التي انتهت قبل خمس سنوات. تلك الحرب لم تكن مقبولة شعبياً في المملكة العربية السعودية، ولم تستتر المشاعر الوطنية، وما كان لها من تأييد انما كان باعتبارها شراً لا بد منه. وقبل نشوب القتال وبعده شكك كثيرون بقرار الحكومة استدعاء «جيش من الكفرة» للدفاع عن البلاد ضد عدوانية الاشقاء العرب. وقد تساءلوا: اين ذهبت المليارات التي انفقت في العقد السابق على الدفاع الوطني؟

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، دمرت سيارة مفخخة مبنى في الرياض كان يضم عسكريين اميركيين يدربون القوات السعودية المسلحة. وقد قتل في الانفجار خمسة اميركيين واصيب ستون آخرون بجروح ولقي اجنبي آخر على الاقل حتفه. وقد مضت اسابيع منذ الحادث ولم تصدر الحكومة تقريراً حوله. كان اعلانها الوحيد الذي استقبل بالشك نفيها مسؤولية عناصر داخلية، مرجحة ان يكون الفاعلون من العراق او ايران. وكان من الاصعب انكار دلائل اخرى على التبرم المحلي. ففي خريف سنة ١٩٩٤ اعتقلت السلطات السعودية صفر الحولي وهو رجل دين ينتقد العائلة الحاكمة ويدرس في «الجامعة الاسلامية» في مكة. وبعد ايام قليلة اعتقل الشيخ سلمان العودة لشجبه العائلة المالكة من على منبر مسجده في «بريدة». ومع ان الصحافة السعودية عتمت على اعتقال الشيخ العودة من قبل قوات منع التظاهر وسط احتجاج المئات من مؤيديه، فإن حادث الاعتقال صور سراً بالفيديو ونشر في طول البلاد وعرضها.

وفي ذلك الاسبوع بلغ عدد المنشقين الذين احتجزوا سراً في عملية شملت البلاد كلها حوالى الف شخص. اما التقارير والانباء حول تلك الاعتقالات في الصحافة العالمية، فقد نفيت رسمياً على انها: «اكاذيب ومعلومات مضللة»! لكن الحكومة عادت واعترفت في النهاية بالقبض على ١٥٠ رجلاً بتهمة بث الشقاق. وقالت الحكومة السعودية ان معظم هؤلاء قد اطلق سراحه بعد إعترافه بخطأه وان الذين بقوا قيد الاحتجاز عددهم ٢٧ شخصاً من بينهم العودة والحولي. ومضت الحكومة تحذر بعواقب وخيمة اذا ما كرر المنشقون فعلتهم منذرة بتدابير صارمة ضد كل من تسول له نفسه ارتكاب ما يشوه ايمان البلاد وامنها الداخلي.

القلق والتبرم

ويتفق معظم السعوديين على ان الاضطرابات بدأت عندما استقدمت الحكومة قوات اميركية واجنبية لخوض حرب الخليج. فقد شعروا ان العائلة المالكة قد اخلفت باحد المقومات الاساسية للدولة، حيث تعهدت قبائل عديدة في البلاد بالولاء للعائلة السعودية لقاء الحماية. وهذا التفاهم الذي يضرب جذوره في التقاليد الصحراوية أعطى الجزيرة العربية قرنين ونصف القرن تقريباً من الاستقرار النسبي. ويكمن في صلب الاوتوقراطية السعودية. لكن اثناء حرب الخليج وبعدها راح السعوديون ينظرون نظرة نقدية الى نظامهم. وعلى الرغم من الانتصار النهائي تركت الحرب ظلالاً على الشرعية السياسية للعائلة السعودية. وقد قال لي احد المثقفين السعوديين في منزله الصيف الماضي:

«إن السعوديين ليسوا معتادين ان يكونوا في خطر. ومع ان الرياض تلقت عدداً من صواريخ «سكود» فإننا لم نحب ذلك».

وشأن معظم السعوديين الذين قابلتهم قبل أن يحدثني اذا ما وعدت بعدم الافصاح عن هويته. وهكذا مضى يقول:

«طبعاً هذه الامور لم تبحث في العلن فالصحف كعادتها دائماً كانت مطيعة ولاذنة بالصمت... لكننا كنا نتفجر غضباً لعدم قدرتنا على الدفاع عن انفسنا، وحتى الآن نجد انفسنا محاطين بجيران لا يحبوننا مثل ايران والعراق والسودان واليمن ونتصور ماذا بعد. ويبدو ان الغرب يعتقد ان تأثير الحرب كان ثقافياً واننا كنا متضايقين لرؤية نساء يقدن سيارات الجيب بقمصان قصيرة الاكمام، لكن الحقيقة هي شعورنا بأن العائلة المالكة قد خذلتنا».

وفي شهر ايار/ مايو ١٩٩١ اي بعدشهرين فقط على انتهاء الحرب، تقدم ٤٠٠ مثقف اسلامي، بينهم العودة والحولي بكتاب الى الملك فهد يدعون فيه الى مجموعة من الاصلاحات الحكومية. ومع ان هذا المطلب كان متواضعاً فقد كان أجرأ تحد لسلطة العائلة المالكة منذ ان اقتحم المتطرفون الاسلاميون الحرم المكي الشريف سنة ١٩٧٩.

والواقع ان الحكومة دمجت موقعي كتاب ١٩٩١ مع متطرفي ١٩٧٩. والواقع ايضاً ان مطالب وتظلمات الفريقين كانت متشابهة الى حد ما من حيث انهما كلاهما دعيا لوضع حد للفساد المتفشي في العائلة المالكة، ولمظاهر تقليد عادات الغرب.

لكن الحولي والعودة، ذهبا الى ابعد من ذلك بالتشديد على مطالب سياسية صرف، مثل محاسبة المسؤولين عن الشأن العام، والمساواة امام القانون وسلطة قضائية مستقلة ومشاركة شعبية في صنع القرار (من غير ان يكون ذلك بالضرورة باسم الديموقراطية). كان هدفهم باختصار الحد من السلطة المطلقة للعائلة المالكة.

وفي الاشهر التي تلت، راحت الحكومة تتلمس طريقها مرتبكة من غير اتخاذ اي عقوبات بحق المنشقين. اما كبار رجال الدين فقد قاموا بواجب شجب تلك المطالب بحجة قلة الاحترام للملك، لكن لهجتهم كان فيها ازدواج. فالمشكلة التي تواجه السلطات العليا السياسية والدينية ان بين المنشقين رجال دين مرموقين اشتهروا ليس بالفكر النير والنزاهة فقط إنما بالتقوى والورع أيضاً. هؤلاء الرجال الذين يشكلون الجيل المقبل من القادة الدينيين لا يمكن تجاهلهم بسهولة. ولما لمس المنشقون الحيرة والتردد لدى السلطات المعنية راحوا يصدرون المزيد من البيانات ويجمعون المزيد من التواقيع.

ففي بيان من ٤٥ صفحة اصدروه في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢ هاجم الموقعون هجوماً جريئاً كبار رجال الدين لتبنيهم سياسات الملك المحلية والدولية.

وفي غضون ذلك جرى تنظيم احتجاج ثان لكن من خارج المؤسسة الدينية هذه المرة. وغير دقيق وصف هذا الاحتجاج بانه علماني لأن كل ما هو سياسي في المملكة العربية السعودية يتضمن عنصراً اسلامياً. او كما ذكرني احد الاساتذة السعوديين بان مواطنيه لا يستجيبون الى جان - جاك روسو او توماس جيفرسون بل الى النبي والصحابة. فالاحتجاجات القليلة التي جرت على الطراز الغربي لم تلق دعماً شعبياً.

كان منظم الاحتجاج الجديد محمد المسعري وهومسلم متدين في حوالى الخمسين من عمره يحمل شهادة دكتوراه في الفيزياء النظري من الولايات المتحدة. كان المسعري عضواً في الهيئة التدريسية لجامعة الملك سعود» في الرياض وله انتقادات متفرقة وقليلة للحكومة، لكن حرب الخليج حوّلته الى منشق بكل جوارحه، وقد تعاون عديدون من اتباعه مع العودة والحولي لكنهم في غالبيتهم كانوا من رجال الاعمال والاساتذة والقضاة والمهنيين الآخرين لا من رجال الدين.

في يوم ٣ ايار/ مايو ١٩٩٣ أعلن المسعري في الرياض عن تشكيل «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» وصفها بانها هيئة همها الدفاع عن حقوق الانسان والمطالبة بالاصلاح السياسي في اطار الشريعة الاسلامية.

هذا الإعلان استفز تباطؤ الحكومة فاعتقلت المسعري بعد ايام. وفي الاشهر التالية تبعه الى السجن عشرات من المؤيدين عديد منهم من اقاربه، وقد حوكم المسعري وحكم عليه بتهمة الانحراف وبقي مسجوناً حتى مطلع سنة ١٩٩٤. وبعد اشهر قليلة استطاع ان يتسلل الى اليمن عبر الحدود ليظهر لاحقاً في لندن حيث اقام مكتباً للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. ومنذ ذلك الحين قام مع عدد من معاونيه باستثارة العائلة السعودية المالكة عن طريق إرسال معلومات وانتقادات بالهاتف والفاكس والاشرطة الصوتية الى الصحافة العالمية والى مجموعات المثقفين داخل المملكة العربية السعودية.

وفي الوقت الحاضر، فان العلاقة بين لجنة المسعري وجماعات العودة والحولي ليست واضحة، وكذلك التطابق العقائدي بين الفريقين. فالفريقان كلاهما حسب التقليد السعودي يعلنان مطالبهما باسم السنّة الاسلامية ذلك ان أياً منهما لا يبشر بقيم ليبرالية مثل الديموقراطية الشعبية او حرية التعبير غير المحدودة او المساواة للنساء او الحرية الدينية (ولكونهما من السنة يبقى الفريقان كلاهما على مسافة من الشيعة السعوديين وهم اقلية واسعة في البلاد لكنها لا حول لها ولا قوة).

والفريقان كلاهما لهما آراء مخففة ضد الغرب، لكنها ليست مخففة ضد اسرائيل. وكلاهما يتحدث عن الاصلاح اكثر مما يتحدث عن الثورة. ويبدو أنه ليست لأي منهما خطط للتحرك ابعد من الاحتجاج السلمي. يعترف مؤيدو الفريقين انه ليست للمنشقين في الوقت الحاضر حركة شعبية تدعمهم. فدعوات المسعري الى الاعتصام الاحتجاجي في الجوامع ايام الجمعة لم تلق أي استجابة. فالتنظيم السياسي ممنوع بموجب القانون السعودي (حتى روابط اولياء الطلاب والمعلمين ممنوعة). والسعوديون الذين التقيتهم بمن فيهم اشد المنتقدين للحكومة اقروا بشيء من الحرج انهم لا قبلَ لهم بمجابهة الحكام، ومع ذلك فقد ابلغني احدهم ان المنشقين يمثلون «مسلكية آخذة بالانتشار».

اما بالنسبة الى الاهداف النهائية فان لجنة المسعري تبدو اكثر اهتماماً بالسياسات التقليدية، بينما مبدأ العودة والحولي أقرب الى التوجيه الديني، بل يقف في الواقع على منطلق يشبه «الخمينية»، وحتى الآن فإن الفريقين يعملان في اطار تحالف ضمني. وفي حين يقبع العودة والحولي في السجن يقوم المسعري من لندن بإرسال رسائل الفاكس التي تمجد «الشهداء» في الوطن الذين يواجهون بشجاعة أعمال القمع على يد آل سعود».

وبعض السعوديين يصنف هذه الاحتجاجات على انها ظاهرة جيلية أي ان المنشقين هم في غالبيتهم بين الثلاثين والاربعين من العمر، بينما النخب السياسية والدينية الحاكمة هم في السبعين والثمانين. وقليلون في البلاد هم الذين يرفضون القول بأن تغيير الحرس القديم آزف موعده وزاد.

لكن دعوى المنشقين ليست بأي حال محصورة بالشبان اليافعين فخلال الشهر الذي قضيته في المملكة العربية السعودية، كان الحديث عن العودة والحولي والمسعري، في كل بيت او مكتب زرته. ومما لا شك فيه ان السعوديين استهوتهم جرأة المنشقين، ذلك ان تقاليد البلاد ليست فقط قمعية سياسياً لكنها ايضاً تفرض إلتزاماً صارماً على السلوك الاجتماعي من حيث تحديد ما يمكن ان يقرأه الناس او الملابس التي يرتدونها. فلم يسبق ان تحدى احد الانماط الاجتماعية، لكن حرب الخليج مزقت حجاب الصمت، ودعوات الإصلاح الآن - أياً كان هذا الاصلاح - تثير نوعاً من النشوة.

وما يذهل العائلة الحاكمة، الدعوى الاسلامية للمنشقين. ذلك ان شرعية آل سعود قائمة على رفع لواء نهج خاص في الاسلام وعلى الالتزام بمقتضياته، وهم أبداً لا يطلقون عبارة «الاصوليين» على اعدائهم لأنهم يحتفظون بتلك العبارة لأنفسهم. اما تكتيكهم فيقوم على شجب المنشقين باعتبارهم منشقين متطرفين يحطون من قدر الايمان الديني ويجرونه الى نهايات خالية من الورع. غير انهم لا يستطيعون اخفاء المهم لأن المنشقين وضعوهم في وضع دفاعي في لعبتهم الخاصة.

المملكة ورجال الدين

اقيمت الدولة السعودية الحديثة على انقاض النظام الذي اقامه النبي محمد منذ ١٤٠٠ سنة، وبعد قرون من موت النبي، ابتعدت الجزيرة العربية عن الحيوية التي ادخلها على مبدأ التوحيد وانتقل مركز الثقل في العالم الاسلامي الى مكان آخر. وشأن النبي قام داعية هو محمد بن عبد الوهاب اقلقته الاوضاع السائدة في الجزيرة العربية. ولد محمد بن عبد الوهاب في واحة جنوبية سنة ١٧٠٣ ودرس في المدينة المنورة ثم في العراق وايران وعاد الى بلاده عازماً على القيام بحركة إحياء. هدفها اعادة الاسلام كما كان ايام النبي. وكان ذلك بالنسبة اليه لا يعني فقط الممارسة الدينية النشطة فقط بل التقشف في السلوك الاجتماعي. هذه الآراء في النقاوة الدينية لم تجلب له اتباع كثيرين فعزم على ايجاد زعيم قبلي يساعده على نشر قضيته المقدسة.

وفي سنة ١٧٤٤ اقنع بن عبد الوهاب محمد بن سعود، وهو زعيم قبلي يحكم قرية صغيرة، بان الإحياء الاسلامي يمكن ان تكون طريقه الى تلبية طموحاته في اكتساب الارض والسلطة.

واقسم الرجلان يمين الولاء، وانطلق ابن سعود في حرب مقدسة ضد «الكفار» في الجزيرة العربية. وبعد حملات عسكرية عديدة نجح هذا الزعيم وسلالته في توحيد الجزيرة ولم يمض ذلك القرن حتى حولوا مزارات المرتدين الى خرائب. ان التحالف بين العائلتين مازال الى اليوم عصب الدولة. فآل سعود يطبقون السنة الاسلامية بينما يقدم لهم المتحدرون من ابن عبد الوهاب الشرعية الدينية. وهذه المملكة التي اقاموها في الجزيرة العربية اسقطت مرتين على يد العثمانيين وانتزع منها البريطانيون بعض اجزائها، ومع ذلك بقي التحالف السعودي الوهابي صامداً، اذ بعد كل سقوط كانت الدولة تلملم نفسها وتستقطب الدعم الشعبي لتعيد بناء مؤسساتها من غير ان تتخلى مطلقاً عن المزيج الفريد من السلطة الدينية والزمنية. فالهرمية الموازية التي حكمت الجزيرة العربية منذ ٢٥٠ سنة مازالت تحكمها اليوم.

من الناحية النظرية تعتبر «الملكية» السلطة التنفيذية و«العلماء»، اي تنظيم رجال الدين، المرشد الاخلاقي. لكن في الممارسة العملية تظهر احياناً منافسة بين الفريقين إذ ان كلا منها يحاول باستمرار جذب الامور باتجاهه. ومع ذلك فانهما كلاهما يفهمان اعتمادهما على بعضهما البعض. فالمنشقون يطالبون بالاصلاح لكن التجربة التاريخية تشير الى ان النظام السعودي صمد كل هذه الفترة لانه لم يغير اطلاقاً تركيبته الاساسية.

وزير العدل عبد الله بن محمد ال الشيخ، هو مثال على عمل النظام. فهو من سلالة ابن عبد الوهاب ودخل في المؤسسة الدينية من خلال الروابط العائلية. تلقى تعليمه في «جامعة الامام محمد بن سعود» في الرياض المعروفة باسم «جامعة الامام»، حيث يتلقى معظم رجال الدين تدريبهم. فنال شهادة دكتوراه في الشريعة الاسلامية واصبح استاذاً في الجامعة ثم عميداً. وهو الآن في السادسة والاربعين من عمره، ويرأس النظام القانوني للبلاد القائم على الشريعة الاسلامية وهي الاساس القانوني الوحيد في البلاد. انه يتحدث بصوت هادىء، لكنه ينم عن ثقة كبيرة. فقد قال في محادثاتي معه في وزارته:

«ان الشريعة الاسلامية تتطلب وجود الدولة. فجدي الاول كان بامكانه ان يذهب الى المسجد ويستولي على السلطة السياسية والدينية، لكنه كان يعرف حدوده، فاضفى على محمد بن سعود الحكمة التي تلزمه ليصبح خليفة للنبي محمد، مهمته الشخصية كانت مرشد الحاكم لكن حتى في الشؤون الدينية الدولة هي السلطة النهائية».

وعندما سألت الوزير الشيخ، ما هو جواب الاسلام عن الفساد الذي سمعت عنه كثيراً في المملكة العربية السعودية كان جوابه جاهزاً، فلم يتجنبه، قال:

«انه ممنوع في الاسلام رفع اليد ضد الحاكم فاذا اخطأ، او حتى ارتكب خطيئة كبرى مثل الفساد بما في ذلك الزنى او السرقة والشراب، فان اطاحته ممنوعة. واذا اجبر الحاكم الآخرين على انتهاك الاسلام يجوز لك ان ترفض اتباعه لكن لا تستطيع ان تذهب ابعد من ذلك. ان قلب الحاكم ليس مسموحاً لانه عندما تصبح الناس بلا حاكم فالنتيجة هي الفتنة وهي أدهى من الحكم الفاسد. ان طاعة الحاكمين هي جزء من ممارسة المسلم».

لقد حدثت اكثر التوترات خطورة بين المؤسستين السياسية والدينية في المملكة بفعل تسلل الافكار الغربية، وخصوصاً تحت ستار التكنولوجيا. فالعائلة الحاكمة كانت باستمرار تتنازل عن السلطة لرجال الدين لقاء قبولهم بالتحديث ومن اجل ادخال محطات الراديو الى المملكة العربية السعودية وعد الملك باذاعة القرآن الذي يسيطر الآن على موجات الاثير. ولنيل الموافقة على تعليم البنات تنازل عن ادارة المدارس الى العلماء. وعندما برزت ثورة الخميني لتجعل من ايران دولة اسلامية اكثر من المملكة العربية السعودية انحنى الملك لمطالب رجال الدين باغلاق دور السينما ومنع الموسيقى والمسلسلات الدرامية من التلفزيون. وأخيراً اضطر الى اعتقال سبعين امرأة تظاهروا لتثبيت حقهم في قيادة السيارات، لقاء موافقة رجال الدين على نزول القوات الغربية في الاراضي السعودية.

ويقول رئيس تحرير جريدة اعلامية: «قد يكون الملك بالمقاييس السعودية مستنيراً جداً، ومن حيث التغيير الاجتماعي سباقاً لشعبه، ولدينا طبقة وسطى مستنيرة ومتعلمة في الغرب ميالة الى الاصلاح، والمتنعمون الى هذه الطبقة يسلكون سلوكاً غير اسلامي عندما يذهبون الى لندن او القاهرة او حتى وراء جدران منازلهم. انهم يرغبون في انهاء ازدواجية النفاق. إلا ان الاجماع الوطني يبقى وهابياً جداً. فالنساء اللواتي تظاهرنا من اجل حقهن في قيادة السيارات لم يلقين دعماً شعبياً بل جرى التهليل للملك لمعاقبتهن. ان رجال الدين ليسوا العائق الوحيد وفهد لا يستطيع ان يكون اكثر تحرراً من الجماهير».

لكن مثقفاً متعلماً في الغرب له رأي مختلف في سلطة رجال الدين والوضع الاجتماعي، اذ يقول:

«في السنوات الاخيرة انطلقت في هذه البلاد تجارب جديدة في التكنولوجيا وفي مجالات مثل العمل المصرفي والادارة، لكن القضايا الاجتماعية القديمة ظلت على حالها ولم تمس.

في الداخل والخارج وضعت النظام في موقف دفاعي

فالمجتمع الاسلامي لم يجد حلولاً لثلاث مسائل هي: اوضاع المرأة، وهدف التعليم، ومقدار حرية الاختلاف التي يجب ان تمنح للشعب ولوسائل الاعلام. وفي غضون ذلك يسير الالتزام بما هو قائم الى الأسوأ. مما لا شك فيه ان رجال الدين عندنا لا يقلون قوة عن هرمية رجال الدين الكاثوليك، وجامعة الامام هي لدينا بمثابة الفاتيكان انها تخرج عدداً كبيراً من حملة الدكتوراه في الاسلاميات ليحتلوا وظائف كبرى في الحكومة، وكثيرون من هؤلاء يعملون في التعليم ويطبقون توجيهات وارشادات العلماء. هؤلاء يغسلون عقول تلاميذنا. وقبل عدة عقود كان معظم السعوديين اميين لكنهم الآن يتخرجون من المعاهد والجامعات بالآلاف كل سنة. وكثيرون منهم يعودون الى المدارس معلمين . وخصوصاً النساء . لتعذر مجالات عمل اخرى، فيطبقون الافكار الدينية. وقبل تطوير التعليم العالي هنا، كان معظم تلاميذنا يتوجه الى الخارج فيعودون بافكار عصرية، اما الآن فلدينا سبع جامعات وطلابنا يبقون في البلاد ويصبحون ذوي توجه داخلي. ومن المفارقات هنا، انه عندما تأسست المدارس في هذه البلاد اعتبرت اداة للتحرر. كأن رد العائلة المالكة على كل ازمة تنشأ منح المزيد من الامتيازات الى رجال الدين، فهي تظن انها بذلك تحتويهم لكنهم يأخذون ويطلبون المزيد. وهم لا يحملون إلينا قيماً روحية ارفع بل المزيد من الطقوس التي تترجم ذاتها بالمزيد من الالتزام العقائدي والاجتماعي. ومازلنا نحتفظ بالمطوعين. اي الشرطة الدينية . الذين يتجولون في الشوارع والاسواق للتأكد من أن الناس تؤدي مراسم الصلاة. والنتيجة المزيد من اللحى على وجوه الرجال والمزيد من الحجب على اوجه النساء. لكننا لسنا

الامير سلمان: نعم... هناك تململ في المملكة

افضل اسلاماً لأنك عندما تقولب الدين في الطقوس انما تهمش الايمان. اننا لست متأكداً ما اذا كان العودة والحولي على كل ثوريتهما يشدان عن هذا النمط انهما يأتيان من اتجاه يحرم على النساء قيادة السيارات ويعتبر «الشيعة» غير مسلمين. انهما يطالبان بالمحاسبة السياسية لكنهما في الوقت ذاته يدعوان الى المزيد من القيود على الحريات الشعبية. اما بالنسبة الى المسعري ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، فانهم على ما يبدو مازالوا يطورون افكارهم. أظن انهم يمثلون نظرة تقدمية للاسلام لكنهم مثل المناظر الافتتاحية في فيلم سينمائي لا نعرف حبكته النهائية بعد. أملنا أن يكون الجيل الجديد في العائلة المالكة مختلفاً. افرادها مازالوا يذهبون الى الخارج لتلقي العلم ويقال انهم مدركون ان البلاد ملجومة. لكنه سيمضي وقت طويل قبل ان يفسح العجائز الذين يحكموننا في المجال امام الجيل المقبل».

عبر لم تؤخذ في الاعتبار

إن اخفاق العائلة الحاكمة في التعلم من دروس الحرب مالياً وعسكرياً وسياسياً ترك خيبة امل لدى كثيرين من السعوديين.

ولأن الحكومة لا تكشف من المعلومات إلا ما تريد فان احداً من الخارج لا يستطيع ان يدعي ان لديه صورة واضحة عن مالية الدولة. لكن التقدير المعقول هو ان الحرب كلفت السعودية ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار. هذا في اعقاب دفع ما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار اسهاماً في نفقات الحرب العراقية ضد ايران في الثمانينات وربما تكون الدولة قد انفقت ٥٠ مليار دولار اخرى في اعادة تجهيز قواتها بعد حرب الخليج ولكي تدفع الحكومة السعودية هذه الفواتير الهائلة استنزفت احتياطيها.

ومع انها تعاني من ضائقة مؤقتة فان المملكة العربية السعودية ليست فقيرة وتشير اسعار ومبيعات النفط الى ان الاحتياطي بدأ يتعزز من جديد منذ السنة الماضية، وما زالت الدولة تمتنع عن فرض ضرائب على الدخل وعلى الارباح. لكن كثيرين من السعوديين ممتعضون من العائلة المالكة التي تواجه نفقات إستثنائية لكنها لا تظهر اي بوادر تنم عن تغيير في عاداتها التبذيرية.

ويقال ان الملك فهد خلافاً لاسلافه لا يفرض أية حدود على ا نفاق افراد العائلة ومازالت تقدم جعالات كبيرة كل شهر لحوالي ٥٠٠٠ أمير ولمثل هذا العدد من الاميرات من غير اداء اي عمل. ومازال آل سعود يشيدون القصور الفارهة ويتقاضون عمولات ضخمة على العقود الاجنبية ولا يدفعون شيئاً لقاء المنافع العامة او تذاكر الطائرات او غير ذلك من الخدمات الحكومية ويقال ان الملك لأول مرة يتغاضى عن تحرش الامراء لغرض فرض خوات على رجال الاعمال على طريقة المافيا. وهذه الممارسات بدأت تفقد هذه الطبقة صبرها وقد كانت دائماً موالية للوضع القائم.

كذلك، لم تؤد الحرب الى مراجعة في سياسة الامن القومي ومع ان المملكة تستثمر استثمارات هائلة في الدفاع الجوي، إلا انها لا تنفق سوى النذر اليسير على القوات البرية.

ويبدو ان اكثر الاسئلة التي سألتها للمسؤولين السعوديين احراجاً هو سؤالي لهم لماذا لا تستطيع السعودية بناء قوة دفاعية تضاهي القوة الاسرائيلية مع ان المملكة اكثر سكاناً من اسرائيل واغنى منها. ويعترف المسؤولون بأن العائلة المالكة ليست في وارد بناء جيش قوي (تنقسم القوات البرية تاريخياً الى جسمين ينافس الواحد منهما الآخر بدل منافسة الملكية).

وتقول مصادر البنتاغون الاميركي في وصف الاستراتيجية الدفاعية للمملكة السعودية بأنها تقوم على اعداد البنية التحتية اللازمة لقوة اجنبية صديقة فيما يقتصر دورها على تأخير المعتدي، وهذا نسخة طبق الاصل عن الدور السعودي في «عملية عاصفة الصحراء».

وقال لي وزير الخارجية الامير سعود الفيصل ابن شقيق الملك:

«ان الانتقال من حالة الندرة قبل عقود قليلة جعلنا نعطي الافضلية لرغد العيش لا لقوة الدفاع. إن بناء جيش مقاتل لا يمكن ان يكون في رأس اولوياتنا والمقارنة مع اسرائيل غير منصفة وانجازنا في حرب الخليج هو الحفاظ على تماسكنا مع وجود مئات الآلاف من القوات الاجنبية على اراضينا. اننا نعرف ان على كل بلد ان يكون قادراً على الدفاع عن نفسه. لكن الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي اعتمد لعقود عديدة على الامن الجماعي وقد طبقنا هذا المبدأ إزاء صدام حسين لمنفعتنا ومنفعة حلفائنا. اننا مستعدون للاعتماد على هذا المبدأ مرة ثانية».

مشورة هامسة

ان التغيير الاكبر في اعقاب حرب الخليج هو اقدام الملك فهد على تعيين مجلس الشورى.

والشورى كما ورد ذكرها في القرآن، هي التشاور بين الحاكم والمحكوم وبهذا المعنى فهي تشكل احدى الوصايا السياسية القليلة في الاسلام. وبعض المفكرين الاسلاميين يفسرها

الامير عبدالله: إنفجار الرياض رسالة مفخخة

بانها دعوة الى الحكم الديموقراطي، اما البيت السعودي فيعطيها تفسيراً اكثر تواضعاً بكثير.

فالشورى كما نشأت في ممارسات البادية كانت الى ردح طويل من الزمن جزءاً من آلة الدولة ولم تهمل إلا بعد إدخال نظام مجلس الوزراء في الخمسينات ولما تسلم الملك فهد العرش سنة ١٩٨٢ وعد باعادة الشورى وبنى لهذا الغرض قصراً منيفاً. ومع مرور الزمن، بدأت الشكوك تساور السعوديين لكن بعد الحرب بفترة وجيزة صدر قانون بإنشاء مجلس الشورى واجتمع المجلس لأول مرة في سنة ١٩٩٣.

وقد سمى الملك جميع اعضاء المجلس البالغ عددهم ٦١ عضواً مستشاراً امراء العائلة المالكة، مؤثراً الاكاديميين ثم اضاف اليهم المهندسين ورجال الاعمال والاطباء والمحامين وعلماء الدين والموظفين المتقاعدين، ولم تأخذ هذه التعيينات اي منحى للتوزيع الجغرافي او العشائري ومن الطبيعي ان تخلو اللائحة من أسماء المنشقين ويبدو ان المؤهلات الرئيسية في الاختيار هي الانجاز الفكري والممارسة العملية. واكثر من نصف اعضاء المجلس يحملون شهادة الدكتوراه وثلثاهم درسوا في الغرب.

وينظر المجلس في ما يقدمه له الملك من مشاريع قوانين واتفاقيات دولية، لكن ميزانية الدولة لا تدخل في اختصاصاته القانونية.

وللمجلس نظام مثل البرلمان وفيه لجان تستمع الى افادات من الخارج وتبعث بتوصيات الى الهيئة العامة التي تناقش المواضيع المحالة اليها وتتخذ قراراتها بأغلبية الاصوات. ويحق للمجلس استدعاء المسؤولين الحكوميين وطلب وثائق الدولة، لكنه ليست له وظائف رقابية وما يميزه عن البرلمان الحقيقي هو ان قراراته ليست ملزمة.

ويقول عبد العزيز الفايز، وهو استاذ محترم في العلوم السياسية، من جامعة الرياض، انه فوجيء عندما سماه الملك لعضوية مجلس الشورى. وكغيره من الاعضاء وافق مع الممنونية على أن يدخم دورة من اربع سنوات براتب متواضع. وهو يقول ان زملاءه الاعضاء واعون ومناقشاتهم محترمة ومتأنية ولا احد منهم لديه اي اوهام حول سلطة المجلس.

ويقول عبد العزيز الفايز: «نحن سعوديين ومعتادون على الرعاية الابوية وقد تعلمنا ان نعطي اراء نزيهة في القضايا العامة ونحن نفعل ذلك، اننا نقدم معلومات وتحليلات من خارج الدائرة الوزارية، باختصار نحن جسم استشاري للملك لا اكثر».

ويقول الفايز ايضاً، ان الملك على ما يبدو يأخذ توصيات المجلس على محمل الجد، على ان مداولات المجلس سرية ويحظر على الاعضاء بحث اي شيء يتعلق بعملهم مع الصحافة. وكثيرون من السعوديين لا يعلمون بوجود المجلس، واخرون يهزأون منه لانهم لا يعرفون شيئاً عن عمله، ومنتقدو الحكومة يعتبرونه واجهة سياسية صممت لتقدم غطاء للملك ضد الاتهام بالحكم الاستبدادي المطلق.

ويقول رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير، وهو زعيم عشائري متقدم في السن:

«إنه ليس من المقصود ان يكون الشعب ممثلاً في مجلس الشورى».

وقد استقبلني جبير محاطاً بمساعدين تحت ثريا كهربائية مشعة في صالون في مبنى المجلس ألوانه طحينية ونحبية. قال لي:

«لو تركنا الامر للناخبين لما اختاروا اعضاء مؤهلين لتقديم المشورة للملك، لانهم كانوا سينتخبون زعماء عشائريين لا يقرأون ولا يكتبون وبدلاً من ذلك لدينا هنا رجال مثقفون وخبراء حقيقيون. فمجلس الشورى ليس مجلساً تشريعياً وهو ليس خطوة باتجاه الديموقراطية، انه نظامنا الخاص بنا والنابع من ديننا وعاداتنا وتقاليدنا».

اما نائب رئيس المجلس عبد الله النصيف، فيأخذ رأياً مخالفاً، وقد درس النصيف في أواسط الستينات في «جامعة بيركلي» في كاليفورنيا، ومع أنه حمل انطباعات غير محمودة عن الحريات الاميركية، فانه يعتبر في الحدود الوهابية ليبرالياً ملتزماً.

وقد قال لي النصيف:

«الشيخ جبير متخوف من ان تحمل الانتخابات الى المجلس أعضاء غير مناسبين، وهو يعتقد ان الخلافات والمناقشات تخرق قواعد الدين، وانه صحيح ان هناك حدوداً على الكلام في الاسلام. ان قوتنا في ديننا وما شاهدته في «بيركلي» قبل ثلاثين سنة ليس شيئاً مستحسناً لنا. لكن الحكومة لا تعي مقدار رغبة الشعب في ان تكون له كلمة في شؤون البلاد. ولا شيء في الاسلام يحول دون اجراء انتخابات لمجلس الشورى او ضد ترشيح النساء لعضوية المجلس. لا شيء يحول دون حكومة منفتحة. وانني اعتقد ان اجتماعاتنا سوف تغطى قريباً على شاشة التليفزيون، انني من القائلين بان هنا يجب ان يكون بداية الديموقراطية السعودية».

لقاء مع الامراء

الامير سلمان بن عبد العزيز، أصغر اشقاء الملك فهد من أمه، ويشغل منذ سنة ١٩٦٢ منصب حاكم منطقة الرياض، ويقال انه حاكم جيد. وهو لم يبلغ الستين من عمره بعد، ولذا يؤكدون انه سوف يصبح ملكاً في الوقت المناسب. اما الوريث الحالي للعرش فهو الامير عبد الله، الاخ غير الشقيق للملك فهد، ويصغره بسنتين فقط، فهو الآن في الثانية والسبعين من عمره.

وفي مجتمع يحترم علاقات الدم، فان اختيار الملك اخاً غير شقيق لخلافته امريحير معظم السعوديين. فالامير عبد الله، قائد الحرس الوطني، ليس قريباً من الملك بشكل خاص، بينما يعتبر الامير سلمان احد أوثق مستشاريه.

وينفي الامير سلمان ان العائلة المالكة متعالية على الشعب كما يدعي بعض السعوديين. ففي مقابلة لي معه، في مكتب الحاكمية في وسط مدينة الرياض، ابلغني ان كبار الأمراء لا يتلقون معلوماتهم من دوائر الاستخبارات فقط، بل باللقاء الشخصي مع المواطنين. ويقيم الامير نفسه مجلساً مرتين في اليوم يستقبل فيه جميع السعوديين الراغبين في عرض مشكلاتهم عليه. ويدعوة منه حضرت مجلساً من هذه المجالس عقد بعد صلاة الظهر في صالة استقبال واسعة وفارهة في القصر. وقد جلس عشرات من الرجال اللابسين الدشاديش عليهم سيماء البدو الملفوحة وجوههم بالشمس، على مدار القاعة وقد نهضوا احتراماً للامير سلمان عندما دخل. وكل بدوره اقترب من اريكة الامير وسلم عليه باليد وقدم إليه معروضاً خطياً وتحدث إليه حول الموضوع شفهياً عدة ثوان. وقيل لي ان القضايا المعروضة شخصية مثل ان احدهم يريد ادخال والدته العجوز الى المستشفى، او يحاول اطلاق ابن له من السجن وكان الامير يصغي ثم يسلم المعروض الى احد مساعديه ويهمس تعليمات معينة في اذنه، انه مشهد مؤثر للحكم الصحراوي المطبق في الازمنة الحديثة. اما ما إذا كان الحاضرون ينقلون الى الامير راي الناس في عائلته فانه مسألة اخرى.

قال لي الامير سلمان: «نعم العائلة المالكة تدرك ان هناك تململاً في المملكة ومثل جميع السعوديين نبحث عن افضل الحلول لبلادنا، لكننا غير مستعدين ان نقوض قوتنا الثقافية او نتبنى ممارسات غير م ائمة لنا. ان هدفنا هو الحفاظ على وحدة بلادنا. لقد كانت الجزيرة العربية مجموعة من الاقاليم والقبائل اما الآن فإننا عائلة واحدة بقيادة ملك يحبنا، والمشاغبون امثال العودة والحولي لا يمثلون شعبنا انهم فقط يروجون الفوضى. اننا بصفتنا من ال سعود نعرف أننا لم نبلغ الكمال، فليس على وجه الارض نظام مثالي، لكننا نطور بلادنا في اطار الامانة لتقاليدنا».

وفي احاديث عديدة مع اعضاء العائلة المالكة سمعتهم يرددون الاقرار بان ال سعود غير كاملين، بل ان احد

الامير سعود الفيصل: المقارنة باسرائيل غير منصفة

الامراء اقر بان افراد العائلة يتعاطون الفساد احياناً، واعترف بأن الامراء يتجاهلون الاخلاقية الاسلامية وينغمسون في شرب الكحول والزنى. وسمعت أمراء يعترفون بان الثروة النفطية الهائلة للمملكة العربية السعودية قد أسيء ادارتها على الاقل. لكن الخط العائلي كما يبدو هو القول بأن ال سعود في التحليل الاخير قد فعلوا حسناً بمقاييس بلادهم.

وقد سألني اكثر من سعودي واحد من الموالين لآل سعود ان لم يكن من دعاتهم، ان اوازن التالي:

«انظر الى البلدان الاخرى التي انعم الله عليها بثروة النفط، فقد كان يمكن ان نصبح «عصفورية» (مستشفى للمجانين) مثل الجزائر او فنزويلا أو نيجيريا. لكننا لم نصبح كذلك. انظر حولك لترى ماذا اصبحنا».

وللتأكد من هذه المفاخرة ما على المرء إلا ان يلقي نظرة على المدن السعودية المزدهرة باتصالاتها الجيدة وانظمة النقل والجامعات والمعامل والمساجد وملاحظة الانضباط الذي يسير عليه المجتمع. ومع ذلك فإن العائلة المالكة قلقة اليوم لأن امثال المسعري «ولجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، وامثال العودة والحولي واتباعهما وربما مفخخو السيارات المجهولون الذين فجروا مبنى «الحرس الوطني» ايضاً، لا يقدرون هذه الانجازات حق قدرها.

أما الامير نايف، وهو آخ شقيق آخر للملك فهد، فيبدو ساخطاً لتحدي أي قانون. وفي داخل الدائرة المقربة من الملك يعتبر من المتصلبين مع أنه من الصعب تحديد تدرجات المواقف لدى اشقاء الملك.

وعندما التقيت الامير نايف بدا لي انه اكثر الامراء بشاشة. لكنه من الواضح انه يضيق ذرعاً بالمطالب الاصلاحية للمنشقين.

وقد قال لي: «للملك قلب مفتوح وباب مفتوح ونحن مستعدون ان نبحث في اي اقتراح لا يتناقض مع الشريعة الأسلامية لكن الاصلاحات التي يدعو اليها العودة والحوالي ليست شرعية. ويكشف مطالبهم علناً امام العالم احرجونا وهذا غير مقبول. كما ان الرأي العام يعتقد ان عرضهما للمسألة في الجوامع بعد خرقاً للمبادىء الأسلامية، ان دولتنا دولة اسلامية وعائلتنا ليست بحاجة الى امثال هؤلاء الناس ليعلمونا الاسلام. ومما يؤسف له ان هؤلاء الاشخاص جميعاً واقعون تحت تأثير قوى خارجية مثل «الاخوان المسلمين» في مصر، او تأثير المدعين بانهم مصلحون ليبراليون بين العرب لكننا لا نهتم بافكار هؤلاء الناس، وما يطالبون به لن يؤثر فينا أبداً. اما بالنسبة لمواطنينا المضللين فان معتقداتهم لها وجه اسلامي لكنها تخفي وراءها مصالح شخصية. فاما ان يقتنعوا بخطأهم ويتوبوا . والملك عادة يقبل اعتذاراً مخلصاً . واما تطبق عليهم عقوبات صارمة بموجب العدالة الاسلامية». وعند هذه النقطة غير الامير نايف الحديث من دون استئذان ليدخل في دفاع مجلجل عن العدالة الاسلامية، نافياً الاتهامات التي تكيلها منظمات حقوق الانسان، مثل «منظمة العفو الدولية»، حول اعمال التعذيب والمحاكمات الصورية والاعدامات العشوائية بقطع الرأس في الاماكن العامة. ثم عاد الى موضوع المنشقين السعوديين ليقول:

«ان هؤلاء الاشخاص المضللين يدمرون انفسهم اكثر مما يلحقون الاذى ببلادنا. وبعد الاصغاء، لهم لا نرى موجباً لتغيير مسارنا ولن نغير المسار لا أنا ولا عائلتي».

من بين جميع السعوديين الذين التقيتهم لم اجد واحداً يعتقد بان المنشقين الذين رد لهم الامير نايف لديه امكانية الانتصار على العائلة السعودية المالكة التي تضرب جذورها عميقاً في المجتمع السعودي. لكن بعض السعوديين أعرب عن امتعاضه لأن الولايات المتحدة لم تقم بأي ضغط على العائلة المالكة لكي تكون اكثر مراعاة لحقوق الانسان. صحيح ان واشنطن تعامل ال سعود برفق شديد بصفتهم يملكون اعظم احتياطي نفطي في العالم. ومع ذلك فان معظمهم يقرون بأن الخلافات بين العائلة المالكة ورعاياها هي في النهاية مشكلة لا يحلها سوى السعوديون. ويقولون ان المبارزة قد بدأت لتوها فقط.

ويترأى لي ان ال سعود لم يستوعبوا عمق او تساع التململ الذي يغلي في بلادهم المنضبطة وعلى الرغم من منعتهم الظاهرة إلا انني أظن ان تجاهلهم للمشكلة مدة أطول امر محفوف بالمخاطر.

مياه الشرق الاوسط... قنبلة موقوتة

التلاقي السوري ـ العراقي دونه التحدي التركي ـ الاسرائيلي

● من التطورات المثيرة في الشرق الاوسط الصراعات المرتقبة على مصادر المياه، وهي صراعات يقدر لها ان تنفجر انفجارات صاخبة ومتعددة الاطراف في مطالع القرن المقبل. ذلك ان مشكلة المياه متداخلة من الناحية الجيوبوليتيكية بين دول عديدة متجاورة ومتناقضة. كما إن الشرق الاوسط برمته يفتقر الى المياه اكثر من أي اقليم جغرافي آخر في العالم، باستثناء لبنان حيث مصادر المياه وفيرة وكافية لسكانه.

وما يجعل ازمة المياه مشكلة صعبة في هذه المنطقة ان المنطقة تتعرضُ الى الجفاف بصورة دائمة بسبب قلة هطول الامطار. فالجفاف يضربها بمعدل مرة كل اربع سنوات مما يضطرها الى صرف احتياطيها من العملات الاجنبية القليلة بحد ذاتها على استيراد المواد الغذائية، وفوق ذلك كله يتزايد عدد السكان في بلدان المنطقة تزايداً مذهلاً فوق النسب العالمية، بحيث ان عدد السكان في الشرق الاوسط يتضاعف ويزيد كل ٢٥ سنة وبالتالي، فان السنوات الخمس والعشرين المقبلة أي قرابة نهاية الربع الاول من القرن الواحد والعشرين سوف تشهد نقصاً هائلاً في موارد المياه المتاحة.

فالمياه المتاحة في الوقت الحاضر، بما في ذلك مياه الأمطار ومياه الانهار والمياه الجوفية القابلة للتجدد، تزود المنطقة بنصف احتياطياتها من المياه فقط. ويتضاعف عدد السكان في الربع الاول من القرن المقبل، تتزايد احتياجات المنطقة من موارد المياه الطبيعية، اربعة اضعاف ما هي عليه الآن، وهذا ينذر بخطر جسيم.

التلاقي السوري ـ العراقي

وشعوراً بهذا الخطر على سوريا والعراق من جراء مشاريع السدود المتزايدة التي تقيمها تركيا على منابع الفرات، عقد مسؤولون في الحكومة السورية والعراقية في دمشق اخيراً اجتماعات لمعالجة هذه المشكلة التي تهدد بقطع المياه عن البلدين بكميات كبيرة.

لكن اللقاء العراقي ـ السوري في هذا الوقت تشوبه عدة شوائب تقلل من فاعليته:

■ اولاً، هنالك الخلاف السياسي الطويل الامد بين بغداد ودمشق مما يخفف من امكانية عقد تحالف استراتيجي بينهما للتصدي المشترك بشكل حاسم لدولة عسكرية قوية مثل تركيا، هي عضو في حلف شمال الاطلسي، ومرشحة لدخول «الاتحاد الاوروبي»، ولها علاقات شبه استراتيجية مع دولة اسرائيل.

■ ثانيا، بعد تدمير القوة العسكرية العراقية، وخصوصاً لجهة الاسلحة الاستراتيجية، واسلحة الدمار الشامل، كرادع استراتيجي، من المستبعد ان يتحول التحالف السوري ـ العراقي في حال قيامه الى مشروع «رادع عسكري» لتركيا، ولا سيما ان العراق تربطه بتركيا علاقات اساسية ان لم تكن استراتيجية، واهمها انبوب النفط العراقي الذي يخترق شمال العراق الى البحر الابيض المتوسط عبر الاراضي التركية، في وقت مازال فيه خط انبوب النفط العراقي الى المتوسط عبر سوريا (بانياس في سوريا وطرابلس في لبنان) متوقفاً منذ حوالي ١٥ سنة.

■ ثالثاً، أن العراق اقل تضرراً من سوريا بسبب المشاريع التركية لوجود مصادر بديلة منها نهر دجلة. صحيح ان الضرر العراقي من حجز مياه الفرات اكبر نسبياً، إذ ان نسبة انخفاض حصة سوريا من مياه الفرات تبلغ ٤٠٪ بينما تهبط حصة العراق بنسبة ٦٠٪ في حال استكمال المشاريع التركية إلا أن مياه دجلة لم تتأثر بالسدود التركية. وحتى لو اقيمت سدود تركية على مصادر دجلة، فإن ما يزيد عن نصف مياه ذلك النهر لا ينشأ في الاراضي التركية، بل ينحدر من الجبال في شمال العراق ذاته، يضاف الى ذلك شبكة القنوات التي اقامتها الحكومة العراقية بين النهرين لتعزيز مياه الفرات بمياه دجلة عندما تشح.

وفي غياب احتمال الصدام العسكري الرادع لتركيا فإن جل ما اسفر عنه اللقاء السوري ـ العراقي في دمشق اخيراً، هو ادراج الشكوى على جدول اعمال جامعة الدول العربية وتوجيه انذار الى الشركات الاوروبية والاميركية والاجنبية بمقاطعتها ان هي اسهمت في بناء السدود التركية على منابع الفرات.

لكن هذا النوع من الاحتجاج او الشكوى كما يستدل من السوابق لم يردع الاتراك عن المضي قدماً في انشاء السدود على نفقتهم الخاصة ومن خلال شركات تركية. فقد ادت الاحتجاجات السورية ـ العراقية السابقة الى توقف «البنك الدولي» عن تقديم تمويل لمشروع «سد اتاتورك» الاساسي على الفرات، إلا ان وقف التمويل الدولي هذا لم يثن تركيا عن انشاء السد بقدراتها الذاتية.

الدور الاسرائيلي

ومع ان الصدام العسكري المباشر حول المياه مستبعد في الوقت الحاضر فإن هناك اساليب شبه عسكرية يدعي الاتراك ان السوريين يمارسونها من خلال دعم المتمردين عصابات في منطقة الاناضول الجبلية في جنوب شرق تركيا.

ومما لا شك فيه ان عمليات المتمردين الاكراد قد أحدثت إرباكاً شديداً للحكومات التركية المتعاقبة، وكانت من العوامل التي اضعفت المسعى التركي للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، بسبب انتهاكات حقوق الانسان التي تمارسها الاجهزة العسكرية في تركيا ضد المتمردين وضد الابرياء معاً في منطقة الاضطراب.

ومما يدل على تضايق الحكومة التركية من العمليات الكردية في تلك المنطقة ان الجيش التركي لجأ اكثر من مرة الى المطاردة الساخنة للمتمردين عبر الحدود مع العراق متوغلاً اكثر من عشرين ميلاً داخل الاراضي العراقية شمالاً.

ومن الادلة على تضايق انقرة من تلك العمليات التي تتهم سوريا بدعمها ان الحكومة التركية السابقة بقيادة تانسو تشيلر طلبت من اسرائيل رسمياً معاونتها في هذا الامر من خلال الضغط على سوريا في مفاوضات السلام لحملها على التخلي عن دعم الاكراد، كما طلبت ذلك ايضاً من حكومة الولايات المتحدة الاميركية.

ان إدخال اسرائيل طرفاً مباشراً في الصراع على المياه بين تركيا وسوريا يخفي مشكلة اخرى في الصراع على المياه بين اسرائيل وجيرانها وخصوصاً بالنسبة الى نهر الاردن وروافده ومساقط المياه في الجولان والحمة ومنطقة طبريا.

ولهذا، تقول مصادر اسرائيلية، كلما تعقدت المفاوضات الاسرائيلية ـ السورية او تجددت، ان نقطة الخلاف الاساسية تتعلق في مسالة المياه، لأن مسالة مياه الاردن خصوصاً اكثر إلحاحاً من أي ازمة اخرى في المنطقة بما في ذلك ازمات المياه المتعلقة بالفرات بالنسبة الى سوريا والعراق وتركيا، او مياه النيل بالنسبة الى مصر والسودان واثيوبيا.

ويسلم الاسرائيليون بأن محاولات اسرائيل السابقة للاستيلاء على مصادر المياه كلها بما في ذلك الخزانات الجوفية في الضفة الغربية، لم تعد ممكنة بعد عملية السلام، لأن توزيعاً اكثر عدالة لمصادر المياه يتيح فرصة اكبر لنجاح عملية السلام.

ومع ان مجمل مياه نهر الاردن وروافده كلها لا يبلغ اكثر من واحد في المائة من مياه النيل، فإن مشكلة مياهه اكثر تفجراً بكثير من أي مشكلة اخرى بسبب ضيق المساحات التي يمر بها وكثرة الشركاء فيها. لأن نهر الاردن قبل وصوله الى اريحا وهي نقطة التلاقي بين الاردن واسرائيل والضفة الغربية ترفده روافد ناشئة في خمسة بلدان محيطة هي: لبنان وسوريا والاردن وفلسطين واسرائيل.

حرب المياه

إن حرب الايام الستة في حزيران/يونيو ١٩٦٧ يمكن ان تسمى بحق وحقيق «حرب المياه». فقد نشأت من جراء عوامل جيوبوليتيكية متعددة تتمحور حول مشكلة المياه. ففي مطلع الستينات اعلنت اسرائيل عن عزمها على تحويل مياه نهر الاردن للافادة من مياهه بكاملها، الامر الذي اثار حنق وغضب الدول العربية، بحيث ان الرئيس المصري، آنذاك، جمال عبد الناصر دعا الى اول قمة عربية للتصدي لهذا الطموح الاسرائيلي. لكنه كان بادياً بوضوح ان الدول العربية في ذلك الوقت لم تكن تملك قدرة عسكرية كافية لمنع اسرائيل من تحويل مياه نهر الاردن. وقد وجد الزعماء العرب في ذلك الوقت بدائل استراتيجية دفاعية للمدى الطويل، اهمها ثلاثة:

■ اتخاذ قرار بتحويل الروافد العربية، وخصوصاً في سوريا ولبنان ومنطقة اليرموك، لحرمان المجرى الاساسي لنهر الاردن من مياه الروافد الاخرى.

■ اقامة قيادة عربية موحدة تتخذ احتياطات دفاعية اساسية في سوريا ولبنان والاردن كافية للتصدي لأي محاولة اسرائيلية لإحباط مشاريع التحويل العربية.

■ اقامة «منظمة التحرير الفلسطينية» لإستقطاب العمل الفلسطيني الهادف الى مضايقة اسرائيل واحراجها على الصعيد الدولي.

ومن الملفت للنظر انه عند الاعلان عن لجوء فصائل فلسطينية سرية الى ما سمي «الكفاح المسلح» في مطلع سنة ١٩٦٥، كانت العملية العسكرية الاولى داخل الاراضي المحتلة تفجير الانبوب الاسرائيلي الذي ينقل مياه الاردن المحولّة. وقد قامت اسرائيل من البداية وقبل استكمال الاستعدادات العربية باحباط مشاريع التحويل العربية بين سوريا والاردن بقصف جوي لعمليات التحويل التي كانت قد لزمت الى شركة بن لادن السعودية.

وبعد اقل من ثلاث سنوات على قيام اسرائيل بعرقلة مشاريع التحويل العربية تسنى لها في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ ان تسيطر سيطرة عسكرية تامة على مناطق حيوية من مساقط المياه العربية.

وحتى بعد تلك الحرب بسنوات واحتلال اسرائيل لمساقط المياه ومنابعها في الجولان وفي الضفة الغربية أبقت سيف التهديد مسلطاً على الاردن لحمل الملك حسين على ضبط العمليات الفلسطينية من اراضيه من خلال الايحاء بأنها قادرة على تدمير قناة الملك عبد الله التي تغذي الاردن وعمان خصوصاً بالمياه.

ومع أن اسرائيل التزمت في معاهدة الصلح الاردنية ـ الاسرائيلية المعقودة اخيراً، بزيادة حصة الاردن من المياه، إلا انها لم تقرر حتى الآن مدى او مقدار هذه الزيادة. وهذا بدوره يسلط الضوء على مسالة اقتسام المياه بعد الاقرار بهذه الضرورة بين الدول المعنية. وهذه مشكلة قديمة في المنطقة المجاورة لاسرائيل وتعود الى السنوات الاولى من قيام الدولة اليهودية في فلسطين.

وكان اول مشروع لاقتسام المياه في تلك المنطقة هو الذي وضعته الحكومة الاميركية في مطلع الخمسينات وعرف باسم «مشروع جونستون».

لكن «مشروع جونستون» المقدم سنة ١٩٥٤ لقي اعتراضاً من الدول العربية المعنية، وخصوصاً في سوريا ولبنان، بحيث انه طوي ووضع على الرف.

ومن المشكلات الرئيسية العالقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين الآن، ان اسرائيل مازالت تستأثر بالقسط الاكبر من المياه الجوفية للضفة الغربية، اذ انها تجر منها الى شبكتها الرئيسية ما لا يقل عن ثمانين بالمائة من مياه الخزانات الغربية والشمالية، اي ما يشكل اكثر من ربع امدادات اسرائيل الاجمالية من المياه.

اما الآن فإن الوضع القائم بعد اتفاقيات الحكم الذاتي الفلسطيني، تعدى مبدأ التوزيع العادل لمصادر المياه. لأن الاسرائيليين يستهلكون من المياه الجوفية الفلسطينية للشخص الواحد، خمسة اضعاف ما يستهلكه الفرد الفلسطيني من مياهه.

وتجاوزاً لمبدأ الاقتسام العادل للمياه، لان هذا المبدأ أياً كان تفسيره من شأنه ان يقلص الحصة الاسرائيلية من المياه الفلسطينية، يقترحون الآن مبدأ السيطرة المشتركة على مورد مشترك، بحجة حمايته من التلوث.

نظرية التسعير الاقتصادي

ان تغيير عادات الحكومات والشعوب في المنطقة امر صعب للغاية، وخصوصاً بالنسبة الى المياه التي بسبب الثقافة السائدة تاريخياً، ومنها الثقافة الدينية، تنظر الى الماء على انه مصدرحياة وليس مجرد سلعة اقتصادية كما ينظرون اليه في الدول الصناعية.

وعليه، فإنه من الصعب اقناع الحكومات والرأي العام في البلاد العربية بأن تتعامل مع الماء على انه سلعة كأي سلعة اخرى خاضع للبيع والشراء والمبادلة. وهذه النظرية ترددت في بعض المعاهد الغربية اخيراً بالنسبة الى ايجاد حل لمشكلة اقتسام المياه بين العرب واسرائيل، ومنها نظرية طلع بها البروفيسور فرانكلين فيشر من «معهد ماساشوستس للتكنولوجيا»، الذي قاد فريقاً من «جامعة هارفرد» في دراسة لمدة سنتين لتحديد قيمة نقدية لجميع المياه المتنازع عليها بين اسرائيل والاردن وفلسطين.

وخلصت دراسة فيشر الى القول بأن قيمة تلك المياه متدنية الى درجة لا تستحق نشوب حرب حولها، وقد حددها بحدود ١١٠ ملايين دولار في السنة، وخلص من ذلك الى القول بأن حقوق المياه يمكن مبادلتها بين الاطراف باشياء اخرى في اطار معاهدة السلام.

ومن النظريات المشابهة، او التي تدور على المنطقي ذاته، تلك التي قال بها البروفيسور آلن، من «معهد الدراسات الشرقية والافريقية» في جامعة لندن، على اساس انه من غير المنطق اقتصادياً ان تعتمد بلدان المنطقة على الري لانتاج اطعمة قليلة القيمة بمياه عالية القيمة لشدة الحاجة اليها. ذلك ان قيمة المياه المستخدمة في الري لانتاج القمح والسكر والحبوب سوف تكون اعلى بكثير من قيمة الانتاج الحاصل بحيث لا يمكن لهذه المحاصيل ان تنافس المواد الغذائية المنتجة في البلدان التي تهطل فيها مياه الامطار بكثرة. وبالتالي تقوم نظرية البروفيسور آلن على الدعوة الى احداث تغييرات جوهرية في الحياة الريفية لبلدان الشرق الاوسط. ومفاد نظرية المبادلة التي يقول بها، هي انه من الافضل للبلدان الشحيحة المياه ان تستورد المواد الغذائية الرخيصة من البلدان الوفيرة المياه، بدلاً من استخدام مياهها القليلة والغالية لانتاج طعامها بها. اي انها تستطيع ان تعوض عن الشح في مياهها عن طريق التجارة العالمية، لأن ذلك يكلفها اقل ويمكنها من استخدام مواردها المائية المتاحة استخداماً افضل، حاسباً ان كمية الماء التي تؤمن معيشة عائلة زراعية واحدة يمكن ان تلبي احتياجات عشر عائلات غير زراعية.

الحلول والحروب

مشكلات المياه في الشرق الاوسط تحمل اسباب الحروب. وفي الوقت ذاته هناك من الناحية النظرية حلول مانعة للحروب. لكن موانع الحروب هي ذاتها تقريباً موانع الحلول، اي الامكانيات الاقتصادية اللازمة.

ومازالت القوة العسكرية هي العامل الاساسي في تحديد ما تأخذه الاطراف المعنية من المياه المشتركة. فما اخذته اسرائيل وما تأخذه من المياه العربية والفلسطينية اتيح لها بسبب قوتها العسكرية. وحتى في مفاوضاتها ومعاهداتهامع الاردن والفلسطينيين تضع القوة العسكرية في خلفية مساعيها للسيطرة على اقتسام المياه في حالة السلام.

ولولا القوة العسكرية الهائلة التي تملكها تركيا منذ ايام الحرب الباردة بصفتها عضواً فاعلاً في حلف شمال الاطلسي، لما استطاعت ان تستأثر بالقسط الاكبر من مياه الفرات وتواصل مشاريعها لإقامة السدود عليه. وهو عامل يحد من امكانية لجوء الدولتين العربيتين الكبيرتين المعنيتين بمياه الفرات وهما سوريا والعراق، الى القوة العسكرية المباشرة لمنع تركيا من التعدي على حقوقهما التاريخية المكتسبة.

وكذلك بالنسبة الى مصر ومياه النيل، حيث القوة العسكرية المصرية والتهديد المستمر باستخدامها شكلا على الدوام رادعاً للسودان والحبشة من تحويل او بناء السدود الحاجزة لمياه النيل. وهكذا بقيت قناة «جنقلي» في السودان على النيل الابيض غير مكتملة الى اليوم، مع انها كانت من اوائل مشاريع المياه في شرق افريقيا.

اما الحلول المائية الاخرى غير القائمة على المبادلة او التغيير الكامل لعادات الاستهلاك لشعوب المنطقة، فهي الحلول التي تلجأ اليها عادة الشعوب الشحيحة المياه، وهي حلول تمثل مزيجاً من ايجاد مصادر بديلة وغير تقليدية مقروناً بتغيير بعض العادات الاستهلاكية.

ومن ذلك مثلاً تحلية مياه البحر، وهو مصدر ممكن على الرغم من كلفته العالية نسبياً، لكن جدواه الاقتصادية آخذة في التزايد مع هبوط هذه الكلفة. وبسبب ارتفاع الكلفة تنحصر مشاريع التحلية الآن بالدول النفطية في الخليج التي تتوفر لديها الرساميل الكافية. ومنه ايضا بديل اقل كلفة يتمثل في معالجة واعادة استخدام مياه الصرف، اذ انه من المقدر ان نصف هذه المياه المهدورة يمكن استرجاعها بالمعالجة لاعادة استخدامها في الري. لكن المشكلة في كثير من المدن العربية، انها مازالت تفتقر الى مرافق حديثة لجمع ومعالجة مياه الصرف.

من النيل الى الفرات وبينهما حوض الاردن تتجمع مشكلات المياه بين دول عسكرية قوية مثل اسرائيل وسورية والعراق وتركيا لتشكل قنبلة موقوتة تهدد بانفجار صراعات جديدة في المنطقة في القرن المقبل.

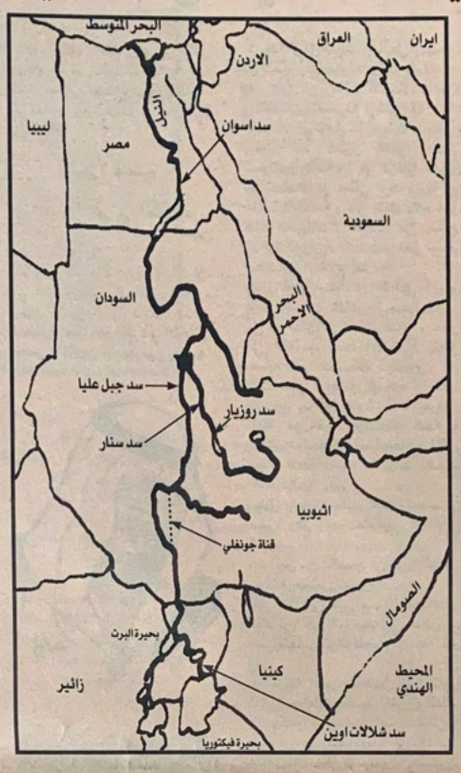

مستقبل الدول المنتجة للنفط

تناوب بين الشبع والجوع!

● بعد فترة طويلة من الصمت عاد موضوع الطاقة من جديد الى نشرات الاخبار لكن بمنحى جديد. ففي السنوات العشرين الماضيات، كان الناس قلقين من ارتفاع اسعار النفط إرتفاعاً هائلاً او هبوطه هبوطاً مدنياً. لكن هذه هي المرة الوحيدة التي يظهر فيها الخوفان كلاهما للتداول معاً.

إن إمكانية عودة العراق الى سوق النفط بعد حظر دام اكثر من خمس سنوات بسبب حرب الخليج، اطلقت أسوأ حالة من مخاوف هبوط الاسعار منذ عشر سنوات، أي في سنة ١٩٨٦ عندما، كما نتذكر، ارسل جورج بوش نائب الرئيس رونالد ريغان، آنذاك، في مهمة عاجلة ليستحث المملكة العربية السعودية على خفض انتاجها منعاً لانهيار اسعار النفط (وبالمناسبة ما كان سيؤدي اليه ذلك من انهيار في اسعار العقارات في تكساس)

اما اليوم فإن السعر الحقيقي للنفط قد أصبح دون ما كان عليه سنة ١٩٨٦. فاذا اتفق العراق مع الامم المتحدة على اقتراح يسمح لبغداد ببيع ما قيمته ٤ مليارات دولار من النفط في السنة لشراء الاغذية والادوية، فان سعر النفط يمكن ان يشهد هبوطاً آخر بمقدار دولار او دولارين للبرميل الواحد. واذا رفضت بقية الدول في «اوبيك» ان تخفض انتاجها لدعم الأسعار، فإن العراق سيضطر الى ضخ المزيد من النفط لاستكمال قيمة حصته بالدولار مما يؤدي الى مزيد من هبوط الاسعار.

لكن الآخرين في «اوبيك» ولا سيما المملكة العربية السعودية التي تواجه عجزاً نقدياً ملحوظاً سوف يترددون في ممارسة هذا النوع من ضبط النفس ويبدو ضعف اسعار النفط ملحوظاً وبارزاً ليس فقط من غياب منتج كبير مثل العراق فقط، إنما غائب من السوق دولة مثل روسيا كانت قبل سنوات قليلة اكبر منتج للنفط في العالم. لكن منذ ذلك الحين انهار انتاجها (وكذلك استهلاكها المحلي) الى ما يقرب من نصف ما كان عليه، ومع انه من المتعذر تحديد موعد لنهوض الانتاج الروسي من جديد فإن معظم المحللين الاقتصاديين يتنبأون بان الهبوط باسعار النفط سوف يمتد لسنوات طويلة مقبلة.

اما الذين ينظرون الى الموارد فانهم يرون صورة مختلفة تماماً. انهم يرون عالماً يقترب من سنة بلوغ الانتاج ذروته وبالتالي الى السنوات التي سيعود فيها الانتاج الى الهبوط مع ما يرافق ذلك من زيادة في الاسعار.

ولما كان معظم النفط موجوداً في ترسبات كبيرة جداً وعمليات التنقيب العالمية مكثفة، فإن المحللين هؤلاء يعتقدون بان معظم الاكتشافات الكبرى الجديدة قد حصلت، وهم متفقون على ان ما في العالم كله من نفط قابل للاستخراج يصل في النهاية الى حوالي ٢٠٠٠ مليار برميل.

وفي دراسة تحليلية تصدر قريباً عن جيمس ماكنزي، من «معهد الموارد العالمية»، يستخدم التحليل توقعات لنمو الطلب مقبولة عموماً ليجد ان الانتاج العالمي من النفط سوف يبلغ ذروته ما بين سنة ٢٠٠٧ وسنة ٢٠١٦. اما الخبير البترولي الجيولوجي «ايفن هو»، فيرى ان فترة «النقص العالمي الدائم في امدادات النفط»، ستبدأ بين السنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠١٠ بمعنى ان الاسواق سوف تكون ضيقة الى درجة ان اي انقطاع في الامدادات مهما كان صغيراً سوف يؤدي الى زيادات كبيرة في الاسعار. واستنتاج ماكنزي هو ان السنوات القليلة الفاصلة «تحدد الاطار الزمني لنشوء ردود الفعل واستحداث بدائل في موارد الطاقة». فاذا كانت هاتان النظرتان العالميتان المتناقضتان لا تتفقان بما فيه الكفاية، فإن الملامح المشيرة الى قدوم السيارات الكهربائية اخيراً تنبىء بتحول تكنولوجي من شأنه ان يغير سوق النفط العالمي. ومعه السياسات العالمية. تغييراً ما بعده تغيير.

لكن النفط يتزايد استخدامه كوقود للنقل، فالسيارات والعربات في جميع انحاء العالم تستخدم ثلث النفط في الاسواق وهذه نسبة آخذة في التزايد بصورة مستمرة. وبالتالي فإن خفضاً كبيراً في الطلب على النفط في هذا القطاع وحده، من شأنه ان يؤدي الى خفض كبير في مجمل اوجه استخدام النفط.

وقليلون هم المشككون في سيّارة كهربائية جيدة من شأنها ان تستولي على حصة كبيرة من السوق العالمي للسيارات البالغ حجمه نصف تريليون دولار (التريليون يساوي الف مليار) ومن الاسباب الموجبة لانتشار السيارة الكهربائية ما تعد به من هدوء في الشوارع ونقاء في اجواء المدن الملوثة. فهي تحمل معها مكافآت اضافية منها منفوثات الغاز الملوث للاجواء وخفض فواتير استيراد النفط.

والسؤال المطروح دائماً هو حول امكانية اكتشاف بطارية جيدة او تطوير مصدر آخر لقوة المحرك.

وهناك عدد متزايد من كبار المسؤولين العاملين في صناعة السيارات يعتقد بأن لحظة السيارة الكهربائية آتية قريباً. وفي اوروبا هناك تجمع كبير من الشركات يجري اختبارات على بطارية جديدة تستخدم الزنك والهواء، تستطيع ان تسير عدة مئات من الاميال بشحنة واحدة ويعاد تزويدها بالوقود في غضون دقيقتين بتغيير البطارية. وهناك شراكة اخرى، بين «مرسيدس بنز» وصانع الساعات السويسرية «سواتش» (نقولاً الحاك اللبناني الاصل) سوف تبدأ ببيع سيارة جديدة للمدن في نهاية سنة ١٩٩٧ ومن المنتظر ان تليها انماط كهربائية على الفور.

والنبأ الكبير في الولايات المتحدة، هو قرار «جنرال موتورز» في الشهر الماضي بمباشرة بيع سيارتها الكهربائية الانموذجية بعد حجبها عن الاسواق لسنوات عديدة. ومع ان «جنرال موتورز» ومعها «فورد» و«كرايسلر» قد بذلت جهوداً لتحقيق تعديلات في قانون ولاية كاليفورنيا الملزم باستخدام السيارات الكهربائية، فإن خطوة الشركة بالنزول الى السوق اولاً بالسيارة الانموذج ينطق بصوت اعلى عن توقعاتها لهذه التكنولوجيا.

فاذا كانت الكهرباء تستطيع ان تنافس البنزين الرخيص فلنتصور نتائج إلغاء شريحة كبيرة من الطلب العالمي على النفط في غضون عقود قليلة فالاسعار سوف تهبط وتبقى متدنية، والبلدان التي تعتمد على عائدات النفط سوف تنزل بها ضربة قاضية.

ويمكن للمرء ان يتوقع اضطرابات سياسية في بلدان «اوبيك» المضطربة حالياً، لكن ذلك اقل شأناً. فبعض البلدان التي تستخدم عائدات النفط في السعي للحصول على اسلحة نووية سوف تحرم من ذلك. لكن، قد يكون هنالك ايضاً استخدام اكبر للطاقة النووية.

ويبدو ان اجهزة الكومبيوتر ليست السبب الوحيد في الاضطرابات التكنولوجية والاقتصادية المنتظرة. فبالنظر الى الاسعار العالية جداً او المنخفضة جداً وهي من السمات المعهودة والقديمة في الدورات الكربونية في الغالب قد يكون لها نصيب في هذا الاضطراب ايضاً.

جسيكا ماثيوز
عن «واشنطن بوست»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

العالمية الرأسمالية والوطنية الاقتصادية

● أخذت الفكرة العالمية في التجارة والاقتصاد ابعاداً جديدة ومثيرة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج في السنوات الاخيرة. وقد بدا الامر على أنه انتصار للاممية الرأسمالية على الاممية الاشتراكية، لكن الدعاة والمفكرين الاقتصاديين في الغرب تجنبوا عبارة «الاممية» واستخدموا في مكانها عبارة «العالمية» أي بالانكليزية Globalisation.

وفي غمرة النشوة التي رافقت هذه الفكرة اعتقد كثيرون ان عالمية رأس المال او رأس المال العالمي مقروناً بحرية التجارة من غير عوائق او حماية، سوف تحمل الى العالم ازدهاراً ما بعده ازدهار ورفاها ما بعده رفاه. وهكذا تحولت «الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية» (غات) الى منظمة التجارة العالمية (WTO)، ودرج كبار رجال السياسة ورجال الاعمال والاقتصاد من انحاء العالم كافة على عقد مؤتمر سنوي في بلدة «دافوس» السويسرية للنظر في شؤون العالم وتطور الفكرة العالمية. حتى ان زعيم الحزب الشيوعي الجديد في روسيا جينادي زيوغانوف حضر «مؤتمر دافوس» لهذه السنة.

لكن دعاة الفكرة العالمية اخذوا يلحظون ان تلك الفكرة حملت معها الى الدول الغنية والدول الفقيرة على السواء اختلالات اقتصادية ومضاعفات اجتماعية بحيث بدأت تطلق تيارات سياسية قوية تعارض العالمية وتقول بالوطنية الاقتصادية.

وقد ظهر ذلك جلياً ببروز المرشح الجمهوري الاميركي المحافظ باتريك بوكانان، بحيث ان مجلة «الايكونوميست» البريطانية الواسعة الانتشار في اميركا وضعته على غلافها بعنوان «صوت اميركا». وبدأت ايضاً تشتد العصبيات الوطنية والقومية، ومنها الحركات النازية الجديدة، مع ايحاءات مبطنة او معلنة باتجاه الرأسمالية اليهودية.

ومع ان هناك شيئاً من المنطق لدى دعاة العالمية بأن الاختلالات الظاهرة الآن مؤقتة، وانها سوف تتصحح مع تزايد انتشار وقوة استيعاب الاستثمارات العالمية، فان تلك الاختلالات احدثت شرخاً عميقاً وسريعاً في المجتمعات المفتوحة بحيث اضعف ذلك القدرة على الانتظار او قوة الاحتمال. والظاهرة الاساسية التي افرزتها الاختلالات المذكورة هي تضاؤل وتقلص الطبقات الوسطى مما تكشف عن هوة عميقة ومتزايدة الاتساع بين الفقراء والاغنياء. فقد زاد الاغنياء غنى وزاد الفقراء فقراً. ولم يقتصر الامر على الشعوب داخل الدول، بل تعداه الى هوة اقتصادية بين الدول ذاتها، بحيثيات الدول الفقيرة تعتمد اعتماداً كلياً تقريباً على تصدير المواد الخام التي تهبط اسعارها باستمرار، واخذت ديونها الخارجية تتراكم بحيث ان القروض التي تحصل عليها، كما جاء في التقرير الاخير لمنظمة «اوكسفام» عن الدول الافريقية جنوب الصحراء، لم تعد كافية لخدمة الديون وفوائد القروض السابقة!

وفي التقرير الذي رفعه روبنز ريكوبيرو، الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، الى الدورة التاسعة للمؤتمر، وصف هذه الظاهرة بعبارة «التهميش». اي ان الاتجاه العالمي الى التوحيد والتكامل والاندماج قد ادى الى تهميشدول بكاملها وتهميش شرائح اجتماعية بكاملها في داخل جميع الدول. فاضافة الى التهميش الناجم من ضعف البنى الداخلية في العديد من الدول، فان «العالمية والانفتاح» على قول امين عام «اونكتاد» قد «كشفتا عن قيود وعوائق اضافية في جهة العرض» (الصفحة 25 من التقرير).

لكن الاعتراض الاساسي على العالمية الاقتصادية في الدول الصناعية في الغرب هو أن هناك رساميل عالمية تستولي على دور الحكومات الوطنية، وهي رساميل مجهولة الهوية وليس لها ولاء لأي دولة او امة او مؤسسة، ولا سعي لها سوى الربح المادي بأي ثمن، وهناك من يقول ان سعي تلك الرساميل المجهولة الهوية هو للسيطرة على العالم وحكمه، ومنهم من يذهب الى أبعد من ذلك بالقول انها تسعى الى تملكه. انها لا تريد ان تحكم العالم بقدر ما تريد ان تملكه.

بل إن بعض السياسيين في الغرب، كما يستدل من الادبيات السياسية التي تبرز في الولايات المتحدة على هامش الحملة الانتخابية، وتلك التي تبرز في بريطانيا على هامش النقاش حول «الاتحاد الاوروبي»، يذهب الى القول بأن هذه العالمية الرأسمالية تشكل خطراً على الديمقراطية كما عرفتها المجتمعات الغربية خلال القرنين الماضيين.

ومن ذلك مثلاً، قول النائب العمالي «طوني بن» بأن كثيرين في بريطانيا اليوم يشعرون بأنهم غير ممثلين، وليس لديهم من خيار سياسي حقيقي سوى حق التصويت لهذا الفريق او ذاك من المرشحين لادارة نظام لا يستطيعون تغييره!

وبعض دعاة العالمية خائفون من اتجاه العالمين انفسهم الى اعتبار «العالمية الرأسمالية» حتمية تاريخية، لأنهم يقولون ان تأكيد حتميتها يضعها على طريق المصير الذي لقيته الشيوعية.

وهم خائفون ايضاً من ان تبقى الاختلالات المتزايدة نمطاً ملتصقاً بالعالمية الرأسمالية لفترة طويلة، فيؤلب ذلك قوى انتخابية محافظة، كما يحدث الآن في الولايات المتحدة، او يشجع الحركات الثورية والارهابية في اماكن اخرى على النهوض من جديد وفي داخلها نزعة انتقامية.

الاقتصاد اليمني بين آفاق التخصيص ومشكلات التعويم

● على رغم مرور اربع سنوات بين مؤتمري المائدة المستديرة في لاهاي (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ و١٩٩٦) حول الاصلاح الاقتصادي في اليمن، تبدو الاوضاع المحيطة بتنفيذ المرحلة الثانية لهذا الاصلاح على حالها. فازمة البطالة تزداد حدة سواء لضيق الفرص المتاحة امام العمالة اليمنية في الخارج، او بسبب حال الركود واجراءات التخصيص.

كما ان "معدل النمو المفترض تحقيقه، حسب البيانات التي قدمت لمؤتمر المائدة المستديرة الاول، كان بحدود اربعة في المائة، لكن الظروف التي سادت الفترة الماضية لم تساعد على تحقيق هذه النسبة لانها فترة تميزت بالاضطراب والتضخم والكساد.

ومازال العجز ظاهراً بشكل كبير في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات. وصحيح ان تلك ظاهرة لا تقتصر على اليمن، لكن المهم هو السعي الى عدم تفاقمها.

وعلى رغم ان التقرير الذي قدم لمؤتمر المائدة المستديرة الاول توقع الخروج من الازمة الاقتصادية بحلول نهاية عام ١٩٩٥، فإن مؤشرات الازمة الحالية من عجز وتضخم وكساد وبطالة تنبىء بغير ذلك.

وتمثل اهم اهداف المرحلة الثانية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي اليمني الآتي:

١ . تنمية الموارد.

٢ . خفض عجز الموازنة من ٣٧ مليار ريال كما اظهرته موازنة ١٩٩٥ الى ٢٥ مليار ريال عام ١٩٩٦.

٣ . تجديد مصادر التمويل.

٤ . خفض نسبة التضخم الى ٢٠ في المائة.

٥ . الوفاء بالتزامات الدين الخارجي وخدمته.

٦ . رفع الدعم.

٧ . اتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار المعيشي.

٨ . تثبيت سعر الريال على اقل من ١٠٠ ريال للدولار.

وقد لا يكون من الميسور تحقيق مثل هذه الاهداف التي يؤثر بعضها، وخاصة رفع الدعم، في واقع الحياة الاقتصادية، كونه يمس جوهر الاستقرار المعيشي المضطرب اصلاً. كما ان ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لا تخلق اجواء مواتية لمسيرة المرحلة الثانية لبرنامج الاصلاح وهو ما يدعونا للتساؤل عن الكيفية التي تضمن للحكومة تحقيق مثل هذه الاهداف من دون خلق مزيد من الارباكات خاصة في ظل تأثير حال عدم الاستقرار في تدفق الاستثمار كضرورة لا بد منها لتحسن سعر صرف الريال.

كما ان عدم تقييم انجازات المرحلة الاولى لبرنامج الاصلاح الاقتصادي، المتمثلة بمشاريع البنية الاساسية، لا يوفر ارضية مناسبة لبرنامج المرحلة الثانية.

ويواكب هذا استمرار ظاهرة الكساد الاقتصادي المصاحب لتصاعد ظاهرة التضخم وبما يؤثر عملياً في معدل النمو، وعدم حدوث زيادة حقيقية في صافي الموارد لمواجهة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات. فالصادرات اليمنية محدودة للغاية، والنفط لا تتجاوز كمياته المنتجة يومياً ٢٦٠ الف طن، نسبة منها لتغطية السوق المحلية وجزء لتغطية حصة الشريك الاجنبي والباقي للتصدير، فيما لم يشهد قطاع الاسماك، كقطاع رائد في التصدير، مزيداً من اجراءات التنظيم والتطوير والحماية تكفل مساهمته الفعالة.

ديون

وتشكل الديون الخارجية البالغة اكثر من ثمانية مليارات دولار، مع تزايد اعبائها، استنزافاً لما يمكن توفيره من فوائض اوضاع هذه الديون قبل الدخول في التزامات جديدة، وربما تراوح ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية بين ٦٠ في المائة و٧٠ في المائة خلال عامي ٩٣ و١٩٩٤، كما يتضح من تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار. وربما تؤدي اجراءات التقويم ورفع الدعم الى مزيد من الارتفاعات التي ستحد من قدرة الحكومة على تحقيق اهدافها. فالزيادة في اسعار الوقود تجاوزت ٢٠٠ في المائة مع ما يعنيه ذلك من انعكاسات على باقي القطاعات الى جانب الارتفاعات الحادة في اسعار المواد الغذائية التي تجاوز بعضها نسبة الـ ١٠٠ في المائة، وهي امور تدعو للتفكير والمراجعة، لان معدل الزيادة في الرواتب من الضآلة بحيث لا يكاد، هذه الزيادات. كما ان تغطية العجز في الموازنة الجارية يعتمد اساساً على الرسوم الضريبية (التي تشكل اكبر فئة من الضرائب) والواردات غير الضريبية، التي تتضمن الارباح المحولة من قبل المؤسسات والرسوم والاجور المقدرة بنحو ٣٠ في المائة من اجمالي ايرادات الموازنة، إذ كان يغطي ٤٠ في المائة عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ واقل من ٣٠ في المائة في السنوات اللاحقة خاصة مع تدهور اسعاره في الاسواق الدولية.

واذا كان تداخل مراحل برامج الاصلاح الاقتصادي يقتضي استفادة كل مرحلة من النتائج الايجابية للمرحلة السابقة لها فمن الضروري تأكيد اهمية تقييم نتائج المرحلة الاولى حتى لا تؤدي اجراءات التخصيص والتعويم ورفع الاسعار في المرحلة الثانية الى المزيد من التضخم وزيادة معدلات البطالة.

وعند هذه النقطة بالذات لا بد من الاشارة الى تجارب بلاد عربية لديها من الامكانات والقدرات ما يفوق اليمن لكنها توخت التدرج والحذر في استكمال برنامج التخصيص ورفع الدعم، خاصة ان تدني مستويات الدخول وارتفاع معدلات التضخم لا يسمحان برفع الدعم.

والقول بأن التعويم والتخصيص يهدفان الى تحسين الادارة والكفاءة وزيادة قدرة الصادرات الوطنية على المنافسة في الاسواق الخارجية، يرد عليه بقلة ما لدى اليمن من صادرات اصلاً، وقد يكون من الافضل في هذه المرحلة معالجة مسائل اخرى ذات طابع سياسي وقانوني ستلعب دوراً اكثر تأثيراً من سياستي التخصيص والتعويم

نصيحة

ان نقطة الانطلاق في المرحلة الثانية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي اليمنية اساساً على نصيحة الصندوق والبنك الدوليين باعتماد آلية السوق، لن تحقق الاستقرار للعملة الوطنية، لأن اقتصاد السوق الحرة اصلاً اقتصاد غير مستقر، كما ان مثل هذه الآلية لا تقدم اجابة اكيدة ومضمونة.

والخلاف ليس حول برنامج الاصلاح الاقتصادي واعادة التكيف الهيكلي، ولكنه حول الكيفية التي يتم بها تنفيذ هذا البرنامج والثمن الذي ينبغي دفعه وعمن يتحمله.

وليس عيباً الاستفادة من تجارب الآخرين، انما العيب نقلها كما هي دونما اعتبار لطبيعة الظروف التي تختلف وتتباين هنا وهناك. فتجارب البلدان الآسيوية اعتمدت، الى جانب آلية السوق، دوراً للدولة كمنظم وموجه للمصالح ضمن افق قانوني يجري تطبيقه واحترامه، كما اعتمدت ايضاً على جملة سياسات اقتصادية سليمة وبناء قانوني جانب للاستثمار وسياسات ضريبية وجمركية لابد من الوقوف عليها مع تقليص دور التنظيمات الحكومية بيبرقراطيتها وتعقيداتها، كما انها اعتمدت بالاساس سياسة تعليمية حديثة لا بد من الاستفادة منها. إننا امام مرحلة تتطلب بالضرورة تضافر الجهودبما يضمن الاتفاق على اختيار افضل السبل لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي بما يتلاءم وطبيعة المرحلة التي يمر بها اليمن.

ان البنك الدولي لا يعتبر ان من مسؤوليته تحديد ما يجب على الحكومة اليمنية ان تفعله بشأن الاصلاح الاقتصادي، بل إن البنك يدرك ان هذا البرنامج لا يمكن ان ينجح إلا اذا تبناه الشعب اليمني وقرر اتباعه.

واذا كانت هذه هي نظرة البنك الدولي كما اشار اليها اندرسون المدير في ادارة الشرق الاوسط وشمال افريقيا فربما كان من المستحسن عدم اتخاذ مزيد من اجراءات التخصيص والتعويم تلحق اضراراً بالغة بذوي الدخول المتدنية بل الافضل اتخاذ اجراءات ذات طابع استراتيجي، منها:

١ . تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي لضمان حشد اكبر قدر من الموارد الاستثمارية.

٢ . الاهتمام بعنصري الادارة والكفاءة الادارية.

٣ . التدرج باجراءات التخصيص والتعويم مراعاة للبعد الاجتماعي المرتبط بنتائجهما.

٤ . تطوير المؤسسات المالية والاقتصادية ضمن سقف زمني وعلى وجه الخصوص المؤسسات الضريبية والجمركية.

٥ . الاهتمام بقطاع الصادرات بخطوات وبرامج عملية.

٦ . الاهتمام بمراكز المعلومات وتطوير الموجود منها وتحديثها ومدها بالامكانات اللازمة.

٧ . اعتبار قضية التعليم وتحديثه قضية استراتيجية لا تقل اهمية عن التخصيص والتعويم.

وفي الختام نشير الى مسألة تتعلق بضرورة التأكد من يقينية مصادر التمويل اللازمة للمرحلة الثانية حتى لا تباشر الدولة عملياتها اعتماداً على موارد غير مؤكدة. اذ ان ما يتوافر من معلومات عن تمويل البرنامج مازال متضارباً، والضرورة تقتضي التأكد من مصادر التمويل وتوافرها والقدرة على تنفيذ المشاريع بكفاءة عالية لضمان الوفاء بها من قبل الممولين درءاً لمخاطر اتخاذ المزيد من الاجراءات غير المواتية.

علي عبد الكريم
عن «الحياة»

المغرب

بدأ فكرة ولدت اثناء زيارة الملك خوان كارلوس للرباط في الثمانينات

النفق القاري تحت المتوسط سيبنى بكلفة ٤,٥ مليار دولار

● وقع المغرب واسبانيا بروتوكولاً هو الاهم من نوعه بين البلدين لبناء نفق قاري تحت البحر الابيض المتوسط يبلغ طوله ٣٠ كيلومتراً من السكك الحديد ويربط مدينة «طنجة» بـ «طريفة» الاسبانية عبر صخرة جبل طارق.

وقدرت قيمة النفق القاري الذي تقرر الشروع في انجازه سنة ١٩٩٧ على اساس تدشينه سنة ٢٠١٠ بنحو ٤,٥ مليار دولار. وهذه المرة الاولى التي يتم فيها الحسم بين فكرتي النفق والجسر لربط القارتين الافريقية والاوروبية عبر مضيق جبل طارق منذ أن انطلقت الدراسات التقنية والفنية في شأن المشروع قبل سنوات عشر.

وتقول مصادر اسبانية ان تجربة نفق المانش بين فرنسا وبريطانيا تشجع الطرفين المغربي والاسباني على اختيار هذه الصيغة «العملية المضمونة والاقل كلفة»، في اشارة الى ان انشاء طريق للسكك الحديدي تحت البحر هو أقل كلفة وجهداً من اقامة جسر معلق فوق المتوسط في منطقة تلاقي البواخر التجارية العالمية.

ومهما يكون السبب التقني او المالي الذي دفع الطرفين الى اختيار النفق عوض الجسر، فإن المراقبين يعتقدون ان الحكومة الاسبانية جادة في تعاونها مع المغرب، وهي بصدد تأهيل الرباط لادوار اقتصادية وتجارية مهمة في اطار تطبيق اتفاق الشراكة مع دول «الاتحاد الاوروبي».

وكان فيليبي غونزاليس صرح بعد اجتماعات دامت يومين في الرباط مع نظيره الدكتور عبد اللطيف الفيلالي ان البلدين قررا الالتزام بعلاقات ثنائية ترتكز على الحوار والتعاون وحسن الجوار، في اشارة الى الاتفاقيات الاخرى الموقعة التي تشمل مجالات اقتصادية ومالية وتجارية وامنية وثقافية وتعليمية وغيرها.

وكانت الدراسات السابقة في شأن مشروع الربط القاري بين البلدين توقعت ان تشهد الحركة الاقتصادية والتجارية والسياحية طفرة كبيرة لدى بداية العمل بالربط وتوقعت ارتفاعاً ضخماً في حركة تدفق البضائع والسلع والأفراد.

ويبدو هذا المشروع حالياً اختباراً حيوياً للمغرب الذي سيبدأ في تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي مطلع السنة المقبلة وعلى مدى ١٥ سنة تترسخ في نهايته اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، اي التدفق الحر للسلع والبضائع المختلفة في الاتجاهين.

وتعتبر اسبانيا في هذا المجال البوابة نحو اوروبا التي تمر منها الصادرات المغربية نحو القارة.

وبالنسبة الى تمويل مشروع السكك الحديد تحت المتوسط فإن البنك الاوروبي للاستثمار وبقية المصارف المتشابهة يمكنها ان تسهم في تمويل هذ المشروع الذي سيفتح فرص عمل هائلة للشركات الاوروبية

وقدمت مصادر مغربية مقارنات مع مشروع الغاز الذي سيربط بين الجزائر واسبانيا عبر المغرب وجبل طارق نهاية السنة الجارية، والذي قام «البنك الاوروبي» بتمويل نحو نصف قيمته من اصل نحو ملياري دولار لمجموع المراحل. وتضيف المصادر ذاتها ان مشاريع المواصلات من هذا المستوى مجدية اقتصادياً ومالياً، وهذا ما يجعل المصارف تتسابق لتقديم قروض لها، في اشارة الى ان «البنك الاوروبي» يمول كل المشاريع التي يعود مردودها لفائدة اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي. ويذكر ان فكرة انشاء ربط قاري بين المغرب واسبانيا ولدت خلال زيارة قام بها الملك خوان كارلوس للمغرب مطلع الثمانينات بدعوة من الملك الحسن الثاني. وتأسست بعد ذلك شركة مختلطة للدراسات التقنية والفيزيائية. وكان الخبراء حتى سنوات قليلة يميلون الى اقتراح جسر معلق فوق البحر للسماح للبواخر بالمرور من الاطلسي الى المتوسط والعكس. وقدرت قيمة مثل هذا المشروع ما بين ١٠ و١٥ مليار دولار. لكن النجاح الذي حققه مشروع المانش الفرنسي - البريطاني ربما اوجد تحولاً في اتجاه تفضيل السكك الحديد تحت البحر عوض الطريق السيار على بعد عشرات الامتار فوق الماء.

تونس

بدأت المرحلة الثانية من التخصيص

٦٥ ألف فرصة عمل جديدة خلال ١٩٩٦

● تتوقع حكومة حامد القروي خلق ٦٥ الف فرصة عمل جديدة خلال هذه السنة، مقابل ٦١ الف فرصة توفرت سنة ١٩٩٥.

وقد لحظت خطة التنمية الثامنة، التي بدأت الحكومة تنفيذها سنة ١٩٩٢ على أن تنجزها كاملة هذه السنة، ايجاد ٢٩٠ الف فرصة عمل جديدة، فيما قدرعدد فرص العمل الجديدة في سنوات خطة التنمية السابعة (١٩٨٨-١٩٩٢) بـ ٢٠٤ الاف فرصة.

وتوقعت تقديرات وزارة التنمية الاقتصادية ان ترتفع صادرات تونس من المنتوجات الصناعية والخدمات سنة ١٩٩٦ بنسبة ٥ في المائة، فيما قدرت انخفاض الصادرات الغذائية والزراعية بـ ٢٠ في المائة.

وعزت الانخفاض الى التراجع المتوقع في صادرات زيت الزيتون التي لن يتجاوز حجمها ٣٥ الف طن، فيما صدرت تونس ٨٨ الف طن سنة ١٩٩٥ و١٩٣ الف طن سنة ١٩٩٤.

الا ان التقديرات توقعت زيادة الصادرات من الحمضيات والتمور بنسبة ٧ في المائة السنة الجارية. الى ذلك يتوقع ان ترتفع صادرات الفوسفات والمواد الكيماوية بنسبة ٨ في المائة بسبب التحسن المتوقع في الطلب العالمي على هذه المواد وارتفاع اسعارها.

وفي هذا السياق يتوقع ان ترتفع صادرات تونس من الفوسفات المكرر ثلاث مرات الى ٧٩٠ الف طن في مقابل ٧٦٠ الف طن سنة ١٩٩٥، فيما يتوقع ان ترتفع الصادرات من ثاني اموكسيد الفوسفات الى ٧٥٠ الف طن في مقابل ٧٣٠ الف طن سنة ١٩٩٥.

كذلك اشارت التقديرات الى ان صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية سترتفع بنسبة ١٢ في المائة، فيما قدرت نسبة الزيادة في الصادرات من المنسوجات بـ ٨ في المائة، مما سيكرس استمرار التطور الذي شهده القطاع في السنوات الاخيرة.

يذكر ان قطاع المنسوجات سيؤمن ٣٠ في المائة من صادرات تونس سنة ١٩٩٦ في مقابل ٢٩ في المائة سنة ١٩٩٥ و٢٧ في المائة سنة ١٩٩٤.

وينفذ الصناعيون التونسيون ابتداء من هذه السنة خطة واسعة لتحديث اربعة الاف مصنع اي ٥٠ في المائة من النسيج الصناعي المحلي لرفع مستوى الانتاج وتحسين النوعية في اطار تنفيذ خطة الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي» ولتطوير قدرة منتوجاتها على منافسة السلع المماثلة في الاسواق العالمية.

ويأتي تنفيذ الخطة بعد وصول الاصلاحات الاقتصادية الى مرحلتها الاخيرة وظهور نتائجها الايجابية.

واستكملت تونس تنفيذ اكثرية الاصلاحات الهيكلية التي تقرر ادخالها على الاقتصاد منذ سنة ١٩٩٥ واستغرق تنفيذها نحو سبع سنوات.

ويعتبر الخبراء الحكوميون ان نتيجة الاصلاحات كانت ايجابية، اذ قدرت الاحصائيات الرسمية متوسط نمو اجمالي الناتج الداخلي في السنوات الاولى من خطة التنمية الحالية بـ ٥,٥ في المائة، فيما توقعت التقديرات ان تصل النسبة الى ٥,٧ في المائة.

كما قدرت الاحصائيات عدد فرص العمل الجديدة التي تم انشاؤها في السنوات الثلاث الاولى من الخطة الثامنة بـ ١٦٦ الف فرصة عمل جديدة. وقدرت نسبة العجز في الموازنة بـ ١,٩ في المائة.

ويعتبر الوصول الى نسبة نمو تعادل ٦ في المائة احد الاهداف الاولية لخطة التنمية المقبلة التي يجري الاعداد لها حالياً.

مصر

لأن خطواتها الاولى مشجعة ولو حذرة

رجال الاعمال يسقطون بعض تحفظاتهم على حكومة الجنزوري

● بعد ما يقرب من ثلاثة اشهر من بدء العمل، تمكن الفريق الاقتصادي في الحكومة المصرية الجديدة من التغلب على التحفظات الاولية لمجتمع الاعمال بشأن مدى التزامه بقضية «تحرير الاقتصاد».

وباصدار بعض الاجراءات التشريعية والادارية السريعة ووعود بالمزيد منها خرجت حكومة كمال الجنزوري من المستنقع الراكد الذي كان يبدو واضحاً أن الحكومة السابقة تغرق فيها.

واتسم رد فعل مجتمع الاعمال بالحذر عندما عين الرئيس حسني مبارك في كانون الثاني/ يناير الماضي وزير التخطيط كمال الجنزوري رئيساً للوزراء خلفاً للدكتور عاطف صدقي الذي احتفظ بالمنصب طوال اكثر من تسع سنوات.

وقال المدير العام في بنك مصري اجنبي مشترك «كانت لدي تحفظات كثيرة في ضوء ماضي الجنزوري في القطاع العام. لكنه فتح صفحة جديدة. وهو يقول الان انه كان مخطئاً عندما ظن ان بالامكان الابقاء على القطاع العام قوياً مثلما كان مع تدعيم القطاع الخاص في الوقت نفسه». وعلى الرغم من أن شهر رمضان الذي يقل فيه عادة النشاط في الدوائر الحكومية فقد لاحظ المراقبون ان اللجان الوزارية ظلت طوال الشهر على نشاطها فمررت سلسلة اصلاحات ساعدت، على الرغم من انها محدودة في حد ذاتها في خلق مناخ ملائم لدوائر الاعمال.

وخفضت الحكومة الرسوم الجمركية على بعض السلع الرأسمالية، وحررت قواعد الرحلات الخاصة (الشارتر) كما خفضت الاعباء الضريبية على صناعة السياحة وفتحت الاراضي الصحراوية امام التنمية، وادخلت اهم تغيير منذ عقود في قوانين تأجير المساكن.

واصبح الاستثمار الخاص في المرافق العامة، أمراً مطروحاً بجدية في جدول اعمال الحكومة، وذلك من خلال خطة مقترحة للتشييد والامتلاك والتشغيل ثم نقل الملكية وايضاً من خلال مشروعي قانونين آخرين في الطريق للعرض على «مجلس الشعب».

وهناك الان قانون مصرفي جديد سيتيح للاجانب امتلاك حصة اغلبية في المصارف المحلية وقانون استثماري موحد سيزيل كل العقبات والتناقضات من التشريعات القائمة.

وقال عضو رفيع في مجموعة ضغط مصرية - اميركية من رجال الاعمال ان المجلس تشجع كثيراً بما قامت به الحكومة الى الآن، فهي على ما يبدو جادة للغاية بشأن الاصلاح، وما ينبغي ان تكف عليه الآن هو تحسين صورة الاستثمار في البلاد انها اسوأ بكثير من الواقع.

ومن العلامات الاخرى على التغيير موقف الحكومة من المفاوضات مع «صندوق النقد الدولي» التي ينتظر ان تستأنف خلال هذا الشهر.

والحكومة السابقة لم تنجح ابداً في اجتياز المراجعة الاولى لاتفاق وقعته مع صندوق النقد في ١٩٩٣ مما اضاع شعلبها فرصة توفير ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من اقساط الفائدة التي تدفعها لدائنيها في «نادي باريس». وكان من المستهدف الانتهاء من عملية المراجعة بحلول حزيران/ يونيو ١٩٩٤ وان يشطب الدائنون عند ذلك ديوناً قيمتها اربعة مليارات دولار.

وقال وزير المالية محي الدين الغريب، انه واثق من ان جولة المحادثات مع صندوق النقد ستنجح في التوصل الى اتفاق على الرغم من ان الديبلوماسيين يقولون ان السرعة التي تمضي بها عملية التخصيص ستكون عقبة.

ووعد وزير قطاع الاعمال، عاطف عبيد، الذي احتفظ بمنصبه في التعديل الحكومي، بتعجيل عملية التخصيص ولكن سماسرة اشاروا الى انه اعطى وعوداً مماثلة من قبل.

وعلى الرغم من التفاؤل بين رجال الاعمال لايزال بعض المصريين متشككين في استمرار الايقاع السريع للاداء الحكومي. ويروج في الاوساط الاقتصادية المثل الشعبي الذي سيقول «الغربال الجديد له شدة»، في اشارة الى ان الزمن قد يوهن عزم الحكومة.

■ في تقرير اعده مصطفى جابر، المستشار العمالي المصري في الرياض، جاء ان اجمالي التعويضات والمستحقات التي تم تحصيلها في العمالة المصرية في السعودية خلال السنة الماضية بلغ ٢٣٩ الفا و٩١ دولاراً و٤١١ الفاً و٤٦٣ ريالاً سعودياً و٢٧٥ جنيها مصرياً، وذلك من خلال الجهود التي قام بها مكتب التمثيل العمالي المصري بالتعاون مع القنصلية المصرية في الرياض وذلك في اطار العلاقات المميزة بين البلدين.

واوضح التقرير انه تم خلال سنة ١٩٩٥ توفيره ٥١ الفاً و١٥ فرصة عمل من بينها ١١ الفاً و٥٦ عقود عمل جديدة و١٥ الفاً و٩٨٤ عقود عمل تم تجديدها عن طريق المكتب العمالي، اضافة الى مراجعة ٢٣ الفاً و٦١٤ عقد عمل واردعن طريق الادارة العامة للاستخدام الخارجي في ديوان وزارة القوى العاملة المصرية.

وخلال سنة ١٩٩٥ تلقى المكتب العمالي في الرياض ٧٠٢ شكوى فردية تم تسوية ٤٢٧ منها عن طريق الاتصال المباشر بممثلي اصحاب الاعمال والشركات والمؤسسات السعودية الحكومية والاهلية.

وتم توجيه باقي الشاكين للقنوات النظامية لتسوية مشاكلهم وفق احكام نظام العمل والعمال في السعودية، اضافة الى اربع شكاوى جماعية من عاملين مصريين في مؤسسات سعودية خاصة وتم بحثها وتسويتها.

واوضح التقرير ان اهم المشاكل التي واجهت العمالة المصرية تمثلت في اتجاه السلطات السعودية احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ومنها المصرية والغاء تعاقدات العديد من المصريين في القطاع الحكومي، وعدم منح تأشيرة للاستقدام أو الزيارة لعائلات المتعاقدين المصريين سواء في القطاع الحكومي او الخاص وتأخر صرف مكافأة نهاية الخدمة لبعض العاملين في القطاع الحكومي، مؤكداً انه تم التغلب على معظم هذه المشاكل في اطار العلاقات المميزة.

والجدير ذكره، ان العمالة المصرية في السعودية تمثل نسبة ٤٥ في المائة من اجمالي العمالة المصرية العاملة في الدول العربية ويبلغ عددها ١,٤ مليون عامل.

ليبيا

٦٠٠ مليون دولار سنوياً

تغطية العجز بالارصدة الاجنبية

● مصدر مأذون له بالكلام، ذكر ان الحكومة قررت انفاق ٤,٥١٨ مليار دينار في سنة ١٩٩٦ معترفة رسمياً لاول مرة انها ستعتمد على الأرصدة بالعملة الاجنبية في تغطية عجز الميزانية.

وقال المصدر ذاته، ان ليبيا التي تعاني من انخفاض اسعار النفط ومن آثار العقوبات التي تفرضها عليها الامم المتحدة، تسحب من المدخرات بالعملة الاجنبية منذ عدة سنوات.

لكن اعلان وزير المالية محمد بيت المال ، انه لن يكون هناك عجز في الميزانية هو اول مرة تعلن فيها الحكومة الليبية مسبقاً أنها ستسحب من ارصدتها بالعملة الصعبة.

وقال الوزير امام مؤتمر الشعب العام (البرلمان) ان الحكومة استخدمت المدخرات بالعملة الصعبة في تغطية عجز الميزانية الذي بلغ نحو ٦٠٠ مليون دولار سنوياً في ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥.

وهذا يشير الى ان ليبيا ستسحب من ارصدتها بالعملة الصعبة في سنة ١٩٩٦ لكن الفرق هو ان هذا ادرج في الميزانية بالفعل.

وذكر بيان حكومي ان الميزانية اقرت لكنه لم يذكر سوى الارقام الخاصة بالانفاق ولم يذكر الايرادات المتوقعة.

ويعادل الرقم الخاص بالانفاق هذه السنة ١٢,٧ مليار دولار وهو ما يزيد بكثير عن عائدات ليبيا النفطية التي قدرت بنحو ستة مليارات دولار في ١٩٩٥. وتمثل العائدات النفطية عادة حوالي نصف الايرادات الاجمالية في الميزانية.

وسعر الصرف الرسمي للدولار الأميركي ٠,٣٥٥ دينار لكن الدولار يباع بما يصل الى ٣,٥ دينار في السوق السوداء بسبب التضخم الذي يقدر معدله بنحو ١٠٠ في المائة في السنة منذ ١٩٩٢. وقد زاد من المصاعب الاقتصادية التي تواجهها ليبيا انخفاض اسعار النفط في السوق الدولية والعقوبات التي يفرضها مجلس الامن على طرابلس منذ سنة ١٩٩٢ بسبب «قضية لوكربي»، وتشمل تجميد بعض اصولها بالعملة الصعبة في بلدان غربية.

وقد اثرت العقوبات على كل قطاعات الاقتصاد تقريباً واضطرت الحكومة الى خفض الانفاق والاستثمار.

وخلال المناقشات العاصفة التي جرت في اجتماع «مؤتمر الشعب هذا العام» حول الميزانية تعرضت الحكومة لضغوط عنيفة لتدفع مرتبات متأخرة لما يصل الى سبع سنوات لموظفي الحكومة وان تكون اكثر شفافية فيما يتصل باستخدام الارصدة في الخارج.

وقالت مصادر البنك المركزي ان ارصدة ليبيا الخارجية قدرت في سنة ١٩٩٤ بنحو ٨١٨ مليار دينار (٥,١٢١ مليار دولار). وذكر مصرفيون انها مودعة في معظمها في بنوك في الخليج واسيا.

وقال رئيس الوزراء عبد المجيد القعود للمؤتمر ان «حقيبة» اضافية قيمتها ٢,٤٨٩ مليار دينار (سبعة مليارات دولار) ترجع الى بيع حصة لليبيا في شركة فيات الايطالية سنة ١٩٨٦ اقرضت لشركات ليبية مملوكة للدولة.

■ اعلن مصدر رسمي في طرابلس ان ليبيا صدرت سبعة ملايين وخمسمئة وخمسين الف برميل من النفط الخام في الفترة بين التاسع والخامس عشر من شهر شباط/ فبراير الماضي، بسعر وسطي ١٧,٢٦ دولار للبرميل الواحد.

يذكر أن متوسط سعر البرميل كما حددته منظمة «اوبيك» في كانون الثاني/ يناير الماضي كان ١٨,٠٦ دولار مقابل ١٦,٨٦ دولار هو السعر الوسطي للبرميل في سنة ١٩٩٥.

وذكرت مصادر «اوبيك» ان الانتاج الليبي من النفط قارب الحصة المحددة من قبل المنظمة بـ ١,٣٩ مليون برميل يومياً على الرغم من العقوبات المفروضة على طرابلس منذ حوالي اربع سنوات، مشيرة الى ان ليبيا تستطيع تكرير ٣٤٢ الف برميل يومياً.

وتخضع ليبيا، التي تتهمها الامم المتحدة بمساندة الارهاب، منذ نيسان/ ابريل ١٩٩٢ لحظر جوي وعسكري تم تعزيزه في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٣ بعقوبات اقتصادية تطال خصوصاً بعض المعدات التي تدخل في صناعة النفط.

ومع ذلك تواصل الشركات النفطية العاملة في ليبيا نشاطها بشكل طبيعي باستثناء الشركات الاميركية التي منعتها واشنطن من التعامل مع طرابلس.

وافادت النشرة ان مجموعة «ريسول» الاسبانية المكلفة استثمار مشروع نفطي في ليبيا لزمت مؤخراً اعمالاً بقيمة مليار دولار الى عدد من الشركات الاوروبية.

الولايات المتحدة

قلق اميركي من «الجواسيس الاصدقاء»!

التجسس الاقتصادي يأخذ دور التجسس الامني والدفاعي

● كان التجسس في مرحلة الحرب الباردة محصوراً بالشؤون الامنية والدفاعية بين المعسكرين المعاديين والمتنافسين. اما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد اخذ التجسس منحى مختلفاً كلياً اذ تغير ميدانه من الاستراتيجيات الامنية والدفاعية الى الاستراتيجيات الاقتصادية والتكنولوجية، ومن نطاق الدول الى نطاق الشركات، ومن اطار الدولة المتناحرة والمتخاصمة الى اطار الدول الصديقة والحليفة.

وقد بدأت هذه المشكلة تتكشف في الولايات المتحدة منذ أقل من ثلاث سنوات عندما ضبط عالم يدعى رونالد هوفمان، يعمل مديراً لمشاريع صناعية متقدمة في شركة علمية صناعية عالية، وهو يبيع برامج كومبيوتر بالغة التعقيد الى شركات يابانية كبرى منها «شركة نيسان للسيارات» وشركة «ميتسوبيشي» للمعدات الكهربائية والصناعية، ومنها برامج تضم معلومات عن الطيران المدني والفضائي.

وبذلك أيقنت السلطات الاميركية ان هذا النوع من التجسس هو الاتجاه المستقبلي للجواسيس. ولهذا كتب الباحث بيتر شوايتزر كتاباً مثيراً بعنوان: «الجواسيس الاصدقاء: كيف يستخدم حلفاء اميركا التجسس الاقتصادي لسرقة اسرارنا».

لكن الولايات المتحدة لم تقصر في هذا المضمار ايضاً، فقد انكشفت عملياتها التجسسية في الميدان الاقتصادي عندما طلبت السلطات الفرنسية ترحيل دبلوماسيين اميركيين في باريس في اواخر عهد الرئيس السابق فرانسوا ميتران، بتهمة «التجسس الاقتصادي»!

فقد بات أمراً معروفاً ان عدد الدول العاكفة على جمع المعلومات الاقتصادية اخذ في التزايد بغية تقديم المعلومات حول الصناعات المنافسة الى منتجيها المحليين لزيادة قابليتهم التنافسية في الاسواق العالمية، ولعل الازمة الدبلوماسية التي وقعت بين باريس وواشنطن قبل سنة تقريباً، عندما كشف وزير الداخلية الفرنسي، آنذاك، شارل باسكوا عن عمليات اميركية للتجسس على مشاريع الاتصالات الفرنسية، هي المؤشر على انماط التجسس للقرن المقبل.

وقد صدم الاميركيون بالاعلان الفرنسي عن عملية التجسس الاميركية في فرنسا، لكن الاجهزة الاميركية تشير الى ان فرنسا تملك جهازاً تجسسياً جيداً ومتطوراً، قد يكون أكفأ جهاز للتجسس الاقتصادي في العالم. ويشير الاميركيون الى ان الاجهزة الفرنسية قد زرعت جواسيس لها في اميركا في شركات تكنولوجية كبرى مثل IBM و Texas Instruments و Corning.

أما اليابان فانها تختلف عن الدول الصناعية في الغرب من حيث ان الدولة اليابانية لا تملك جهازاً تجسسياً مثل الجهاز الفرنسي DGSE اومثل «وكالة المخابرات المركزية الاميركية» CIA الا انها اقامت شبكة من القطاعين العام والخاص تضم وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية مع عدد من الشركات التجارية الخاصة التي تقوم بزرع شبكات تجسسية في الشركات المنافسة.

وهكذا فإن هذا النوع الجديد من التجسس يتطلب نوعاً جديداً من الجواسيس.

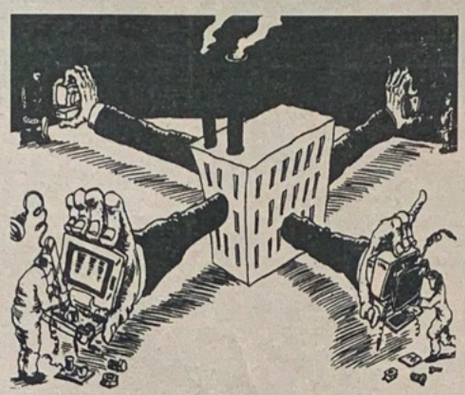

فالجواسيس الجدد يجب ان يكونوا بالضرورة علماء ومهندسين وخبراء صناعيين لكي يتسنى لهم فهم المعلومات التي يحصلون عليها او تحديد المجالات التي يجب ان يستهدفوها.

ولهذا، من المنتظر ان تلجأ اجهزة الاستخبارات الكبرى في الدول الصناعية الى المعاهد والجامعات، لتجنيد الجواسيس الجدد، من بين الطلاب المتفوقين. ولما كانت كلفة هذا العمل، والقائمين عليه عالية جداً، فانه من المنتظر ان تتولى الصناعة جزءاً من هذه الكلفة بصورة غير مباشرة، وممولة عن طريق تقديم المنح الدراسية للطلاب المختارين وتدريبهم، وهو غطاء يصعب كشفه او تمييزه.

وتقوم الدول الصناعية بالتجسس الاقتصادي لأنه مربح لها بتسهيل تنافسيتها. ومن الامثلة على ذلك، نجاح الاستخبارات الفرنسية DGSE في الحصول على صفقة طائرات مع الهند لحساب فرنسا قيمتها مليارات من الدولارات.

ويفاخر الفرنسيون بنجاحهم في هذا المضمار، فقد كتب رئيس الاستخبارات الفرنسية الراحل الكونت دومارينش في مذكراته قائلاً:

«إن التجسس الاقتصادي عملية مربحة جداً. ففي اي جهاز استخباراتي يستحق الاسم تصادفك حالات حيث ميزانية السنة كلها تغطى بعملية واحدة».

لكن الدوائر الثقافية والفكرية تصنف التجسس الاقتصادي في خانة القرصنة والسرقة، وتضعه في اطار مختلف عن التجسس التقليدي، الذي له اهداف محددة ومعروفة مثل، حماية المصلحة الوطنية وابقاء السلطة العليا في الدولة على استطلاع تام على مجريات الامور في العالم. لكن جمع المعلومات الصناعية والتجارية، كما يقول بيتر شوايتزر، واعطاء هذه المعلومات الى منتجين محليين هو مسألة مختلفة تماماً. وهو يقول في ذلك:

«إن هذا النوع من التجسس الاقتصادي يجب ان يسمى باسمه كما هو، في احسن الاحوال مساعدة دعم للشركات المحلية المحظية وفي اسوأ الاحوال سرقة ترقى الى القرصنة».

وفي رأيه ان التجسس الاقتصادي يمكن ان يعرقل التجارة عرقلة كبيرة، وينتقص للقيام باستثمارات مكلفة مالياً وزمنياً، وتدمير جنى الاستثمار هو تدمير لحوافز الابتكار.

لكن بيتر شوايتزر يقول ان هذا الرأي ليس دارجاً في بقية العالم انه رأي اقلية فقط لأن العالم لا يدين بالاخلاقية الراسمالية الاميركية القائمة على التنافس النشط والمفتوح. ففي اوروبا واسيا، كما يقول، يعتبر غريباً او طريفاً القانون الاميركي يحذر على الشركات الاميركية تقديم الرشاوى للمسؤولين الاجانب، كما ان القوانين الاميركية لمكافحة الاحتكار ينظر اليها على انها لوثة اميركية.

فالنظرة السائدة في اوروبا واسيا تقوم على تداخل وثيق بين الدولة والشركات ورجال الاعمال، وهي علاقة تختلف عما هو سائد في الولايات المتحدة ويخشى الاميركيون ان تنتهج روسيا الجديدة النهج الاوروبي الآسيوي اكثر من النهج الاميركي المفتوح، مما يعني توظيف جهاز مخابراتها المحتك والواسع الخبرة من ايام الحرب الباردة في الحصول على المعلومات الاقتصادية بغية اختصار مرحلة الانتقال من الاقتصاد الشيوعي الموجه الى الاقتصاد الصناعي الحر، فيحافظ الجهاز الروسي على سريته المعهود في النظام الشيوعي وينتقل في الوقت ذاته الى السوق الحرة للتعاقد مع المستثمرين الاجانب والاستثمار في الشركات التجارية الاجنبية وانشاء الشركات في الخارج بغية احلال القوة الاقتصادية على القوة العسكرية السابقة تعبيراً عن القوة الوطنية للدولة.

وحتى الآن تحاول اميركا معالجة هذه المشكلة بحماية شركاتها من التجسس الاقتصادي التي تسميه «اللصوصية الصناعية». لكن الشركات الاميركية باتت ترى بصورة متزايدة ان الولايات المتحدة لم يعد بامكانها التغافل عن وضع عالمي تتراكض فيه الحكومات لسرقة اسرار الشركات من بعضها البعض، وان عليها ان تواجه هذا الخطر مواجهة حاسمة، لأن تجاهل التجسس الاقتصادي، كما يقول، شوايتزر لا يجعله يختفي.

بولندا

تعايش النمو مع التضخم العالي

المعركة المقبلة فصل السياسة عن الاقتصاد!

● شهد المسرح السياسي في بولندا، مشاهد مثيرة كان أهمها سقوط ليش فاوسنا، قائد الحركة التي انهت الحكم الشيوعي. وهي «حركة التضامن»، في الانتخابات الرئاسية الاخيرة لصالح شيوعي سابق فاز ضد فاونسا ببرنامج معتدل. كما شهد سقوط رئيس الوزراء السابق بعدما اتهمه وزير داخليته بانه عميل للاستخبارات الروسية.

لكن المسرح الاقتصادي البولندي اظهر حركة نهوض قوية منذ سقوط الحكم الشيوعي سنة ١٩٨٩، اذ كان النمو الاقتصادي في بولندا قوياً الى درجة اذهلت اشد المتفائلين. وفوق ذلك، كان الاقتصاد البولندي ينمو بينما معدل التضخم اخذ في الهبوط من مستويات فلكية سابقة.

واذا ما نظرنا الى آخر احصائيات مكتملة، هي احصائيات ١٩٩٥، نجد ان الناتج المحلي الاجمالي في بولندا نما بنسبة ٧ في المائة سنة ١٩٩٥. ومع ذلك تبقى هناك تحديات كبيرة امام الحركة الاقتصادية النشطة في الدولة الشيوعية السابقة، اهمها الاضطراب السياسي المتمثل في التغيير المستمر للحكومات بحيث شهدت بولندا سبع حكومات في اقل من سبع سنوات. وفوق ذلك كله، تلقى الدعوات الاصلاحية الجريئة التي يقول بها المؤمنون باقتصاد السوق وحرية الاسواق معارضة قوية من الفئات اليسارية والفئات المحافظة اجتماعياً، بحجة ان اطلاق حرية الاسواق على مصرعيها من شأنه ان يكون له اثار اجتماعية سيئة على اصحاب الدخل المحدود والفئات الدنيا من المجتمع.

لكن دعاة تحرير الاسواق يحذرون المسؤولين من مغبة الانسياق وراء السياسات الانتهازية الهادفة الى ارضاء الجمهور على حساب الاقتصاد الوطني.

ومن المتوقع لهذه السنة ١٩٩٦ ان يهبط الناتج المحلي الاجمالي من ٧٪

ليخ فاونسا

الى ٥.٥ في المائة وهي نسبة عالية ولو انها اقل من نسبة النمو في السنة الماضية. وهناك سببان رئيسيان لهذا النمو هما:

■ ارتفاع الصادرات في سنة ١٩٩٥ بنسبة تزيد على ٣٥٪ مسعرة بالدولار.

■ زيادة الانتاج الصناعي بنسبة قدرها اكثر من ١٠٪ ونسبته اعلى في اعمال البناء. والجدير بالذكر ان نمو الصادرات هذا يستثني البضائع المنقولة براً مع الدول المجاورة مثل المانيا ودول اوروبا الشرقية، كما انه تحقق على الرغم من قوة سعر صرف العملة البولندية الوطنية (زلوطي).

وهكذا ارتفع احتياطي البلاد من العملات الاجنبية من ٦ مليارات دولار الى ١٥ ملياراً. والملاحظ ان هذا النمو الكبير في الناتج المحلي الاجمالي لم يسفر عن زيادة في فرص العمل المتاحة للعاطلين، إلا بنسبة ١٪ فقط، مما فسّر على انه زيادة في الانتاجية. وهكذا بقيت نسبة البطالة مرتفعة وان كانت قد هبطت من ١٦٪ الى اقل من ١٥٪، واذا ترجمت هذه الزيادات الانتاجية الى المستويات الحقيقية للدخل يكون مستوى الدخل الحقيقي قد ارتفع بحوالي ٣٪.

وهناك اسباب عديدة لهذا النمو المرتفع اولها واهمها، اتساع نصيب القطاع الخاص من الاقتصاد الوطني. فقد بلغ انتاج هذا القطاع ٦٠٪ من الانتاج الاجمالي مما يجعل صورة المستقبل اكثر اشراقاً.

والعامل الثاني المهم، هو تزايد ربحية وانتاجية المشاريع، حيث ارتفع الانتاج الصناعي اكثر من فرص العمل. وفي الوقت ذاته، زادت مدخرات الناس بفعل هبوط التضخم وارتفاع سعر صرف العملة الوطنية، مما ينبيء بمزيد من الاستثمار المحلي والاجنبي.

ومع ذلك، يبقى التضخم هو الهاجس الاكبر في بولندا لارتباطه بالعجز المتزايد في ميزانية الدولة. والهاجس الآخر هو ميل السياسيين الى انتهاج سياسات تضخمية بزيادة الانفاق الاجتماعي والاستمرار في تمويل المشاريع الحكومية الخاسرة وعرقلة عمليات الخصخصة، واحياء الاتجاهات الى اعادة انشاء الاحتكارات الحكومية الكبرى في مجالات مثل التعدين والمناجم، ويصف دعاة الاقتصاد الحر هذه الاتجاهات لدى السياسيين لكسب اصوات الناخبين بأنها قصيرة النظر وتبقى على رهن الاقتصاد الوطني بالتأثير السياسي. وان هؤلاء يرون ان الانفصال بين الاقتصاد والسياسة اخذ في التوسع. ويقول هؤلاء، ان من المناحي الكفيلة بتخفيف خطر التأثير السلبي للسياسة على الاقتصاد، هو تقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني، وتقليص الفرص المتاحة لها لاستخدام التأثير السياسي في الاقتصاد. ولما كان دعاة الاقتصاد الحر يستهدفون تقليص نظام الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي باسم اصلاحه، فإن المعركة السياسية، حول الموضوع سوف تبقى عنصراً مهماً في تقرير المسار الجديد لبولندا في مرحلة الاقتصاد الحر.

افريقيا

نظرتان متناقضتان حول افريقيا

الديون الدولية تثبتها في التخلف

● في الوقت الذي اصدرت فيه منظمة اوكسفام الخيرية البريطانية تقريراً ندت فيه بالديون الدولية المتعددة الاطراف للدول الافريقية والاعباء التي تشكلها خدمة الديون على تلك الدول، نشرت جريدة «هيرالد تريبيون» الاميركية تعليقاً بعنوان: «افريقيا تتطلع الى الاسواق العالمية». توقعت فيه ان تصبح الدول الافريقية في عداد «النمور الاقتصادية» بفعل تدفق الاستثمارات الاجنبية عليها وتفتح الدول الصناعية على الطاقات الاقتصادية الكامنة في افريقيا. وتنشر «الميزان» فيما يلي مقتطفات من الموضوعين المتمايزين حول افريقيا.

من تقرير اوكسفام

نشرت منظمة «اوكسفام» الخيرية العالمية تقريراً حول التكاليف الانسانية للديون المتعددة الاطراف. حيث تتحول المساعدات الدولية للدول الفقيرة في افريقيا الى اعباء، تزيد من فقر تلك الدول. فقد حمّل التقرير المؤسسات الدولية المانحة وحكومات الدول الافريقية المعنية مسؤولية تزايد التكاليف الاجتماعية في افقر بلدان العالم، وهي تكافح وتقتطع من غذائها لخدمة ديونها الخارجية.

واتهم التقرير المؤلف من ١٨ صفحة، البنك وصندوق النقد الدوليين بخلق ما سماه «سيرك مالي هذر»، حيث يجري إعادة تدوير المزيد من اموال المساعدات بشكل مدفوعات لسداد الديون، بينما يتزايد حجم تلك الديون

وانحى تقرير «اوكسفام» باللائمة على حكومات الدول الافريقية الفقيرة بسبب النقص المحزن في روح القيادة والادارة، فهي تحرم مواطنيها من منافع خفض الديون الدولية. ويقول التقرير ان سكان الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء والبالغ عددهم ٦٠٠ مليون نسمة، سوف يعيشون دون خط الفقر في نهاية هذا العقد من القرن الحالي. فالوضع كما هو الآن يعني ان نصف الافارقة على الاقل لن يكون في وسعهم الحصول حتى على ابسط وسائل العناية الصحية او المياه النظيفة.

ففي الوضع الراهن يقول التقرير يموت طفل من كل خمسة اطفال قبل بلوغه الخامسة من العمر، وطفل واحد من كل طفلين يكمل الدراسة الابتدائية.

وجاء في التقرير ايضاً، لو انخفضت خدمة الديون عن مستواها الحالي لكان بالامكان اقامة استثمارات تنقذ حياة ٢١ مليون طفل بحلول سنة ٢٠٠٠ وتؤمن تعليماً اساسياً لما لا يقل عن ٩٠ مليون فتاة وامرأة محرومين من ذلك.

وجاء في تقرير «اوكسفام» انه في سنة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ قدمت هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، والتي تقدم قروضاً ميسرة الى افقر الدول واكثرها مديونية، مبلغ ٢.٩ مليار دولار صرف منها ١.٩ مليار دولار لسداد قروض سابقة من البنك الدولي.

واستنتج تقرير «اوكسفام» من حساباته على هذا المنوال ان دولارين من أصل كل ثلاثة دولارات تقدمها هيئة التنمية الدولية يعودان راساً الى البنك الدولي على شاكلة مدفوعات لسداد الديون

وانتقد تقرير «اوكسفام» انتقاداً لاذعاً الحكومات الافريقية حيث يقول، انه في حين حاولت حكومات معينة، مثل اوغندا، الدخول في حوار مجد مع المؤسسات الدولية حول الموضوع، فإن الغالبية العظمى من الحكومات الافريقية اكتفت برد الفعل على التطورات.

وقال التقرير، ان التعاون الاقليمي لإرساء نهج مشترك تجاه مشكلة الديون المتعددة الاطراف مفقود تماماً، ذلك ان الحكومات الافريقية، تستطيع ان تفعل اكثر مما تفعله الآن لخفض اعباء العذاب الانساني والامكانيات المفقودة

واوصى التقرير انه سواء جرى تخفيف الديون ام لا، فإن هناك اشياء يجب ان تتغير، مثل ميزانيات الدفاع واموال الدعم لشركات حكومية ينخرها الفساد وعدم الكفاءة. لكن «اوكسفام» استحثت الدائنين على بذل المزيد من الجهود لتخفيف اعباء الديون المتعددة الاطراف لأفقر البلدان في العالم. وجددت المنظمة الخيرية دعمها المشروط لاقامة صندوق قوامه ١١ مليار دولار للتسهيلات الائتمانية للديون المتعددة الاطراف، طرحه البنك الدولي في السنة الماضية، بحيث يقوم هذا الصندوق برفع خدمة الديون عند استحقاقاتها على مدى فترة ١٥ سنة ويكون متاحاً للدول الاربع والعشرين التي حددها البنك الدولي بأنها تواجه مصاعب خطيرة في سداد ديونها. لكن «اوكسفام» تتحفظ على هذا النوع من التسهيلات في الوقت ذاته، لانه، (كما تقول) لا يؤدي الى تخفيض مبكر وملحوظ في حجم الدين وتدعو الى اقامة صندوق أضافي بمبلغ ١٢ مليار دولار يمول جزئياً بالسحب من احتياط البنك الدولي وعن طريق بيع المخزونات الذهبية. ويقول تقرير «اوكسفام» ان بيع ١٠٪ من الاحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي، يولد قرابة ٤ مليارات دولار. اي ما يعادل تقريباً انكشاف الدول الافريقية الافقر باستثناء نيجيريا. والطريق البديل الذي اقترحه التقرير، هو اطلاق اصدار جديد من حقوق السحب الخاصة اي احتياطي العملات الموضوع في عهدة صندوق النقد الدولي.

من تحليل «هيرالد تريبيون»

في الزحام للانضمام الى الاقتصاد العالمي تخلّفت عن الركب منطقة شاسعة، وفي حين ينفض بلدٌ بعد بلد في آسيا واميركا اللاتينية عنه صفة انتمائه الى العالم الثالث متجهاً الى التصنيع، فان افريقيا مازالت تنجرف في الاتجاه المعاكس.

ويوقوعها في حمأة الفقر والحرب والمرض والتخاذل والفساد والدين اصبحت افريقيا اكثر اعتماداً من اي وقت مضى على تصدير المواد الخام (وهذا من الدلائل التقليدية على العضوية في العالم الثالث)، واكثر اتكالاً على المحسنين الاغنياء، للحصول على القروض والمساعدات. ومازالت افريقيا عالقة في اسفل السلم الاقتصادي والاجتماعي العالمي بعيدة بعداً شاسعاً عن الكتل التجارية الجديدة الكبرى.

لكن بدأت أخيراً تظهر دلائل على اقتراب نهاية السنوات الطوال من التشاؤم الافريقي. ذلك ان المزيد من الناس في الدول الصناعية بدأوا يعون مدى الطاقات الاقتصادية الكامنة في القارة الافريقية.

ففي فرنسا، يتوقع وزير فرنسي ان تكون أفريقيا في السنوات المقبلة، في عداد «النمور الاقتصادية» العالمية النمو. وفي واشنطن، يجري اعداد سياسة افريقية جديدة تقوم على فرص الاستثمار بدل المساعدات. وبدأ بعض المحللين الماليين الآن يصنف افريقيا على انها السوق الناشئة النهائية. ويواجه الافارقة اختباراً حاسماً: هل يستطيعون الانضمام الى السوق العالمي، وان يمشوا على خطى الآسيويين واللاتين الى الازدهار، ام يخفّقون فيؤكدون ان افريقيا مصابة بمزيج فريد من الضعف الثقافي والسياسي والاقتصادي يحكم عليها حكماً مبرماً بالبقاء، في وضعها كاكثر المناطق تخلفاً في العالم. المتفائلون يشيرون الى تغييرات واسعة تكتسح القارة، ويقولون ان جنوب افريقيا المتعددة الاعراق سوف تلعب دور قطب الرحى في تنمية افريقيا كلها وان الديموقراطية بدأت تتجذر فيها مع زوال جيل الديكتاتوريين الذين حكموا بعد الاستقلال.

١٠٠ بنك و١٠٠ مليار دولار

اتساع سوق العمل المصرفي الاسلامي يغري المؤسسات المالية في الغرب!

● في الآونة الاخيرة، اخذت المؤسسات المصرفية القائمة على المبادىء الاسلامية تحظى بعد تجاهل طويل، باهتمام المؤسسات المالية الغربية. وقد اخذت البنوك والمؤسسات الغربية تقوم بعمليات، او فتح فروع متخصصة بالعمل المصرفي على الطريقة الاسلامية، ومنها بنك «سيتي بنك» الاميركي. فمنذ ان تأسس «بنك دبي الاسلامي» في سنة ١٩٧٣ لم تكن البنوك الاسلامية معروفة في الميدان المصرفي. اما الآن فقد بلغ عدد المؤسسات المصرفية الاسلامية اكثر من مائة مصرف لديها موجودات تزيد على مائة مليار دولار. وهذا من الاسباب الرئيسية لدخول البنوك الغربية مضمار العمل المصرفي الاسلامي لكي تحجز لها حصة في سوق متخصصة.

وقد قامت البنوك الاسلامية اساساً على مقاومة فكرة الفائدة باعتبارها نوعاً من الربى، وهو محظور في الاسلام، ولذلك يعتمد العمل المصرفي الاسلامي على ستة انماط من العمليات هي الآتية:

■ **المرابحة:** وهي عملية تجارية تقوم على البيع والشراء، فيحقق المصرف ربحه من جراء قيامه بعملية بيع وشراء لحساب احد زبائنه.

■ **المضاربة:** وهي أن يقوم المصرف او فرع استثماري فيه بادارة اموال زبائنه في السوق لقاء نسبة معينة من الربح المتحقق في الاستثمار.

■ **المشاركة:** وهي عبارة عن مشروع مشترك يدخل فيه المصرف مع أحد زبائنه لشراء اسهم او نصيب في المشروع على اساس تقاسم الارباح والخسائر بين الفريقين فيتحمل كل منهما نصيبه بالتناسب مع استثماره بعد دفع رسوم الادارة المتفق عليها.

■ **الايجارة:** وهي عندما يمول المصرف شراء معدات او مبان او اي مرافق اخرى لحساب زبائنه ثم يؤجرها الى الغير لحساب هؤلاء الزبائن بسعر للايجارة متفق عليه ويتقاضى المصرف بدل الفائدة نسبة من سعر الايجار.

■ **الايجارة والاقتناء:** وهي اتفاقية تأجير تعطي الزبون حق شراء الشيء المستأجر ببلوغ المدفوعات التأتية مستوى يوازي سعر البيع المتفق عليه.

■ **الاستصناع:** وهي تمويل المصرف لعملية انتاج صناعي، حيث يقدم الزبون المواد اللازمة للصنع بسعر متفق عليه.

اسواق المال الاسلامية

وبما ان الاموال المودعة للاستثمار على الطريقة الاسلامية تبلغ حوالي ١٠٠ مليار دولار فقد بدأت صناديق الاستثمارات الغربية تحاول اجتذاب هذه الاموال لاستثمارها في اسهم متعددة في الاسواق المالية في انحاء العالم، وقسط كبير من هذه الاموال الاسلامية يمكن استثمارها في عدد من البورصات الاساسية والثانوية في انحاء العالم الاسلامي. واكبر هذه الاسواق المالية هي سوق ماليزيا التي تبلغ ترسمليتها ٢٥٠ مليار دولار ثم المملكة العربية السعودية التي تصل ترسمليتها الى ٤٢ مليار دولار تليها تركيا التي تبلغ ترسمليتها حوالى ٤٠ مليار دولار ثم اندونيسيا (٣٠ مليار دولار) فباكستان وتبلغ لترسمليتها حوالى ١٢ مليار دولار. فالكويت (١٠ مليارات دولار) فالبحرين (٦ مليارات دولار) فالاردن (٥ مليارات دولار) فالمغرب (٤ مليارات دولار) فمصر (١.٥ مليار دولار). وهناك بورصات صغيرة اخرى منها بنغلاديش (٦٠٠ مليون دولار) والسودان (٢٣٥ مليون دولار).

ومن ذلك يتبين ان مجموع ترسملية اسواق المال العربية الرئيسية وهي السعودية والكويت والاردن والمغرب ومصر والبحرين لا تصل الى ربع ترسملية الاسواق الاسلامية الرئيسية الاربع وهي: ماليزيا، اندونيسيا وتركيا وباكستان.

صناديق الاستثمار

لقد اخذ اهتمام صناديق الاستثمار الغربية يتزايد بعد فتوى في كلية الشريعة السعودية حول العمل المصرفي الاستثماري، سمحت بالاستثمار بحدود معينة في اسواق الاسهم بعدما كان ذلك محظوراً من قبل بحجة ان هناك شركات عديدة اسهمها مطروحة في الاسواق وتقوم بعمليات منافية للاصول الاسلامية. وتتعاون مؤسسات غربية مع بنوك عربية واسلامية لطرق ابواب الاستثمارات الاسلامية، وكان اول هذه المؤسسات الغربية «شركة ولينغتون لادارة الاستثمارات»، وهي شركة لميركية تديرصندوقاً للاستثمار اقامته مع «البنك التجاري الاسلامي السعودي. وكان آخرها «بنك الاستثمار البريطاني» المعروف باسم «فليمنغز» الذي اصبح اول مؤسسة غربية تقديم لوحدها من غير شراكة مع احد صندوقاً للاستثمار حسب قواعد الشريعة الاسلامية.

ومن المتوقع ان يتزايد عدد صناديق الاستثمار الغربية المتزاحمة خلال السنوات الاخيرة على اقتطاع نصيب لها من العمليات المصرفية الاسلامية. ويستعد بنك «كلاينوورت بنسون» البريطاني المعروف في الخليج لاقامة مشاريع مشتركة مع مؤسسات اسلامية عديدة.

ويرى المحللون ان الاهتمام المستجد في العمل المصرفي الاسلامي من قبل المؤسسات الغربية من شأنه ان يعطي دفعاً لأسواق المال المحلية على نحو يؤدي الى زيادة الطلب على الاسهم المحلية في تلك الاسواق ويساعد على الاسراع في عمليات الخصخصة في الدول الاسلامية الرئيسية. ويقول استاذ العلوم المالية في كلية التجارة في «جامعة هارفرد» ان مجال توسع العمل المصرفي الاسلامي لا حدود له وتوقع ان يتوسع هذا القطاع سنوياً بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥ في المائة. ومع ذلك تبقى احجام المصارف الاسلامية ضئيلة جداً بالمقارنة مع البنوك الغربية. فاذا قارنا بين اكبر مؤسسة مصرفية اسلامية هي «مؤسسة الراجحي السعودية»، التي تبلغ قيمة موجوداتها حوالى ٨ مليارات دولار وبين «بنك سيتي غورب» مثلاً، الذي تبلغ موجوداته الاجمالية حوالى ٢٥٠ مليار دولار، نجد ان الهوة كبيرة جداً بين المصارف الاسلامية والمصارف الغربية.

وللوقوف على احجام المصارف الاسلامية الاولى القائمة الآن تكفي نظرة الى الجدول الآتي الذين يبين موجودات البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية العشر الاولى بملايين الدولارات حسب تصنيف «وكالة كابيتال انتلجنس» في قبرص.

والملفت للنظر أن المؤسسات الطامحة الى استقطاب المستثمرين المسلمين تركز الآن على المسلمين المقيمين في الدول الصناعية غير الاسلامية مثل أوروبا والولايات المتحدة وكندا واستراليا واميركا اللاتينية، باعتبار ان هؤلاء يمكن ان يشكلوا قيمة استثمارية أعلى من الاموال المتاحة للاستثمار في الدول الاسلامية ذاتها. وقد اقيمت لجنة من وجهاء المسلمين في بريطانيا للتأكد من ان الاستثمارات التي تدخل فيها الصناديق الاسلامية لا تتعاطى باسهم الشركات المنتجة للمشروبات الكحولية او لعاب القمار. ويرئس هذه اللجنة الآن عديل صديقي الذي شغل سابقاً منصب سكرتير شركة «مصرف البركة العالمي» في لندن الذي افلس اخيراً.

ومن اشهر صناديق الاستثمار الاسلامية في لندن الآن الصندوق المسلم «صندوق المدينة».

ويقول بعض القائمين على صناديق الاستثمار الاسلامية في اوروبا مثل، «صندوق المدينة» في لندن، ان الغاية ليست اجتذاب الملايين من دولارات البترول من الشرق الاوسط الى اوروبا، بل التوجه الى المسلمين الاوروبيين الذين يرغبون في استثمار اموالهم على مبادئهم وعقيدتهم.

المؤسسات الاسلامية العشر الاولى

١. مؤسسة الراجحي	المملكة العربية السعودية	٧٧١١
٢. بنك التنمية الاسلامي	المملكة العربية السعودية	٥٠٥٤
٣. بيت التمويل الكويتي	الكويت	٤٢٧٣
٤. البنك التجاري المسلم	باكستان	٣٢٠٦
٥. بنك فيصل الاسلامي	مصر	١٥٧٢
٦. بنك باكستان المتحد	باكستان	١٥٤١
٧. بنك دبي الاسلامي	الامارات العربية المتحدة	١٤٩٢
٨. بنك اسلام ماليزيا	ماليزيا	١١٤٣
٩. بنك قطر الاسلامي	قطر	٨٧٦
١٠. بنك الاردن الاسلامي للتمويل والاستثمار	الاردن	٧٩٥

في بلاغ مشترك نشر كاعلان في الصحف العالمية

الخزانة الاميركية تسبق «تكنولوجية» المزورين!

● أصدرت الخزانة الاميركية بلاغاً مشتركاً مع «مجلس الاحتياطي الفيدرالي» حول ورقة المائة دولار الجديدة، وقد نشر البلاغ على شاكلة اعلان على صفحات كاملة في كبريات الصحف الاقتصادية في العالم.

وكانت «الميزان» في عددها الماضي (العدد الخامس - المجلد الثالث - شباط/ فبراير ١٩٩٦)، قد نشرت قبل الحملة الاعلامية المذكورة صورة الورقة القديمة مع صورة الورقة الجديدة بتفاصيلها ومواصفاتها.

في البلاغ المشترك اعلنت «الخزانة الاميركية» و«البنك المركزي الاميركي» أن ورقة المائة دولار الجديدة لسنة ١٩٩٦ قد أعيد تصميمها لسبب بسيط واحد هو التقدم على المزورين الذين تمكنوا من تزوير الورقة القديمة بمئات الملايين، اشارة الى تكنولوجيات الطباعة الحديثة التي نجح المزورون في استخدامها سابقاً...

وربما تطميناً لحاملي العملة الاميركية على نطاق واسع، (وخصوصاً في روسيا، كما اشارت «الميزان» في عددها الماضي ايضاً). فاكد البلاغ المشترك أن قيمة الورقتين متساوية وانهما ساريا المفعول معاً ويمكن ابدال الواحدة بالاخرى.

واعلن المسؤولون الاميركيون في البلاغ المذكور ان ورقة المائة دولار لسنة ١٩٩٦ هي اول فئة من العملة الاميركية يعاد تصميمها، اما الفئات الاخرى فسوف يجري سحبها على مدى سنوات عديدة مقبلة.

معالم اضافية لمزيد من الحماية

لقد جرى تغيير التصميم الشامل كله لاستيعاب عدد من المعالم الجديدة المأمونة

وقال البلاغ المشترك، انه في الوقت الذي مازالت الورقة الجديدة ملحوظة ومعروفة كعملة اميركية، فقد جرى تكبير صورة بنجامين فرانكلين وابعدت قليلاً عن وسط الورقة بغية ترك مسافة لعلامة مائية، وهي علامة يمكن رؤيتها بالعين المجردة اذا ما وضعت الورقة قبالة الضوء.

ومن المعالم الاخرى الاضافية استخدام حبر متغير الالوان وطباعة دقيقة ورسوم خطوط دائرية رفيعة، وخيط للامان ينوهج الآن بوضعه تحت الاشعة فوق البنفسجية.

والنقطة الاهم التي وردت في البلاغ الاميركي، أن حكومة الولايات المتحدة سوف تواصل احترام عملتها القديمة المتداولة بقيمتها الاسمية كاملة. وجاء فيه ان الولايات المتحدة لم تسحب قط، او تخفض قيمة اي عملة من عملاتها في السابق ولن تفعل الآن. وطلب البلاغ من حاملي الاوراق النقدية الاميركية اذا كانت لديهم اية اسئلة حول الموضوع ان يتصلوا باقرب سفارة اميركية اليهم او بمركز المعلومات العالمي للخزانة الاميركية في واشنطن.

العدد السادس - المجلد الثالث - آذار/مارس ١٩٩٦ Issue 6. Vol. 3.March 1996 ١٣

لأن لا خوف عليه من استرداد زبائنه في الاسواق النفطية

عودة العراق تضرُّ بالسعودية وايران

● يجمع خبراء النفط على ان العراق المعروف في الاوساط النفطية بسياساته التسويقية الماهرة لن يجد اي صعوبة في استعادة سوقه المفقودة في حالة رفع او تخفيف الحظر المفروض على صادراته النفطية.

وفي رأي هؤلاء ايضاً ان «هيئة تسويق النفط العراقية» الحكومية لن تضيع وقتاً في استعادة الزبائن الذين كانت تتعامل معهم عندما فرضت الامم المتحدة عقوباتها على العراق بعد العمل العسكري في الكويت آب/ اغسطس ١٩٩٠.

ويقول تجار نفط غربيون ان من المرجح ان تكون السعودية وايران اللتان تشتركان مع العراق في عضوية منظمة «اوبيك» اكثر المتضررين عندما يعود العراق الى السوق لانهما ستتنافسان على الزبائن ذاتهم ومن المرجح ان يستهدف العراق مصافي تكرير النفط في منطقة البحر المتوسط حيث روسيا مورد رئيسي ايضاً.

ولهيئة تسويق النفط العراقية خبرة في استعادة الاسواق المفقودة بعد ان شهدت صادراتها وهي تنخفض من مستوى مرتفع بلغ ٣.٢٥ مليون برميل يومياً في سنة ١٩٧٩ الى ٧٠٠ الف برميل يومياً في سنة ١٩٨٣ اثناء الحرب مع ايران التي استمرت بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٨. وتمكنت الهيئة من رفع الصادرات الى ثلاثة ملايين برميل يومياً قبيل فرض عقوبات الامم المتحدة في سنة ١٩٩٠.

ولم تخف بغداد حقيقة ان مسؤولين نفطيين عراقيين ظلوا على اتصال بزبائنها القدامى بعد فرض الحظر وكثيراً ما شوهدوا وهم يتحدثون مع مسؤولين بشركات نفط غربية على هامش اجتماعات «اوبيك».

وقد تردد رجال اعمال غربيون على بغداد على مدى السنتين الماضيتين اما لتجديد صفقات سابقة او ابرام عقود جديدة بحيث يبدأ سريانها عندما يرفع الحظر او يجري تخفيفه.

وكانت هيئة تسويق النفط العراقية واصلت الاتصال بالمشترين الاجانب على مدى السنوات الخمس الماضية اما بشكل مباشر في بغداد او بشكل غير مباشر من خلال مكتب نشط في العاصمة الاردنية للتفاوض على عقود مستقبلية.

وتقول مصادر في صناعة النفط ان منافذ التصدير المختلفة التي اتيحت للعراق في الماضي وهي البحر الاحمر والخليج ومرافئ على ساحل البحر المتوسط في لبنان وسورية وتركيا وامتلاكه لنوعيات مختلفة من الخام ساعدت على رسم صورة للعراق كواحد من اكثر الموردين في العالم جدارة بالثقة.

وعلى الرغم من ان العراق يبدو في صورة المتشدد في «اوبيك» إلا انه يتبع في تسعير نفطه طريقة تراعي مصالحه وكذلك مصالح زبائنه.

ويتوقع الخبراء في «اوبيك» انه عندما يعود العراق الى السوق سواء بشكل جزئي او بشكل كامل فان المنظمة ستواجه واحدة من اكبر المعضلات في تاريخها. ولم يتضح بعد كيف سيتوائم منتجو «اوبيك» الآخرون مع عودة النفط العراقي الى السوق بعد غياب استمر اكثر من خمس سنوات. وقد عمد كثير منهم الى زيادة انتاجهم لتعويض النقص في المعروض الذي نجم عن غياب الامدادات العراقية.

وكانت السعودية قد رفعت انتاجها من ٥.٣ مليون برميل يومياً هي حصتها السابقة في اوبيك الى ثمانية ملايين برميل يومياً هي حصتها الحالية.

ويصر العراق منذ فترة طويلة على القول بان له الحق في انتاج ٣.١٤ مليون برميل يومياً وهي الحصة التي كانت له في «اوبيك» قبل فرض العقوبات.

دولة الامارات العربية المتحدة من جهتها اعلنت بالفم الملآن انها لن تخفض انتاجها النفطي اذا ما عاد العراق الى السوق.

وكانت حصة الامارات في «اوبيك» رفعت مثلها في ذلك مثل عدد من دول الخليج الاخرى الى ٢.١٦ مليون برميل في اليوم من ١.٩ مليون برميل يومياً بعد ان حرم العراق بموجب عقوبات الامم المتحدة من بيع نفطه في السوق العالمية في اعقاب الغزو العراقي للكويت في آب/ اغسطس ١٩٩٠.

وقال رکاض بن سالم بن رکاض، وزير النفط الاماراتي بالوكالة من شأن المخاوف من أن «اوبيك» ستواجه ضغوطاً متزايدة لاستيعاب صادرات العراق من النفط وقال ان على الاعضاء ان يلتزموا بحصص الانتاج المخصصة لهم من اجل مواجهة انخفاض الاسعار اذا استانف العراق صادراته النفطية.

وقال رکاض ان اعضاء «اوبيك» يجب ان يلتزموا بحصصهم حتى يمكن استيعاب الصادرات العراقية اذا تم التوصل الى اتفاق.

واضاف، ان ما يطالب به زملاؤه في المنظمة هو احترام الحصص المخصصة لهم. وقال ان «اوبيك» تتجاوز بالفعل سقف الانتاج وهذا «ينطوي على غش».

وعندما سئل الوزير الاماراتي ما اذا كانت بلاده تسعى من اجل عودة صادرات النفط العراقية بالكامل رد بقوله ان سياسة الامارات هي الفصل بين السياسة والتجارة وان النفط تجارة و الامارات توافق على اي قرار تصدره الامم المتحدة.

الاونصة ستستقر عند ٤٠٥ دولارات

١٩٩٦ سنة الذهب والطلب الى ارتفاع

● يتوقع «مجلس الذهب العالمي» من خلال مراقبته لـ ٢٢ سوقاً والتي تشكل ٧٥٪ من الطلب العالمي على الذهب، ان يظل الطلب على المعدن الثمين مرتفعاً خلال ١٩٩٦.

وتقديرات المجلس مقاربة للتقديرات التي اعلنت عنها الشهر الماضي «مؤسسة غولدفيلدز مانيرال سيرفيسيز»، وهي شركة استشارية تتابع اوضاع اسواق الذهب الرئيسية في العالم.

وكان تقدير هذه المؤسسة ان اجمالي ما وصل اليه الى كل الاسواق العالمية سنة ١٩٩٥ بلغ ٣٥٥٠ طناً مقارنة بـ ٣٤١٦ طناً سنة ١٩٩٢.

وكشف «مجلس الذهب العالمي» ان الطلب الفعلي خلال سنة ١٩٩٥ شهد تذبذباً حيث ارتفع بنسبة ١٥.٥٪ خلال النصف الاول من السنة في حين لم يتجاوز ارتفاعه ٣.٥٪ بالنصف الثاني. واداء الاسواق ذات الطلب العالي الفعلي مثل الهند وتركيا اقترن بزيادة دخل السكان واعتبر المجلس، ان هذا التطور يفوق في اهميته بالنسبة الى افاق الطلب على الذهب التغيرات التي حدثت في اسعاره.

فنمو الدخل في الهند ساعد في التخفيف من آثار ارتفاع سعر الذهب (مقاساً بالروبية) على الطلب منذ منتصف السنة الماضية.

سنة ١٩٩٥ في نظر مجلس الذهب العالمي شهدت ظاهرتين مهمتين هما، ان المبيعات الآجلة للذهب اصبحت لاول مرة عنصراً مهما في تشكيل العرض، في حين اصبحت الخصائص الطبيعية للذهب (عدم فساده او احتراقه وغير ذلك) عاملاً مهما آخر في تشكيل الطلب كما اتضح بعد زلزال كوبي في اليابان، حيث وجد الذين وفروا اموالهم بالذهب ان بالامكان استعادتها سليمة من بين الانقاض.

وتتناقض توقعات «مجلس الذهب العالمي» بدرجة ما مع توقعات حول الموضوع ذاته لمجموعة «سي بي. ام» الاميركية للاستشارات مقرها نيويورك، التي تتخصص في متابعة تجارة المعادن الثمينة.

فالمؤسسة ترى ان الأسواق الأسيوية سيكون لها رد فعل على الارتفاع الاخير لاسعار الذهب يتخذ شكل تقلص في الطلب الواقعي عليه. فتفاعل العرض والطلب الواقعيين على الذهب الفعلي هو الذي سيحدد الاسعار.

وترى المؤسسة الاميركية ان الشراء بغرض المضاربة يمكن ان يشكل فقاعة على المدى القصير، لكن الطلب الواقعي هو الذي سيحدد ما اذا كان اي سعر عال للذهب قابلاً للاستمرار على المدى الاطول. فهناك مؤشرات اولية تدلُّ على تقلص طلبات الشراء في الشرق الاوسط وآسيا بعد الارتفاع الاخير بالسعر الذي وصل الى ٤١٦ دولاراً للاوقية (الاونصة) بالنسبة الى العقود الآجلة تسليم نيسان/ ابريل المقبل.

وكان هذا الارتفاع القياسي قد جعل بعض المتفائلين من المحللين يتحدثون عن احتمالات وصول سعر الاونصة الى ٥٠٠ دولار قبل نهاية ١٩٩٦.

غير ان «مؤسسة سي بي. ام» تعترف بانه من سابق الاوان الحكم ما اذا كانت هذه المؤشرات ستتحول الى ميل مستقر.

ويتفق المحللون في الرأي على انه في حال حدوث مثل هذا التقلص في الطلب الذي تتحدث عنه المؤسسة الاميركية، فان سعر الذهب قد يستقر لفترة طويلة عند مستوى ٤٠٥ دولارات للاونصة. فمع ارتفاع سعر الذهب الفعلي فان شحناته الفعلية الى تركيا وديي والهند وهونغ كونغ تميل الى الانخفاض، وهذا بدوره سيؤدي الى هبوط سعره.

فبمجرد ان يبدأ المضاربون والصناديق التي تتعامل بالسلع في رفع اسعار الذهب، فان المستثمرين المحنكين في الشرق الاوسط وآسيا سيبدأون في البيع بالوقت الذي يكون فيه الطلب قد بدأ يهبط!

يموّله كونسورتيوم من المستثمرين الاردنيين

مصنع تخزين الغاز القطري المصدر الى اسرائيل سيبنى في «العقبة»

● وقع اختيار شركة انرون الاميركية على «ميناء العقبة» الاردني لبناء مصنع لتخزين الغاز الطبيعي بكلفة ٣٠٠ مليون دولار لتزويد الاردن واسرائيل بالغاز القطري مع حلول سنة ٢٠٠٠.

وسيكون مصنع اعادة تسييل الغاز وتخزينه مشروعاً مشتركاً بين «انرون» وشركاء اسرائيليين واردنيين يورد الغاز المسال القطري الى اسرائيل والاردن وربما المناطق الفلسطينية ايضاً.

وبامكان المصنع ان يعالج ٢.٥ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي، وستكون حصة المستثمرين الاردنيين والاسرائيليين ٢٥ في المائة لكل من الطرفين مع حصول «انرون» على حصة ٥٠ في المائة من راس مال المشروع.

وسيصبح هذا المشروع اكبر مشروع مشترك بين مستثمرين من القطاع الخاص في الاردن واسرائيل منذ ابرام معاهدة السلام بين البلدين.

وينهي اختيار «انرون» للعقبة اشهراً طويلة من المفاوضات والمنافسة بين الاردن واسرائيل.

مصادر اردنية على رفعة في المستوى ذكرت ان ولي العهد الاردني ورئيس الوزراء الاسرائيلي لعبا دوراً مهماً في حث «انرون» على اقامته في «ميناء العقبة».

كما ان قطر التي تربطها علاقات قوية مع الاردن ايضاً طلبت من «انرون» اقامة المشروع في الاردن.

وكان صناعيون اسرائيليون تدعمهم وزارة الطاقة الاسرائيلية طالبوا باقامة المشروع في «ميناء عسقلان» الاسرائيلي المطل على البحر المتوسط استناداً الى اعتبارا امنية مدعين انه يصعب ان يترك قطاع مهم من الصناعة الاسرائيلية معتمداً على امدادات الغاز من مصنع مقام في الاردن.

ويعتبر الاردن اقامة المشروع على اراضيه امتحاناً لصداقية اسرائيل في ترجمة التعاون الاقتصادي لمصلحة البلدين.

الا ان المشروع سيعتمد على ابرام اسرائيل والاردن عقود شراء طويلة الامد مع «انرون» حيث يتوقع ان تحصل اسرائيل على نسبة ٧٥ في المائة من الانتاج والبقية لاحتياجات الاردن المستقبلية من الغاز.

اما مفاوضات بيع الغاز التي تحدد الاسعار والكميات والضمانات، ستستغرق حوالي سنة، كما سيستغرق بناء المصنع ما يقرب من سنتين، ويتوقع ان تبدا اول شحنات الغاز القطري في بداية سنة ٢٠٠٠.

وما تأمله «انرون» في مباحثاتها المقبلة مع الطرف الاردني، هو الحصول على شروط جيدة بشأن الموقع ومزايا ضريبية وضمانات لشراء كميات محددة سلفاً لتضمن الحصول على التمويل للمشروع. ولا تجد المصادر الاردنية المأذون لها بالكلام اي عوائق امام توفير التمويل من المستثمرين الاردنيين الذين يتوقع ان يكون بينهم مجموعة من المصارف والمؤسسات الكبيرة لتغطية حصتهم. ذلك ان المصنع سيمنح عائداً ثابتاً مجزياً جداً مع امكانية ارتفاع هذا العائد اذا ما ارتفعت طاقة انتاج المصنع في المستقبل.

وكانت قطر قد منحت «انرون» موافقة لتسويق خمسة ملايين طن من الغاز المسال سنوياً نصفها الى الهند، والبقية الى الشرق الاوسط، وذلك في نطاق مشروع مشترك بكلفة اربعة مليارات دولار في قطر.

● رجب السعد، رئيس مجلس ادارة «شركة النفط الوطنية» التي اسستها الحكومة الاردنية حديثاً، توقع في اول بيان صدر عنه، ان تعرض شركة «موكو» الاميركية مقترحات على الشركة الاردنية بشأن مشروع مشترك او اتفاق للمشاركة في الانتاج او الامرين لاستخراج احتياطات غاز على الحدود العراقية، وابرام اتفاق للتعاون بشأن سوق الغاز في المستقبل وزيادة الانتاج اليومي الذي يبلغ حالياً ٣٠ مليار قدم مكعب من «حقل الريشة» للغاز، بالقرب من حدود العراق.

ولن تمضي السنة الحالية في حسابات رجب السعد، إلا وتكون «أموكو» قد قررت جدوى انشاء وامتلاك وتشغيل منشآت للغاز في الاردن.

ومن المتوقع ان تعرض «شركة انرون» الاميركية ايضاً، التي تتنافس مع «أموكو» مقترحات قريباً لزيادة الانتاج من حقل «الريشة».

وستعرض «انرون» المهتمة ايضاً بتوليد الطاقة، اذا تمت خصخصة هذا القطاع، خطة من اجل انشاء شبكة وطنية لتوريد الغاز لمحطات الطاقة وتلبية الحاجات الصناعية والمحلية.

بعد غربلة المناقصات وعروض شركات اوروبية عدة

الجزائر مالت الى جنوب افريقيا لاستثمار مناجم ذهب «هوغار»

● «ديوان الابحاث المنجمية والجيولوجية» هو المولج في الجزائر عن التنقيب عن النفط والمعادن الثمينة، وله صفة رسمية تخوله عقد الاتفاقات مع شركات التنقيب الدولية، ويستمد صلاحياته من الحكومة.

مؤخراً، وبعد سنوات من الاعمال التنقيبية في محافظة «هوغار» جنوب البلاد، تم العثور على مناجم جديدة للذهب واليورانيوم والفضة والحديد ومعادن اخرى.

وأوضح بيان صادر عن «ديوان الابحاث المنجمية والجيولوجية» وقعه بالقسام ظواهري، رئيس الديوان، ان خبراء تابعين لـ «المركز الوطني للابحاث واستثمار المواد المنجمية» (قطاع عام) اكتشفوا منجمين لليورانيوم يبعدان نحو ٢٠٠ كلم عن مدينة «تمنراست» في اقصى جنوب الجزائر، وقدر احتياط المنجم الاول بـ ١٧ ألف طن فيما قدر احتياط الثاني بـ ٥٠٠٠ طن فقط. ومعلوم ان الجزائر انشأت شركة لاستثمار اليورانيوم سنة ١٩٨٤.

واضاف بيان «الديوان» ان منجمين للذهب اكتشفا اخيراً في «محافظة هوغار» وتفصل بينهما مسافة تقدر بـ ٦٥ كلم، وقدر احتياط المنجم الاول بـ ٨٠ طناً والثاني بـ ٧٠ طناً. وافاد ان مناجم اخرى اكتشفت اخيراً بينها منجم قدر احتياطه من الذهب بـ ٥٠ طناً ومنجم ثان قدر احتياطه بـ ٧٠ طنا وثالث بـ ١٥ طناً، بالاضافة الى اكتشاف مناجم جديد لم يُحدد عددها.

وتجابه منطقة «هوغار» الصحراوية صعوبات كبيرة في الحصول على المياه ومتاعب في النقل مما يرفع كلفة معالجة المعادن المستخرجة من مناجم الجنوب او نقلها الى المناطق الصناعية في الشمال. وتسعى السلطات الجزائرية الى تطوير البنية الصناعية المحلية وتذليل صعوبات النقل من اجل استثمار المعادن المتوافرة في «هوغار»، التي يتوقع ان تحسن ايرادات الجزائر من العملات الاجنبية.

على صعيد آخر، بات بحكم المؤكد التوصل الى إبرام صفقة مع افريقيا الجنوبية لاستخراج الذهب من «هوغار».

وكانت الحكومة الجزائرية طرحت مناقصة دولية اخيراً في اتجاه مائتي مؤسسة من بلدان عدة بينها مؤسسات استرالية وكندية واميركية واوروبية، لكنها باتت تميل للوصول الى اتفاق مع مجموعات من جنوب افريقيا. واشارت مصادر جزائرية الى ان الزيارتين اللتين قام بهما اخيراً بيك بوتا، وزير الطاقة والمناجم والفرد نزو وزير الخارجية في حكومة جنوب افريقيا، تندرجان في اطار البحث في موضوع صفقة الذهب.

«ربسول» الاسبانية تطور حقل نفط ليبي

مليار دولار لبناء انبوب يربط «مرزوق» «بحمادي الحمراء»

● ذكرت مصادر نفطية على رفعة في المستوى في مدريد، ان المجموعة النفطية الأسبانية (ربسول) التي تملك حق استغلال حقل نفطي في ليبيا، كلفت عدداً من الشركات الاوروبية تنفيذ اعمال محددة ضمن المشروع كلفتها مليار دولار.

واوضحت المصادر ذاتها، ان الشركات التي اوكلت ربسول ليها هذه الاعمال هي الشركة الفرنسية «انتروبوز مونباليف» والاسبانية «فيروفيال» والسويدية «ابريكسون» للاتصالات، اضافة الى الشركة السويسرية «اي بي بي فيتكو» لشؤون الطاقة، والشركة اليونانية «جي اند بي اوفيرسيز» لبناء انبوب للنفط طوله ٤٠٠ كيلومتر يربط «حقل مرزوق» (جنوب غرب ليبيا) بحمادي الحمراء.

وافادت المصادر الاسبانية ذاتها، ان هذه الاعمال ستتيح انتاج ٥٠ الف برميل يومياً اعتباراً من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٦ على ان تتضاعف الكمية هذه سنة ١٩٩٧. فتطوير الحقل في مرحلة ثانية سيسمح بانتاج ٢٠٠ الف برميل يومياً في منتصف العقد الاول من القرن الحادي والعشرين. وكانت «ربسول» اختبرت في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٦ على راس كونسورسيوم اوروبي يضم «شركة توتال» الفرنسية (٣٠٪) و«شركة او ام في» النمساوية (٣٠٪) لاستثمار مركز «ان سي ـ ١٥» في حقل مرزوق حيث الاحتياطي قدربمليار برميل من الخام الجيد النوعية.

ومعروف ان ليبيا تخضع منذ نيسان / ابريل ١٩٩٢ لعقوبات دولية لاتهامها بمساندة الارهاب كما اتخذ الكونغرس الاميركي بمجلسيه في كانون الاول/ ديسمبر الماضي قراراً منع فيه الشركات النفطية الأميركية من التعامل مع ليبيا وايران وهدد الشركات الاوروبية بعقوبات في حال تعاملها مع هذين البلدين.

اليمن تعزز سياحة الجزر والشواطىء

● تضع الحكومة اليمنية برامج طموحة ضمن خططها الجديدة في المجال السياحي من اجل تطوير سياحة الشواطىء وسياحة الغوص حول الجزر اليمنية التي يزيد عددها على ستين جزيرة تملك المقومات الطبيعية. وتمتد سواحل اليمن على البحر الاحمر والمحيط الهندي ما لا يقل عن ٢٠٠٠ كلم لكنها غير مستغلة سياحياً ولم تكن من قبل على سلم اهتمامات الدولة التي كانت تولي الداخل اهتمامها الاول مما جعلها تتجاهل وضع خطة مبكرة وشاملة لجعل شواطئها المتنوعة مصدراً للجذب السياحي.

وقد حددت هيئة السياحة اليمنية عدة جزر لغرض سياحة الغوص منها «حنيش» و«زوفر» و«اندوفاش». وبعد مشاورات مع الشركات المهتمة من المانيا وايطاليا وشركات محلية منحت الهيئة تسعة تراخيص لاقامة منشآت سياحية ومراكز عالية للغوص وقرى سياحية متكاملة.

والمعروف ان الاماكن المختارة على السواحل والجزر اليمنية تعتبر حسب المصطلحات السياحية والدولية مناطق عذراء مما يعني ضرورة اتخاذ شروط بيئية صارمة لحمايتها ويقول المسؤولون عن السياحة في صنعاء ان «الاتحاد الاوروبي» يبدي اهتماماً بتنمية السياحة على شواطىء عدن وشبوة وحضرموت ولهذه الغاية وضعت شركة «تيم» الايطالية دراسة للمعوقات السلبية التي تنعكس على شواطىء اليمن مثل الزحف العمراني غير المنظم والبناء العشوائي والفوضى في التخطيط مما يدمر البيئة البحرية. وجاء في الدراسة ان الفوضى الهائلة في انتشار البناء الذي شهدته مدينة «المكلا» في حضرموت خلال الاعوام الاخيرة قد تحد من امكانية وضع برنامج جاد لتطوير السياحة في هذه المنطقة السكنية التي وصل طولها حالياً الى ٣٠ كيلومتراً، مع انها بحكم موقعها على البحر تتجاوب مع متطلبات الثروة السياحية وتمتلك قوة جذب سياحي. واقترحت الدراسة الايطالية لمعالجة المشكلة حظر بناء البيوت السكنية أو المنشآت الصناعية او السياحية على السواحل حتى مسافة ٢٠٠ متر من البحر واعطاء الاولوية للمشاريع السياحية في اطار مخطط شامل يحمي المركز التاريخي لمدينة «المكلا» والمدن السياحية الباقية.

سفر بلا تذاكر وعمل بلا أذونات

● تقول مصادر صناعة السفر والسياحة العالمية ان ما يزيد على ٣٠٪ من الركاب يحلول سنة ٢٠٠٠ لن يستخدموا اي نوع من انواع تذاكر السفر في رحلاتهم والسفر بلا تذاكر يعني ان اجور السفر سوف تجبى أثناء الرحلة في الجو على غرار ما هو دارج في ما يسمى في الولايات المتحدة برحلات المكوك للمسافات القصيرة.

وفي اوروبا تقترح السلطات المعنية بالسياحة السماح لمواطني الدول الاوروبية من اصحاب المؤهلات المناسبة بالعمل في اي مكان في دول «الاتحاد الاوروبي» من دون اذون عمل كما هو جار حتى الآن. ويشمل هذا الاقتراح مدراء الفنادق ووكلاء السفر والحلاقين والمزينين وغير ذلك من المهن اللازمة للخدمات السياحية وخدمات السفر. او حتى من دون فترات التدريب او فترات التجريب المتبعة حالياً.

ويقول المسؤولون في الاتحاد الاوروبي ان هذه الفكرة نجحت في مجال التعليم العالي حيث ساعد قانون بالاعتراف المتبادل بالكفاءات عن ايجاد ١١ الف وظيفة لمواطني الاتحاد الاوروبي في بلدان غير بلدان هم بين سنة ١٩٩١ وسنة ١٩٩٤.

خمسة ملايين مسافر على «طيران الخليج»

● شركة «طيران الخليج» التي تتخذ من البحرين مقراً لها وتملكها كل من البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة، نقلت في سنة ١٩٩٥ ما يربو على ٥ ملايين مسافر من والى جميع المحطات الداخلة في شبكتها الاقليمية والعالمية، تظير ٤.٨ مليون مسافر خلال سنة ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ٤٪. فقد بلغ مجموع الاشخاص الذين سافروا فعلياً على متن «طيران الخليج» خلال السنة الماضية ٥.٠١٨.٧٩٩ مسافر.

وتعزى هذه الزيادة الى التوسع الملحوظ في شبكة «طيران الخليج» خلال السنة الماضية بتدشين اربع محطات جديدة الى كل من «سيبو» (الفلبين)، و«كوالالمبور» (ماليزيا) وجنيف (سويسرا) وهيوستن (ولاية تكساس الاميركية). وبذلك بلغ العدد الاجمالي لمحطات الشركة في القارات الخمس ٦٠ محطة مختلفة.

ومن اسباب الزيادة ايضاً برامج التحديث والتطوير الشاملة التي انتهجتها شركة «طيران الخليج» مؤخراً على اسطولها الجوي بغية الارتقاء بالخدمات والوفاء باحتياجات المسافرين.

وقد وسعت شركة «طيران الخليج» «برنامج الصقر» للمسافرين اكثر من مرة الى اوروبا بحيث يمكن مبادلة عدد الاميال المقطوعة بتذاكر مجانية يمكن ان يستخدمها ٨ اشخاص يسميهم صاحب الاميال على أي رحلة من رحلات «طيران الخليج». اما المسافرون شرقاً يمكنهم الحصول على علاوة اضافية من الاميال بنسبة ٥٠ في المائة على رحلات «طيران الخليج» الى او من محطاتها الجديدة الآنف ذكرها.

لرجال الاعمال فقط!

● تذاكر السفر الاوروبية من فئة رجال الاعمال ارخصها في بريطانيا حسب احصائيات «اميركان اكسبرس» في المؤشر الاوروبي لتذاكر الطيران.

وتقول «اميركان اكسبرس» ان اسعار تذاكر فئة رجال الاعمال في سنة ١٩٩٥ ارتفعت بصورة متواصلة باسرع من التذاكر العادية (٤٪ من سنة الى سنة نظير ٣٪ للتذاكر الاخرى). وكان الارتفاع الاكبر في تذاكر رجال الاعمال من نصيب اليونان ٩٪.

الطعام في مطار «هيثرو» افضل من المطارات الالمانية والفرنسية

● اكتسب مطار «هيثرو» الذي يخدم مدينة لندن، وينتقل منه واليه اكبر عدد من المسافرين في العالم، تنويهاً جديداً من قبل نقاد الطعام في مراكز السفر والسياحة في العالم. ففي دراسة اعدها ناقد الطعام إيفون رينيه عن اربعة من المطارات الاوروبية الرئيسية وهي «هيثرو» البريطاني و«شارل ديغول» الفرنسي ومطار «فرانكفورت» (المانيا) ومطار «شيبول» أمستردام (هولندا) جاء ان الطعام في «هيثرو» هو الافضل، وقد وصف الناقد المذكور الاكل في «شيبول» بانه عملية تعذيب غذائي ووصف خدمة الطعام في فرانكفورت بأنها غير كفوءة. وعلى الرغم من شهرة فرنسا في صنع خبز «الكرواسان» فقد وصف «الكرواسان» الذي يقدم للمسافرين في مطار شارل ديغول الباريسي بان مذاقه مثل قطعة من الجلد.

عودة مصر الى خريطة السياحة العالمية!

● تردّت السياحة المصرية ترديداً ملحوظاً في السنوات الاخيرة بسبب اعمال العنف التي قام بها الاسلاميون المتطرفون واستهدفت تجمعات السائحين الاجانب. لكن السياحة في مصر عادت الى الانتعاش في السنة الماضية بفضل نجاح السلطات الامنية في ضبط الوضع الداخلي مما أدى الى تراجع اعمال العنف وبفضل حملة الدعاية الدولية الضخمة التي قامت بها وزارة السياحة المصرية في الخارج.

وتشير ارقام وزارة السياحة المصرية الى ان عدد السائحين الاجانب الذين زاروا مصر في سنة ١٩٩٥ بلغ ٣.١٣ مليون سائح اي بزيادة نسبتها ٢١ في المائة عن سنة ١٩٩٤. وتقول «منظمة السياحة العالمية» ان مصر في السنة الماضية استأثرت بما يزيد على نصف نمو السياحة في الشرق الاوسط كله. ومع انه لم تنشر احصائيات مالية دقيقة حول حجم الاموال الوافدة الى القطاع السياحي الا ان التقديرات الاولية المستقاة من احصائيات البنك المركزي المصري، تشير الى ان الدخل السياحي في مصر خلال السنة الماضية بلغ ٢.٥ مليار دولار. وكانت الزيادة الكبرى في عدد السياح الآتين الى مصر على يد الاوروبيين اذ زاد عددهم بنسبة ٤٥ في المائة، وزاد اشغال غرف الفنادق المصرية من ٤٦ في المائة في مطلع سنة ١٩٩٥ الى ٧٢ في المائة في مطلع سنة ١٩٩٦. لكن الملاحظ ان الاميركيين مازالوا ممتنعين عن زيارة مصر منذ ثلاث سنوات. ولذلك تنوي وزارة السياحة المصرية شن حملة دعاية سياحية في الولايات المتحدة لاقناع السياح الاميركيين بان الوضع في مصر آمن!

اسبانيا تقدمت على اميركا كثاني اكبر دولة سياحية في العالم

● ازاحت اسبانيا الولايات المتحدة الاميركية من المرتبة الثانية كاكثر المراكز السياحية شعبية في العالم لكن الولايات المتحدة مازالت في الطليعة من حيث حجم الاموال التي تدخلها من السياحة والتي بلغت في السنة الماضية ٥٨ مليار دولار.

اما المرتبة الاولى فقد احتفظت بها فرنسا اذ زارها ٦٠.٦ مليون سائح ويستدل من احصائيات «منظمة السياحة العالمية» ان اسبانيا احتلت الرتبة الثانية بقدوم ٤٥.١ مليون سائح اجنبي اليها اي بزيادة ٤.٤٪ عن السنة السابقة، بينما هبط عدد الوافدين الى الولايات المتحدة ١.٧٪ فبلغ ٤٤.٧ مليون سائح.

وقد بلغ دخل فرنسا السياحي ٢٧.٣ مليار دولار وايطاليا ٢٧ مليار دولار واسبانيا ٢٥ مليار دولار.

ومن الدول الاخرى التي زادت حركتها السياحية في السنة الماضية: المكسيك ٢٠ مليون سائح بزيادة ١١٪.

الصين ٢٣.٤ مليون سائح بزيادة ١١٪ (قامت الصين ببناء ١٠٠٠ فندق جديد خلال السنوات الخمس الماضية بحيث زاد العدد الاجمالي لغرف الفنادق فيها الى مليون غرفة).

لكن اسبانيا تحاول اغراء السياح الاثرياء، بتمضية اجازاتهم بعيداً عن الشواطىء المزدحمة والقيام بجولات بين معالمها التاريخية ومتنزهاتها الوطنية. وقد بدأت الحكومة الاسبانية تنفذ خطة ثلاثية لاعادة تنظيم صناعة السياحة بالتطلع الى السياحة النوعية، بعدما تشبعت «سوق الشمس والبحر والرمل» ولم تعد تحقق نمواً.

الخطوط العربية تتشرذم والخطوط العالمية تتوحد

● في الوقت الذي يتزايد فيه عدد شركات الطيران العربية الصغيرة واخرها شركة «الامارات» و«الخطوط الجوية القطرية»، تتجه الخطوط الجوية العالمية الكبرى الى التوحد والاندماج فيما بينها.

وكان آخر مسعى توحدي تملك شركة «فيرجين» الاوروبية لشركة «الخطوط البلجيكية» الاوروبية، كذلك تنوي شركة «فيرجين» الاطلسية تعزيز عملياتها بشراء او استئجار طائرات جديدة بقيمة ٣ مليارات جنيه استرليني من الآن وحتى سنة ١٩٩٨ وفي خلال ذلك تنوي افتتاح مجالات جوية جديدة تشمل العاصمة الصينية «بيجين» و«بومباي» (الهند) وجوهانسبورغ (جنوب افريقيا) ولاس فيغاس (الولايات المتحدة) وعاصمة روسيا (موسكو) وعاصمة كوريا الجنوبية «سيؤول».

وتشير الدراسات المالية التي اعدتها شركات الطيران العالمية، الى ان تحالفات واندماجات بين شركات الطيران سوف تحدث قبل نهاية القرن بحيث يهيمن على الصناعة في القرن المقبل خمسة او عشرة فقط من هذه التحالفات.

وقد بدأ هذا الاتجاه في الآونة الاخيرة يتبلور بشكل تملك شركات الطيران اسهماً وحصصاً في الشركات الاخرى التي ترغب بالاندماج معها، وكان آخرها تحالف «الخطوط الجوية البريطانية» مع US Air وKLM الهولندية مع North West الاميركية.

اسعار تذاكر رجال الاعمال

وتقول احصائيات «داينرز كلوب» ان المسافرين في فئة رجال الاعمال زاد انفاقهم على السفر في سنة ١٩٩٥ بنسبة ١٨٪ وخصوصاً داخل الدول الاوروبية. وارتفع الانفاق على استئجار السيارات بنسبة ١٠٪ وعلى الفنادق بنسبة ٦٪.

الكلفة للميل الواحد (بالايكو)	٢٥٠ ميلاً	١٠٠٠ ميل
سويسرا	١.٢٠	٠.٧٢
بلجيكا	١.١٥	٠.٦٧
النمسا	١.١٣	٠.٦٦
المانيا	١.٠٥	٠.٦٣
فرنسا	١.٠٠	٠.٦٣
السويد	٠.٩٦	٠.٥٩
هولندا	٠.٩٥	٠.٦١
ايطاليا	٠.٨٨	٠.٤٧
ايرلندا	٠.٨٣	٠.٥٧
اسبانيا	٠.٧٨	٠.٤٩
بريطانيا	٠.٦٣	٠.٤٤

الميزان السياحي الالماني في عجز مستمر

● مازال الاختلال يشوب ميزان التجارة السياحي الالماني بحيث بلغ العجز في السنة الماضية حسب احصائيات «درزدنر بنك» ما مقداره ٣٥ مليار دولار، وهو الفارق بين ما ينفقه السائحون الالمان في الخارج وما ينفقه السائحون الاجانب في المانيا.

فقد انفق الالمان في الخارج في سنة ١٩٩٥ ما يقرب من ٧٠ مليار مارك اي بزيادة نسبتها ٣٪ عن سنة ١٩٩٤. لكن السائحين الاجانب لم ينفقوا في المانيا سوى ١٧.٥ مليار مارك بزيادة نسبتها ١.٥٪.

ويشير تقرير البنك المذكور الى انه من غير المحتمل ان تتحول المانيا الى منطقة جاذبة للسياح الاجانب.

وكان العجز في الميزان السياحي الالماني قد بدأ لأول مرة سنة ١٩٦٠ ومازال يتصاعد الى اليوم. ومما لا شك فيه ان ارتفاع سعر صرف المارك الالماني، قد اسهم في تزايد العجز السياحي.

ومن المتوقع ان يتزايد عدد السائحين الالمان في الخارج في هذه السنة وفي المستقبل على الرغم من انخفاض مستويات الدخل الفردي للالمان واضطرارهم الى شد الاحزمة بعض الشيء.

والواقع ان الالمان ينفقون على السياحة الخارجية نسبياً اكثر من اقرانهم الاوروبيين اذ ان الالمان السائحين في الخارج ينفقون على ذلك ما نسبته ٣.٤٪ من دخلهم الخاص نظير ٣٪ لبقية الاوروبيين.

وتأتي اسبانيا في طليعة البلدان السياحية التي يفضلها الالمان تليها ايطاليا ثم النمسا.

ارباح قياسية للخطوط الجوية البريطانية

● خلال الثلاثة اشهر الاخيرة من السنة الماضية، حققت الخطوط الجوية البريطانية BA ربحاً قبل اقتطاع الضرائب مقداره ١٠٤ مليون جنيه استرليني اي بزيادة نسبتها ٣٠٪ عن الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٤ وبذلك تكون قد حققت في الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٥ ارباح قياسية مقدارها ٥٣٤ مليون جنيه استرليني اي بزيادة نسبتها ٢٤.٥٪ بالمقارنة مع ارباح الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٤ (٤٢٩ مليون جنيه). كذلك حققت «الخطوط الجوية البريطانية» من جديد أرقام قياسية في حركة المسافرين الذين تم نقلهم وفي النسبة المئوية للمقاعد التي تم بيعها.

وقد بلغ مجموع المسافرين في الرحلات المنتظمة «للخطوط الجوية البريطانية» خلال الاشهر التسعة ٢٤.٨ مليون مسافر اي بزيادة نسبتها ٥٪ بالمقارنة مع اعداد المسافرين قبل سنة.

العدد السادس - المجلد الثالث - اذار/مارس ١٩٩٦ Issue 6. Vol. 3.March 1996 ١٥

فريق وليامس يطلق سيارة التحدي لسباقات غران بري

اطلق فريق روثمان وليامس رينو على حلبة ايستوريل البرتغالية، يوم الاثنين ١٩٩٦/٢/١٢ ، السيارة التي يعقد عليها آماله للفوز ببطولة العالم في سباقات فورمولا واحد لسنة ١٩٩٦. فقد قاد السائق البريطاني ديمون هيل، الذي انتهى ثانياً بعد الالماني مايكل شوماكر في بطولة العالم للسنة الفائتة، سيارة وليامس الجديدة FW18 بضع لفات فيما زميله الكندي جاك فيلنوف راقب تلك التجربة من مرائب الخدمة والصيانة. كذلك كان يراقب تلك التجربة بشيء من التوتر ادريان نيوي كبير المصممين في فريق وليامس، الذي قضى سنة كاملة يعمل على تصميم البسارة الجديدة. وقال نيوي شارحاً، بعدما إستكمل هيل اللفات الاولى على تلك الحلبة التي ستستضيف غران بري البرتغال في ايلول/ سبتمبر المقبل:

«إن هذا الوقت مثير للتوتر دائماً بانتظار نزول السيارة الجديدة الى الحلبة للتجربة الفعلية وان كان تصميم السيارة FW18 الجديدة يقوم على التصور ذاته الذي صممت على اساسه في السنة الماضية السيارة FW17B».

ومضى قائلاً:

«أخذنا سيارة السنة الماضية، وهي سيارة أبلت بلاء حسناً في المنافسة، وحسناها وطورناها الى مستوى ارفع بما ينسجم مع الانظمة الجديدة، ولما كانت السيارة 17B مقتدرة في المنافسة، فانه من المنطقي أن نتخذها اساساً للتطوير، بدلاً من ان نصنع سيارة جديدة تماماً. ان علبة السرعات في السيارة الجديدة، هي نسخة منقحة عن تلك المستخدمة في الطراز 17B. وقد تمّ تشغيلها على حلبة ايستوريل في الاسبوع الماضي مع محرك رينو V10 RS8 الجديد في السيارة التي اختبرها جاك فيلنوف».

إن التغيير الوحيد المنظور والمميّز عن سيارة السنة الماضية، هو أن الجوانب المحيطة بمقصورة السائق أعلى ارتفاعاً. وقد تمّ ادخال هذا التغيير تقيداً بأنظمة السلامة لتعزيز الوقاية للسائق، كذلك تم تركيب جناحين صغيرين خلف الخدّ الجانبية وهي ايضاً من المعالم الظاهرة في سيارات جديدة اخرى اطلقت خلال الاسبوعين الماضيين. وكان فريق وليامس طوال الشتاء يعمل عن قرب مع رينو سبور، كما كشف نيوي بقوله:

«اننا بالتعاون مع رينو عدّلنا الجهاز الهيدروليكي في محاولة للتغلب على مشكلات التعطل التي واجهتنا في السنة الماضية من حيث موثوقية الجهاز الهيدروليكي. وفي اختبارات ايستوريل في مطلع هذا الشهر كان الجهاز يعمل جيداً».

وواصل هيل اختباره للسيارة على الرغم من رذاذ المطر وسوف يواصل الاختبارات مع زميله فيلنوف، بطل العالم الحالي في سباقات إندي كار، قبل افتتاح موسم غران بري الجديد على حلبة ملبورن الاسترالية يوم ١٠ آذار/ مارس المقبل.

وكان السائقان كلاهما قد أجريا في شهر كانون الثاني/ يناير الماضي اختبارات على قطع السيارة الجديدة بالاشتراك مع سائق الاختبارات لفريق وليامس الفرنسي جان . كريستوف بويون.

كذلك كشف فريق مكلارين النقاب في ايستوريل يوم الاحد ١٩٩٦/٢/١١ عن سيارته الجديدة MP4\11. وقاد هذه السيارة لأول مرة السائق المختص بتطوير سيارات مكلارين، وهو الن بروست، بطل العالم لاربع مرات. وراقب هذا الاختبار السائق الفنلندي ميكا هاكينن الذي بدا واثقاً انه سيحظ موقع انطلاق متقدم على شبكة الاصطفاف في السباق الافتتاحي في استراليا بعد النتائج الاختبارية الجيدة التي خرج بها هذا الفريق في الاسبوع الماضي على حلبة بول ريكار في فرنسا. والمعروف ان هاكينن قد أصيب اصابات بالغة في رأسه على اثر اصطدام تعرّض له اثناء دورة التأهيل لسباق غران بري استراليا على حلبة أديلد في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. وسوف ينضم إليه في فريق مكلارين سائق روثمان وليامس رينو السابق الاسكتلندي دايفيد كولتارد.

ومن المقرر ان يطلق فريق فيراري سيارته الجديدة يوم الخميس المقبل ١٩٩٦/٢/١٥ على حلبة «مارانيللو» في ايطاليا على يد سائقيه بطل العالم مايكل شوماكر والايرلندي الشمالي إدي إيرفن. ومن المقرر أيضاً أن يقوم فريق أرورز باطلاق سيارته الجديدة على حلبة سيلفرستون البريطانية في وقت لاحق من هذا الاسبوع.

وفي الاسبوع الماضي اطلق فريق بنيتون سيارته لموسم ١٩٩٦ في جزيرة صقلية، وكان فريق جوردان اول فريق يعلن عن سيارته الجديدة قبل ثلاثة اسابيع تقريباً.

وقد قدم فريق صوبر فورد سيارته الجديدة وسائقيه هانس . هيرالد فرنتزن وجوني هربرت في المانيا في الاسبوع الماضي. ويقوم فريق تيريل باجراء الاختبارات على سيارته الجديدة على حلبة براندز هاتش البريطانية.

وتأكد في الاسبوع الماضي انضمام السائق الايطالي اندريا مونتزميني الى فريق فورتي غران بري، في حين ينضم تاكي اينوي الى بيدرو لامي في فريق مينارديّ، وبات في حكم المؤكد أيضاً انضمام جوس فيرستابن وريكاردو روسيه الى فريق أرورز في هذا الموسم.

وأخيراً سوف تحول سباقات غران بري فرنسا للسنوات الخمس المقبلة اعتباراً من سنة ١٩٩٧ من حلبة مانيي .كور الى حلبة بول ريكاد.

جاك فيلنوف

ديمون هيل

شركاء وليامس غران بري للهندسة

تواصل روثمان للسباقات شراكتها مع وليامس غران بري للهندسة في سنة ١٩٩٧. وكانت روثمان قد انضمت الى وليامس كراع رئيسي لفريقه في فورمولا واحد سنة ١٩٩٤ بعد احراز نجاحات مرموقة في بطولات عالمية لرياضة المحركات شملت الرالييات والدراجات النارية والسيارات الرياضية ورالي الغارات. وسوف تبقى رينو في الموسم الجاري ١٩٩٦ الشريك التقني لفريق وليامس، وهي شراكة بدأت في ١٩٨٩ وحملت اليهما فوزاً في بطولة العالم للصانعين في فورمولا واحد لثلاث سنوات متتالية ابتداء من سنة ١٩٩٢.

اما الراعون التقنيون الثانويون لفريق ورثمان وليامس فهم: إلف، غوديير، كوماتسو، اوتوموتيف، برودأكس غروب، ماغنتي ماريللي، تشاميون، سباركو. والراعون المشاركون للفريق هم: سانيو، مجموعة ريه النولية، انتريرو، اندرسين كوسالتينغ، سيرأميكا ميراج وسوناكس. اما المزودون الرسميون فهم: دويون، اوز للسباقات، رينو 78، ديجيتال وتلكسون.

بخيت سهيل يأخذ بناصية التأهيل الافتتاحي لمهرجان الفروسية

بحضور الفريق اول سمو الشيخ محمد بن راشد المكتوم ولي عهد امارة دبي ووزير الدفاع في دولة الامارات العربية المتحدة، انطلق الفارس بخيت سهيل ليحتل المرتبة الاولى في مباراة كانت أصعب واحدة بين ثلاث مباريات للتأهيل جرت امس الجمعة الاول من اذار/ مارس ١٩٩٦ في مركز دبي للفروسية في دورة التأهيل الاولى «لتحدي دانهيل لايتس العالمي».

وكان بخيت سهيل على حصانه «ازمير» آخر المنطلقين الى دورة «التصفية الزمنية»، لكنه سجل وقتاً مدهشاً مدته ٣٦.٢٦ ثانية مما مكنه من دفع منافسه مفتي الظاهري على صهوة «يونيك اورالين» الى المرتبة الثانية. ومن أصل الفرسان السبعة عشر الداخلين في المباراة لم يتمكن سوى ثلاثة من تحقيق جولة اجتياز على ذلك الميدان الصعب الذي صممه ستيفن بانكس.

وقد هيمن شيموس هايز من نادي ابوظبي للفروسية على مباراة الافتتاح المتوسطة تلته امينة دسمال وفهد حارب من نادي دبي للفروسية.

اما في المباراة المتوسطة للمبتدئين فقد عقد الفوز لفارسين من ابوظبي هما حديد الجنيبي ومفتي الحبشي، وكانت المرتبة الثالثة من نصيب شارون بكلي من نادي دبي للفروسية.

وهذا هو اليوم الاول من يومين للتأهيل لتحديد الفرسان الذين سوف يمثلون دولة الامارات العربية المتحدة في «تحدي دانهيل لايتس العالمي» الذي سيجري بين ١٠ و١٢ نيسان/ ابريل المقبل.

وقال ستيفن بانكس منسق المهرجان ومدير فريق مركز دبي للفروسية: «انني جد مسرور لحسن سير دورة التأهيل الاولى هذه. وينبي، حماس الفرسان بأن «تحدي دانهيل لايتس» العالمي سوف يكون مهرجاناً مدهشاً اكثر من مهرجان السنة الماضية».

اما مدرب الشرطة الخيالة في ابوظبي كمال زيري فقد قال: «مستوى هذا التحدي الدولي لقفز الحواجز رفيع. وهذا التحدي ينشط الناس ويضع هدفاً نصب اعينهم ليدربوا خيولهم لغاية المشاركة في مباريات عالمية».

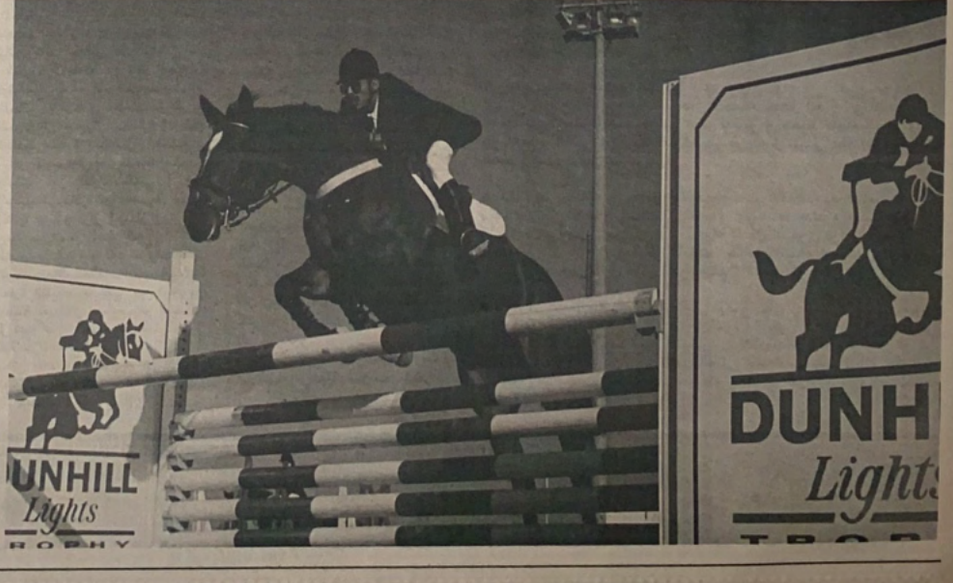

حملة تسويقية في الخليج للمأكولات البحرية الاسبانية

● يستعد مصدرو الاسماك المعلبة والمأكولات البحرية الاسبانية للقيام بحملة تسويقية يتوقع ان تلقى اقبالاً كبيراً من الموزعين وتجار الجملة والتجزئة في منطقة الشرق الاوسط.

تحت عنوان «الاسماك المعلبة من اسبانيا» ينظم المعهد الاسباني للتجارة الخارجية (ايسكس) بالتعاون مع الجمعية الوطنية الاسبانية لمصنعي السمك والمأكولات البحرية (انفاكو) حملة ترويجية تشمل خمس شركات للاسماك المعلبة الاسبانية حيث يقوم وفد من هذه الشركات بزيارات الى جدة والبحرين ودبي في شهر آذار/ مارس الحالي. واوضح لويس كارلزو، من المعهد الأسباني للتجارة الخارجية (ايسكس) ان منتوجات الاسماك والمحارات الاسبانية المعلبة قد لقيت اقبالاً كبيراً في اوروبا واميركا الشمالية طوال العقدين الماضيين وان الوقت قد حان للبحث عن وكلاء توزيع في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال: «ان السوق العربية الواعية بحاجة الى منتوجات عالية الجودة. وتنتج مناطق الصيد الاسبانية بعضاً من اجود الاسماك والمحارات في العالم وقدتطورت عمليات تعليب المأكولات البحرية في اسبانيا على مدى ما يزيد على قرن من الزمان وانني على ثقة من ان المنتوجات التي ستقدمها هذه الشركات ستحوز على اعجاب المشترين في منطقة الشرق الاوسط».

الشركات الخمس هي «كونسيرياس بينا»، «كونسيرياس دي نوريستي» «برناريو الفاجيمي»، اسكورس وايفوس دو كارلوسالبو»، وهي جميعاً من منطقة «غاليسيا» المطلة على ساحل المحيط الاطلسي في اسبانيا ويبلغ متوسط عمر هذه الشركات ٩٣ سنة.

وتقدم الشركات تشكيلات هائلة من المنتوجات التي وصفها كارازو بانها تفوق بكثير الأسماك المعلبة التقليدية التي تكون عبارة عن «تونة» أو «سردين» في محلول مالح او في الزيت.

واضاف: «تشكل هذه المنتوجات بالتاكيد جزءاً من مجموعة المنتوجات الاساسية لجميع الشركات ولكنها تمثل البداية فقط. الحبار والاخطبوط والمحارات والساكريل... هي بعض من بين الانواع الاخرى المتوافرة بتشكيلة كبيرة من المطيبات والصلصات وطرق التقديم». واعرب كارازو عن ثقة «ايسكس وانفاكو» في اجتذاب عدد من تجار المواد الغذائية بالجملة والتجزئة في جناحهما بمعرض الاغذية ٩٦ الذي سيقام في جدة وفي عروضهما الخامسة في البحرين ودبي.

وقال: «نظراً الى الاقبال على الاسماك الاسبانية المعلبة في المناطق الاخرى، فاننا نتوقع نمواً مضطرداً في سوق الشرق الاوسط بمجرد انتشار هذه الاسماء التجارية هنا وبالنسبة الى الموزعين الذين سيبادرون بابرام اتفاقيات مع هذه الشركات فانهم سوف يكونون في وضع جيد يمكنهم من الاستفادة من النجاح الذي ستحققه هذه المنتوجات في المستقبل».

يعتبر اسطول الصيد الاسباني من اكبر اساطيل الصيد في المجموعة الاوروبية ويبلغ عدد الصيادين التجاريين ١٠٠.٠٠٠ صياد يعملون على ١٥.٠٠٠ قارب صيد. وينتج اكثر من ١٥٠ مصنعاً من مصانع التعليب الواقعة على الساحل الاسباني اكثر من ٢٠٠ الف طن من الأسماك والمحارات المعلبة سنوياً.

الميزان
Al-Mizan
16 Issue 6. Vol. 3.March 1996
١٦ العدد السادس - المجلد الثالث - آذار/مارس ١٩٩٦

بروفيل

الهامز...

بعد المحاولة الانقلابية المزعومة في الدوحة اخيراً، ظهر على المسرح القطري حمد ثالث. حمد الاول، هو الامير الحالي الذي خلع والده خليفة ليخلفه، والذي يقول الخليجيون انه مدعوم من اميركا واسرائيل. وحمد الثاني، هو وزير الخارجية حمد بن جاسم بن جبر الذي يعتبره الخليجيون وغير الخليجيين رجل اسرائيل الاول في الخليج. اما حمد الثالث، فهو حمد بن جاسم بن حمد وزير الداخلية الاسبق المتهم الرئيسي بالمحاولة الانقلابية والذي يدعي الحمدان الاول والثاني انه قام بالمحاولة بدعم من المملكة العربية السعودية والبحرين وبمساعدة عسكريين فرنسيين مرتزقة!

وسواء كانت المحاولة الانقلابية حقيقية او مزعومة وملفقة، فقد اكدت امرين اساسيين: اكدت ان قطر دولة غير مستقرة وانها معرضة للاضطراب مما يضع علامة استفهام على جدارتها الائتمانية في المحافل المالية والاقتصادية العالمية. واكدت ان وصول الحمدين بن خليفة وبن جاسم بن جبر الى واجهة السلطة التقريرية بعدما «همز» ولي العهد والده الامير في غيابه، كان فعلاً بتدبير اميركي - اسرائيلي. ومنذ ذلك الحين لم تنقطع زيارات الاسرائيليين من سياسيين وخبراء الى الدوحة، وكذلك زيارات اليهود الاميركيين. فكان مكتب وزير الخارجية قد تحول الى مكتب سفريات لنقل اليهود!

ويبدو انه مما سهل على حمد الامير وعلى حمد الوزير القيام بهذا الدور في الجزيرة العربية ان الفواصل بين «اسرائيل» وبين «فلسطين» قد امحت، وقد بقيت في اللغة العربية على الاقل منذ زمان الاصمعي الذي قال: قلت لاعرابي: اتهمز «اسرائيل»؟ قال إني إذاً لرجل سوء. قلت افتجر «فلسطين» قال اني إذاً لقوي!

ويبدو ايضاً ان الهمز من صفات الاعراب كما يتضح من تهديد القران الكريم للهامزين بالويل، وهو حسب التفسير «واد في جهنم تعوذ منه جهنم». والهمز هنا بمعنى الاغتياب على قول الشاعر، وكأنه لسان حال الامير المغتاب خليفة بن حمد:

إذا القيتك عن شحط تكاشرني
وان تغيبت كنت الهامز اللمزه

فالامر الذي تولاه الشيخ حمد ليس مجرد اغتياب ابيه، بل هو على قول بقية الخليجيين كما قال ابو العباس: «المفرق بين الجماعة المغري بين الاحبة»!

الامير السابق يقول أنها غيبة، وهي لكذلك والخليجيون يقولون انها وقيعة وهوقول ما كان ليعتد به لولا المواقف القطرية الصاخبة والسلبية والانشقاقية في مجلس التعاون الخليجي منذ قمة مسقط في اواخر السنة الماضية. وقد خذلنا وزير الخارجية حمد بن جاسم بن جبر عندما امتدحناه على هذه الصفحة وفي هذه الزاوية قبل سنتين تقريباً على اساس انه يقود معارضة بناءة في مجلس التعاون للمصلحة العربية، فاذا به يقود انشقاقاً سلبياً لمصلحة اسرائيل!

ولكي يخفف الحكم القطري الجديد من منحاه الاسرائيلي ويغطي عليه اتخذت الديبلوماسية القطرية بقيادة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر مواقف صوتية واعلامية تبرز العلاقات الجيدة والمتوازنة مع العراق وايران في مفارقة عجيبة. لكن ايران لم يطل بها الامر حتى كشفت عن شبكة تجسس تقيمها الديبلوماسية القطرية داخل ايران، فكان هذه الديبلوماسية تتوسل العلاقات الصوتية والاعلامية لاقامة شبكات لحساب اميركا واسرائيل. ذلك ان قطر ليست بحاجة الى اقامة مثل هذه الشبكات لحسابها الخاص، وحتى لو كانت فان احداً لن يصدقها.

وكشف الغطاء عن الشبكة القطرية في ايران وسط التهليل القطري للعلاقات الجيدة مع طهران، هو أمر محرج لسفراء قطر في كل مكان بمن في ذلك الاستاذ علي الجيدة سفير قطر في لندن. فاذا لم يكن الامر بعلم السفير، فسوف يكون من وراء ظهره بالتاكيد.

وهذا النوع من العلاقات يدخل ايضاً في باب الهمز. والا ما معنى ان تنادي الديبلوماسية القطرية بالعلاقات الجيدة مع ايران ثم تهمزها. ولا نخال ان الديبلوماسية القطرية سوف تهمز اسرائيل وهي تقيم معها اوثق العلاقات، لان من يهمز أسرائيل على قول الاصمعي يؤكد انه رجل سوء.

فلكي يبقى قوياً فان مهمته هي جر فلسطين!

ومن حق الدول الخليجية الاخرى، وخصوصاً المملكة العربية السعودية والبحرين، ان ترتاب و«تتبرغث» من الانشقاق القطري. وبالتالي فانه ليس من المستبعد ان تكون قد رأودتها فكرة التغيير في قطر منذ قدوم الامير السابق الى المنطقة، وهو ما كان ليأتي اليها لو لم يكن عازماً على استرداد عرشه المهجور.

ويقال ان الامير السابق جاء الى الخليج بعدما جير اموال قطر المودعة في اوروبا الى حساباته الشخصية تاركاً خزانة ابنة فارغة او شبه فارغة. وهذا ما دفع جريدة «فايننشال تايمز» اللندنية الى تنبيه الطامحين الى الهمز في الدول الخليجية الى ضرورة الاتصال بمدراء المصارف المودعة اموالهم فيها قبل اي شيء آخر، حتى قبل اذاعة بلاغاتهم الانقلابية!

وقد لا يكون مستغرباً ان الحكم القطري الجديد ثارت ثائرته على اختيار السفير السعودي السابق في باريس جميل الحجيلان اميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي لانه لو ميول عروبية ناصرية. وان كان بعض السعوديين يعتبره استاذاً في الهمز منذ ان كان في خدمة الملك فيصل وهو ناصري مبطن في عز العداء والخصومة بين فيصل وعبد الناصر! وربما يكون من قبيل الحكمة الدهرية ان قيادة الدولة السعودية قد اختارت هامزاً... لهامز!

الضيف

الناس

بعد اكثر من ربع قرن وزيراً للتنمية والصناعة في البحرين

يوسف الشيراوي يأخذ وظيفة... جيوفيزيائي!

من الظواهر الملفتة في الآونة الاخيرة ان الوزراء في حكومة دولة البحرين، وخصوصاً عندما تطول اقامتهم في الوزارة عدة عقود مثل وزير التنمية والصناعة السابق يوسف الشيراوي، ووزير الاعلام السابق طارق المؤيد، تنتابهم نوبة فلسفية فيدخلون في ترف التنظير الظريف كالخطاة عندما تراودهم التوبة والندامة.

والوزيران البحرينيان المذكوران اتخذا من لندن منبراً، ليرى من له عينان للنظر وليسمع من له اذنان للسمع.

فوزير الاعلام السابق طارق المؤيد حاضر قبل اكثر من سنة في النظام العالمي الجديد فشبهه بفلك نوح الذي فيه من كل زوج اثنان. ومن النظريات التي طلع بها في إطار هذا النظام انه لن تكون هناك حاجة الى الديبلوماسية ووزارات الخارجية لأن وسائل الاعلام سوف تتولى المهام الديبلوماسية. فكأنه يطالب بالاستغناء عن خدمات زميله محمد المبارك وزير الخارجية البحريني أكثر مما يصف معالم النظام العالمي الجديد!

وطالعنا اخيراً في وسائل الاعلام الديبلوماسية ان المؤيد قد اقام شركة للعلاقات العامة مشيراً الى ان العلاقات العامة سوف تكون من اهم مقومات النظام العالمي الجديد، ولا سيما في قطاع الاعمال. وهذا يذكرنا نحن اللبنانيين بالطبل والزمر لشركة العلاقات العامة التي اقامها سمير سوقي في بيروت قبيل الحرب اللبنانية على اساس أن العلاقات العامة هي صناعة المستقبل وعماد الازدهار، فاذا بالحرب الاهلية المدمرة تأتي على العلاقات الخاصة والعامة معاً. ونرجو الا تكون شركة المؤيد للعلاقات العامة فالا سيئاً مثل شركة السوقي، وإن كانت الاحداث المؤلمة الجارية في البحرين الآن تبدو ازاء احداث لبنان السابقة مثل الحنجلة في اول الرقص.

ومن سوء الحظ ان مدير العلاقات العامة في وزارة الاعلام البحرينية احمد الشروقي لم ينل منصبا وزارياً في التعديلات الاخيرة، لأنه لو نال ذلك لكانت العلاقات العامة لدولة البحرين فوق الريح!

اما الوزير السابق يوسف الشيراوي فان عارفيه من اللبنانيين وزملائه ورفاقه في جامعة بيروت الاميركية في الخمسينات، يذكرونه بالخير، ومنهم من لقي ترحيباً حاراً في البحرين على يده عندما اشتد لهيب الحرب اللبنانية.

ومع الاسف انه لم يتح لاحد من محرري «الميزان» ان يحضر محاضرة الشيراوي في قاعة «غيلد هول»، وهي من الهياكل العظمى في حي المال اللندني، كما حضروا من قبل محاضرة زميله المؤيد في فندق سياحي. وربما كان مرد ذلك الى ان يوسف الشيراوي يقيم مرتكزات افكاره على العلاقات الخاصة فلم نحصل على شرف التعرف عليه، بينما يقيم طارق المؤيد مرتكزاته على العلاقات العامة فيطرق كل غاد ورائح.

وما عرفناه عن تلك المحاضرة الشيراوية ماقرأناه عنها في جريدة «الشرق الاوسط» السعودية الصادرة من العاصمة البريطانية. ولفت نظرنا تعريف الصحيفة السعودية المذكورة ليوسف الشيراوي بأنه «من المفكرين الاقتصاديين العرب الذين ينظرون للوقائع من الزاوية الجيوفيزيائية»، فلا يسعنا الا أن نهنئ الاستاذ الشيراوي على نيله وظيفة «جيوفيزيائي» بعد فقدانه وظيفة وزير التنمية والصناعة!

ومما نقلته الجريدة السعودية من المحاضرة الشيراوية يبدو لنا انها كانت في معظمها اعتذارات عن آراء سابقة اعترف بأنها كانت خاطئة. فقد جاء في خبر «الشرق الاوسط» عن تلك المحاضرة: «بتواضع العلماء، وموضوعيتهم اعترف المحاضر بوقوعه في خطأ عندما قال قبل سنوات ان مسيرة الحضارة (لم لعلها قصدت مسيرة المحاضرة) انتقلت من البحر المتوسط الى اطار المحيط الاطلسي، وستنتقل من إطار الاطلسي الى اطار الباسيفيكي قافزة فوق المحيط الهندي» (كأنها عضو في فريق الجمباز الاولمبي)!

ويبدو من الخبر المشار اليه ان الاستاذ الشيراوي غير رأيه بعد تطورات جنوب افريقيا وتعاظم العلاقات الخليجية مع شبه القارة الهندية، اذ نقلت عنه قوله: «ان المنطقة العربية في الخليج تنظر اقتصادياً الى شبه القارة الهندية اكثر مما تنظر الى بقية اجزاء العالم العربي».

وحتى لا يظن القارىء ان الاستاذ الشيراوي قصد الاعداد الهائلة من الهنود والباكستانيين الذين يعملون في الخليج، عدد البنوك الهندية العاملة في الخليج والبنوك الخليجية التي فتحت في الهند، وقدم احصائية عن حجم التبادل التجاري والمالي بين الفريقين قائلاً انه ارتفع في غضون ثلاث سنوات من خمسة مليارات دولار الى ثمانية مليارات، كما قال ان شركة طيران الخليج زادت رحلاتها الجوية الى الهند ست رحلات بينما لا تستطيع تلبية اكثر من رحلتين الى دول المغرب العربي في شمال افريقيا.

ومن جهتنا، نستغرب ان يستغرب الاستاذ الشيراوي التوجه الخليجي الى الهند، وهو يعرف ان المنطقة الخليجية ومنها بلاده كانت حتى مطالع هذا القرن العشرين تابعة لحكومة الهند. وقد يكون اطلاق اسم «الخليج الهندي» على المنطقة حلاً لاشكالية الخلاف على الاسم بين «عربي» و«فارسي»!

ويبدو ان الشيراوي قد غير رأيه ايضاً حول العاصمة التي توقع ان تحل محل بيروت. فمنهم، كما نقل عنه، من رشح البحرين ومنهم من رشح قبرص وعمان وبغداد (امر مستغرب ان ترشح بغداد للحلول محل بيروت حتى قبل حرب الخليج وقبل مأساة حسين كامل وعشيرته). لكنه قال ان كل تلك التوقعات باءت بالفشل، وان لندن هي التي حلت محل بيروت كمركز للنشاط العربي.

واملنا الآن الا يتسائل هؤلاء الخبراء إياهم عن الجهة التي سوف تحل محل البحرين، لا سمح الله، إذا اصابها ما اصاب بيروت.

● **يقام معرض عن آثار بيروت في المتحف البريطاني من ١٩ آذار/ مارس الجاري حتى ١٨ آب/ اغسطس المقبل يتضمن اشكالاً فخارية فينيقية واقراطاً هيلينية وقطع اثرية اخرى من الحقبة الرومانية بينها تمثال رخامي لالهة الحب والجمال عند الرومان، فينوس. وقد رعى هذا المعرض بنك عودة ومؤسسة البير أبيلا، واعتمدت شركة «بريتيش ميديترانيان» للطيران كناقلة رسمية للمعروضات.**

● قبل توجهه الى الرياض لتسلم مهام منصبه كسفير لبريطانيا لدى المملكة العربية السعودية، قام اندرو غرين بزيارة الى غرفة التجارة العربية - البريطانية حيث استقبله رئيسها السير ريتشارد بومونت وامينها العام ومديرها التنفيذي عبد الكريم المدرس. وتبادل السفير غرين مع مسؤولي الغرفة الاحاديث حول تطوير العلاقات وتنميتها بين بريطانيا والمملكة السعودية.

● **رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ونائبه ابلي الفرزلي توجها الى البرازيل مع وفد نيابي عبر أبيديجان عاصمة ساحل العاج، وذلك لحضور مؤتمر للبرلمانيين المتحدرين من أصل لبناني في جميع انحاء العالم. وهذا هو المؤتمر الثاني من نوعه للبرلمانيين من أصل لبناني بعد المؤتمر الذي انعقد في بيروت قبل سنتين.**

● **اختارت مجلة «لو نوفيل ايكونوميست» الاقتصادية الفرنسية جاك سعادة رجل الأعمال اللبناني المقيم في مرسيليا «ملتزم السنة ١٩٩٦»، وسعادة هو رئيس مجلس ادارة شركة للنقل البحري تزاول اعمالها من مرسيليا منذ ١٩٧٨، ويتركز نشاطها حالياً باتجاه الصين، وله حالياً استثمارات ملحوظة في لبنان تقدر بمبلغ ٣.٣ مليار فرنك فرنسي.**

● كان رجل الاعمال اللبناني عصام فارس موضع حفاوة رسمية وشعبية في المكسيك التي زارها مع عقيلته هلا وابنتهما نور بترتيب من السفير اللبناني في مكسيكو سيتي فخري صاغية الذي تربطه مع عصام فارس علاقة مصاهرة. وقد استقبل الرئيس المكسيكي وكبار المسؤولين رجل الاعمال اللبناني، كما اقام وجهاء الجالية اللبنانية في المكسيك وعلى راسهم المطران شدراوي مطران الطائفة الارثوذكسية هناك، حفلات تكريمية له.

AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
اعلانات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
رأس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road,Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738